التقـريـر السنـوي
2015

Annual Report
2015

Palestine Deposit Insurance Corporation

المؤسسة الفلسطينية
لضمان الودائع

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
Palestine Deposit Insurance Corporation

هاتف: 2977050 2 970+
فاكس: 2977052 2 970+
ص.ب: 626 رام الله – فلسطين

Tel: +970 2 2977050
Fax: +970 2 2977052
P.O.BOX: 626, Ramallah - Palestine

www.pdic.ps
info@pdic.ps

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
Palestine Deposit Insurance Corporation

هاتف: 2977050 2 970+
فاكس: 2977052 2 970+
ص.ب: 626 رام الله – فلسطين

Tel: +970 2 2977050
Fax: +970 2 2977052
P.O.BOX: 626, Ramallah - Palestine

www.pdic.ps
info@pdic.ps

المحتويـــــات

قائمة المصطلحات 3

الرؤية والرسالة 4

مجلس الإدارة 5

الهيكل التنظيمي 11

كلمة رئيس مجلس الإدارة 12

كلمة المدير العام 13

الفصل الأول: المؤشرات الاقتصادية 15

- مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني 16
- مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني 18

الفصل الثاني: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع 25

- نظام ضمان الودائع في فلسطين 26
- المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع 27
- نشأة المؤسسة 27
- إدارة المؤسسة 27
- حقوق الملكية ومصادر تمويل المؤسسة 29
- العضوية 30
- رسوم الاشتراك 32
- تعويض المودعين 32
- التصفية 35
- إدارة الاحتياطي 35

الفصل الثالث: إنجازات وأنشطة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2015 37

الفصل الرابع: القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 41

- تقرير مدققي الحسابات المستقل 42
- قائمة المركز المالي 44
- قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر 45
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية 46
- قائمة التدفقات النقدية 47
- إيضاحات حول القوائم المالية 48

قائمة الجداول

جدول (1): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2014-2015) 20

جدول (2): توزيع الودائع على العملات المختلفة للفترة (2014-2015) 20

جدول (3): تطور الودائع في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الإسلامية للفترة (2009-2015) 20

جدول (4): أهم مؤشرات الأداء المالي للفترة (2010-2015) 24

جدول (5): عدد البنوك المحلية في فلسطين نهاية عام 2015 30

جدول (6): عدد البنوك الوافدة في فلسطين نهاية عام 2015 31

جدول (7): أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين في البنوك الأعضاء (2009-2015) 34

جدول(8) المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل 40

قائمة الأشكال البيانية

شكل (1): إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2015) 16

شكل (2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2015) 17

شكل (3): إجمالي الطلب الكلي الفلسطيني للفترة (2012-2015) 18

شكل (4): معدل البطالة الفلسطيني للفترة (2012-2015) 18

شكل (5): التطور التاريخي لودائع العملاء للفترة (2009-2015) 19

شكل (6): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2014-2015) 19

شكل (7): مقارنة قيمة الودائع في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية 21

شكل (8): مقارنة عدد المودعين في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية 21

شكل (9): صافي الدخل للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2008-2015) 22

شكل (10): إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام 2015 23

شكل (11): التغير في الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2006-2015) 24

شكل (12): شبكة الأمان المالي في فلسطين 26

شكل (13): مصادر تمويل نظام ضمان الودائع في فلسطين 30

شكل (14): عدد الفروع والمكاتب للبنوك في نهاية عام 2015 31

شكل (15): ودائع العملاء الخاضعة للقانون 32

قائمة المصطلحات

البنوك الأعضاء:

البنوك الفلسطينية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في فلسطين، المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت هذه البنوك تجارية أم إسلامية.

الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

جميع أنواع الودائع لدى البنوك الأعضاء في جميع العملات باستثناء:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها، ودائع سلطة النقد الفلسطينية، ودائع ما بين الأعضاء والمؤسسات المالية الأخرى.
- التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها.
- ودائع الأطراف ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ.
- ودائع مدققي حسابات العضو و/ أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه.
- ودائع الاستثمار المقيّد وفقَ ما يحدده المجلس.
- ودائع شركات التأمين، وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة.

الودائع الخاضعة للتعويض الفوري:

مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لكل مودِع لدى البنك الواحد وبسقف 10,000 (عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى) والتي تستحق الأداء في حال تصفية أي بنك.

الودائع المضمونة كلياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تساوي أو تقل قيمتها عن 10,000 (عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى).

الودائع المضمونة جزئياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد قيمتها على 10,000 (عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى).

سقف التعويض:

الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويضٍ فوري للمودِع الواحد لدى أي بنك عضو يتقرر تصفيتُه ويساوي 10,000 (عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى).

الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI):

مؤسسة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، مقرها في بنك التسويات الدولية في بازل (سويسرا)، هدفها المساهمة في استقرار الأنظمة المالية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي، وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع الأعضاء في الهيئة (125) عضواً و (10) مؤسسات تابعة و(14) شريكاً.

المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع:

مبادئ أساسية صادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع ولجنة بازل للرقابة المصرفية وعددُها (16) مبدأً أساسياً، تُستخدم كإطار يدعم الممارسات الفعالة لضامني الودائع.

الرؤية

الارتقاء إلى مستوى ريادي في مجال ضمان الودائع على الصعيد الإقليمي والدولي.

الرسالة

تعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي الفلسطيني وتشجيع الادخار، وتوفير الحماية لأموال المودِعين لدى البنوك الأعضاء.

القيم الجوهرية

- المصداقية والشفافية: الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.
- ترسيخ روح الانتماء: الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- العمل بمهنية عالية وتميُّز: تطبيق المعايير والممارسات الدولية وتطبيق أفضل المهارات والمعرفة والخبرات المتاحة.
- العمل بروح الفريق: العمل كفريق واحد بروح عالية، والمحافظة على خطوط الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة.
- التدريب المستمر: الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

الأهداف

- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني والمساهمة في الحفاظ على استقراره.
- رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين.
- بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لتأمين حماية حقوق المودِعين لدى البنوك الأعضاء.
- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
- إدارة عملية التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
- بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات معهم.

مجلس الادارة

معالي السيد عزام الشوا
رئيس مجلس الإدارة

عُين معالي السيد عزام الشوا من قبل سيادة الرئيس محمود عباس بمرسوم رئاسي محافظاً لسلطة النقد الفلسطينية ورئيسا لمجلس إدارتها في 20 تشرين الثاني من عام 2015.

ولا يزال السيد الشوا يضيف الى إرثه المهني المرموق في مجالي العمل الحكومي والمصرفي. ففي العام 2003، عُين السيد الشوا وزيراً للطاقة في السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أمضى أكثر من ثلاث سنوات بمنصبه ذلك تميزت بنشاط مشهود. واستهل السيد الشوا مرحلة تأهيله القيادي بتوليه رئاسة التنظيم الطلابي المعروف بالاتحاد العام لطلبة فلسطين في الجامعة التي درس فيها بالولايات المتحدة الامريكية.

ولد السيد عزام الشوا في مدينة الكويت في عام 1963، وفي نفس العام انتقل وعائلته إلى مدينة غزة في فلسطين. وقد أنهى تعليمه من كلية ليموين- أوين (Lemoyne-Owen College) في مدينة ممفيس في ولاية تينيسي الامريكية عام 1988، حيث حصل على شهادة البكالوريوس في الرياضيات بتقدير مشّرف.

ويعتبر السيد الشوا مصرفيّا بارزاً بحكم خبرته المبكرة والريادية الطويلة في هذا المضمار. فقد بدأ مسيرته العملية فور عودته لبلده من دراسته بالخارج. فانضم الى بنك فلسطين في عام 1989 حيث شغل منصب مدير العلاقات الدولية إضافة الى عدة وظائف ومسئوليات أخرى تولاها وعمل من خلالها على الارتقاء بمكانة المصرف ودوره وتعزيز شبكة علاقاته في فلسطين وخارجها. وفي عام 1994، عُين السيد الشوا منسق فروع غزة بالبنك العربي- فلسطين، والذي يمثل أكبر مجموعة مصرفية في فلسطين، ويعتبر من أهم أعضاء الشبكة المصرفية العربية والاقليمية الواسعة التابعة للبنك العربي (عمان) الام.

وشهد العام 2007 ذروة انخراط معالي السيد الشوا في خضم العمل المصرفي بتوليه منصب المدير العام لبنك القدس. فعمل على تطوير البنك بإعادة هيكلة أهم دوائره لتتمكن من مجاراة انطلاقة البنك الجديدة التي اعتمدت على اطلاق منتجات وخدمات مصرفية مستحدثة مما عزز من دور وصورة البنك في الوسط المصرفي. وفي عام 2012، ترأس معالي السيد الشوا مجلس إدارة جمعية البنوك في فلسطين حيث فعّل بشكل ملموس دورها في خدمة البنوك الاعضاء والقطاع المصرفي بصورة عامة.

وفي آذار 2013، انضم السيد الشوا إلى البنك التجاري الفلسطيني كمديره العام، فعمل منذ البداية على توسيع رقعة خدماته المصرفية وحصته السوقية مما أثمر زيادة ملحوظة في قاعدة معتمديه. وفي عام 2014، اتخذ السيد الشوا خطوة رائدة برفع رأس مال المصرف عن طريق إصدار سندات قابلة للتحويل (Convertible Bonds)، مما اعتبر مبادرة جديرة وغير مسبوقة في القطاع المصرفي بفلسطين، أسهمت بصورة ملموسة في تطوير وتعميق السوق الرأسمالية المحلية.

ومنذ تأسيسه في عام 2002، ظل السيد الشوا عضواً بارزاً بمجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، الذي يمثل صندوق الدولة السيادي وذراعها الاستثماري. وهو يعمل كمؤسسة استثمارية مستقلة تهدف إلى المساهمة الفعّالة في التنمية الاقتصادية المستدامة بتوجيه

جلّ استثماراتها الى الداخل وجذب الاستثمارات الاجنبية، وتعظيم العوائد الاستثمارية طويلة الاجل لصالح الصندوق والشعب الفلسطيني بصورة عامة.

كما يشغل السيد الشوا رئاسة مجلس ادارة مؤسسة فلسطين المستقبل للأطفال، ورئاسة اتحاد رفع الأثقال الفلسطيني، وعضوية مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة. كما أنه عضو ناشط في مجالس إدارة عدة منظمات ومؤسسات محلية ودولية، أهمها: جمعية رجال الاعمال، مؤسسة القيادات الشابة (Young Presidents Organization YPO)، وشركة توليد الطاقة الفلسطينية (Palestine Power and Generating Company)، ومؤسسة التعاون، ومؤسسة محمود عباس، ومؤسسة التعليم من اجل التوظيف (Education for Employment)، ومؤسسة ياسر عرفات. كما أن السيد الشوا عضو في اتحاد المصارف العربية. كما كان السيد الشوا قد ترأس سابقاً مجلس إدارة عدة مؤسسات أهمها مؤسسة ريف للإقراض، وشركة «نات هيلثNatHealth «، ونادي غزة الرياضي، وجمعية أطفالنا للصم..

السيد محمد العايدي
عضو

بدأ السيد العايدي حياته العملية في منتصف الستينات من القرن الماضي، مع تأسيس البنك المركزي الأردني في دائرة مراقبة البنوك، ولاحقاً كمسؤول عن الإحصاءات الاقتصادية في دائرة الأبحاث الاقتصادية.

عمل في فلسطين كخبير مراقبة بنوك في بدايات تأسيس سلطة النقد الفلسطينية، وقد انتقل بعدها للعمل مديراً لعمليات الائتمان في البنك العربي الفلسطيني للاستثمار.

عمل في الخليج العربي، إذ التحق بالبنك التجاري الكويتي كمدير للعمليات للفرع الرئيسي، ومن ثم مديراً أول لدائرة التسهيلات الائتمانية للعقود الإنشائية في البنك الأهلي الكويتي، ومن ثم في بنك قطر الوطني بنفس العمل، ثم عمل مديراً لدائرة التفتيش ومستشاراً لمجلس الإدارة في شركة عبد العزيز وعلي اليوسف المزيني – الكويت، ومن ثم مديراً مالياً لمجموعة شركات المقاولات التابعة للسيد عبد المحسن القطان.

في الأردن عمل في بنك الأردن مديراً لشركة الحاسب الآلي التابعة للبنك المذكور، ومن ثم مستشاراً أول للدعم المالي لبرنامج التحديث الصناعي الأوروبي "إجادة" وإدارة صندوق ضمان القروض الصناعية التابع للبرنامج، وانضم بعدها إلى مجموعة المعشر مستشاراً مالياً.

وعمل في سورية كمدير ائتمان لدى برنامج بنك الاستثمار الأوروبي.

السيد العايدي حاصلٌ على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية في بيروت ودبلوم في الإحصاء من بوليتكنيك لندن -المملكة المتحدة.

د. سعيد هيفا
عضو

د. سعيد هيفا من مواليد المزرعة الشرقية – فلسطين سنة 1951.

حصل د. هيفا على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والإحصاء من الجامعة الأردنية عام 1974، وفي عام 1979 حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد القياسي والاقتصاد الدولي من جامعة McGill - مونتريال –كندا، كما حصل على الدكتوراه في الاقتصاد مع التركيز على النظرية النقدية من نفس الجامعة عام 1984.
انضم د. هيفا لطاقم جامعة بيزيت في عام 1980، وعين رئيساً لدائرة الاقتصاد في الفترة بين 1984 - 1986، وعميداً لكلية التجارة والاقتصاد في الفترة 1986 - 1989، ورئيساً لدائرة الاقتصاد في الفترة 2006 - 2011، ومنسقاً لبرنامج الماجستير في الاقتصاد 2007 - 2011، وللفترة 2012 حتى تاريخه.

كان د. هيفا عضواً في الوفد الفلسطيني -لمجموعة العمل متعددة الأطراف على التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي-، فضلاً عن كونه منسقاً مع بعثة البنك الدولي للاقتصاد الكلي خلال الفترة 1994-1991.

كان د. هيفا عضواً في العديد من المؤسسات الوطنية والدولية، وأجرى العديد من الأبحاث التي هدفت إلى تعزيز وتطوير قطاعَي الزراعة والصناعة في فلسطين.

كان عضو مجلس إدارة في سلطة النقد الفلسطينية 2009-2012.

حالياً يشغَل د. سعيد هيفا منصبَ رئيس دائرة الاقتصاد ومدير برنامج الماجستير في الاقتصاد في جامعة بيزيت.

د. باسم خوري

عضو

سيرة د. خوري مليئة بالإنجازات وعلى عدة أصعدة. فقد أسس شركة دار الشفاء لصناعة الأدوية المساهمة المحدودة، وشغل منصبَ رئيس مجلس إدارتها منذ التأسيس وحتى الآن، كما أسس شركة Premium Pharmacare في مالطا في العام 2009، والشركة الوطنية للصناعات الزراعية في العام 2007، بالإضافة إلى مساهمته في تأسيس شركة فلسطين للتأمين في العام 1996.

في عام 2009 عُين السيد خوري وزيراً للاقتصاد الوطني الفلسطيني، وشغل مناصبَ عدة أهمها رئيس الاتحاد للصناعات الفلسطينية في 2006 - 2009، ورئيس الاتحاد العام للصناعات الدوائية في 2001-2004، ورئيس اللجنة العلمية في نقابة الصيادلة 1992-1994 وعضو اللجنة الفنية للتجارة والصناعة في الطواقم الفنية المساندة للوفد المفاوض 1990-1992، وعضو مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لتنمية التجارة في 1993-2002.

يُذكر أن السيد خوري عضوٌ في أكثر من هيئة، فهو عضوٌ في مجلس أمناء جامعة بيرزيت، وعضو مجلس إدارة معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، وعضو مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، وعضو مجلس إدارة مؤسسة Saint Yves لحقوق الإنسان. يحمل السيد خوري شهادة الصيدلة الصناعية من University of Oklahoma في الولايات المتحدة 1983.

د. حاتم سرحان

عضو

يشغل د. سرحان حالياً منصب مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتدرّج في عدة مناصب في الوزارة، حيث شغل نفس المنصب في 2005-2006، كما عمل مديراً لدائرة تسجيل الشركات في 1995-2005، ومديراً عاماً للإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء في 2006-2010.

شارك د. سرحان في عدة دورات وندوات على الصعيدين الدولي والمحلي، كمشاركته في ندوة التنمية الإدارية في المهارات الإدارية (الخبراء العرب) في عام 1996، ودورة حول الملكية الصناعية في جنيف عام 2000، ودورة حول التحكيم والوساطة في عام 2002، وندوات ومؤتمرات حول الوكالات التجارية، ومشروع قانون ضريبة الدخل، وقانون الشركات في الضفة وغزة، وحصل على شهادة محكّم تجاري من وزارة العدل الفلسطينية في عام 2006.

جدير بالذكر أن د. سرحان يحمل شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة موسكو 1994.

الأستاذ راسم كمال

عضو

الأستاذ راسم كمال هو الشريك الرئيس لشركة كمال ومشاركوه – محامون ومستشارون قانونيون الكائنة في مدينة البيرة – محافظة رام الله والبيرة، وتشمل مجالات اختصاصه قوانين البنوك، والتمويل، والشركات، والعمل، والأموال غير المنقولة، يقدم الخدمات القانونية والاستشارية للشركات والمؤسسات الفلسطينية والدولية، بما في ذلك المؤسسات الحكومية ومؤسسات الدولة، والمؤسسات الدولية، والبعثات الدبلوماسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمشاريع الممولة من المانحين، والشركات العالمية الكبرى، والشركات العائلية وكذلك للأفراد، وقد شارك الأستاذ راسم بصياغة عدد كبير من التشريعات الفلسطينية، كما قام بتدريس القانون في كلية الحقوق بجامعة بيرزيت في الأعوام 2007 – 2009، والأستاذ راسم مترجم مرخص، ومن الأعضاء المؤسسين لنقابة المترجمين القانونيين الفلسطينيين.

يحمل الأستاذ راسم درجة الماجستير في القانون من جامعة سان فرانسيسكو في كاليفورنيا – الولايات المتحدة الأمريكية (حيث حصل على منحة الفلبرايت للدراسة فيها) كما يحمل درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية، وهو حالياً يعكف على إنهاء درجة ماجستير ثانية في إدارة الأعمال من جامعة نورثويسترن في ولاية إيلينويز في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث من المتوقع تخرجه منها في حزيران 2016.

السيد أحمد الصباح

عضو

شغل السيد الصباح عدة مناصب في وزارة المالية، يشغل منذ العام 2013 منصب المحاسب العام للوزارة، بالإضافة إلى مدير عام دائرة الممتلكات الحكومية، وفي الفترة بين (2007 و 2008) عمل مدير عام الحسابات العامة، وقبل ذلك في عام 2003 حتى 2007 كان مدير عام الخزينة، وفي السنوات التي سبقتها شغل منصب مدير عام المدفوعات.

السيد الصباح عضو مجلس إدارة في أكثر من مؤسسة وطنية، فهو عضو مجلس إدارة في مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، وعضو مجلس إدارة في المجلس الأعلى للدفاع المدني، وكذلك في شركة النقل الوطنية للكهرباء.

يحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت 2007.

الهيكل التنظيمي

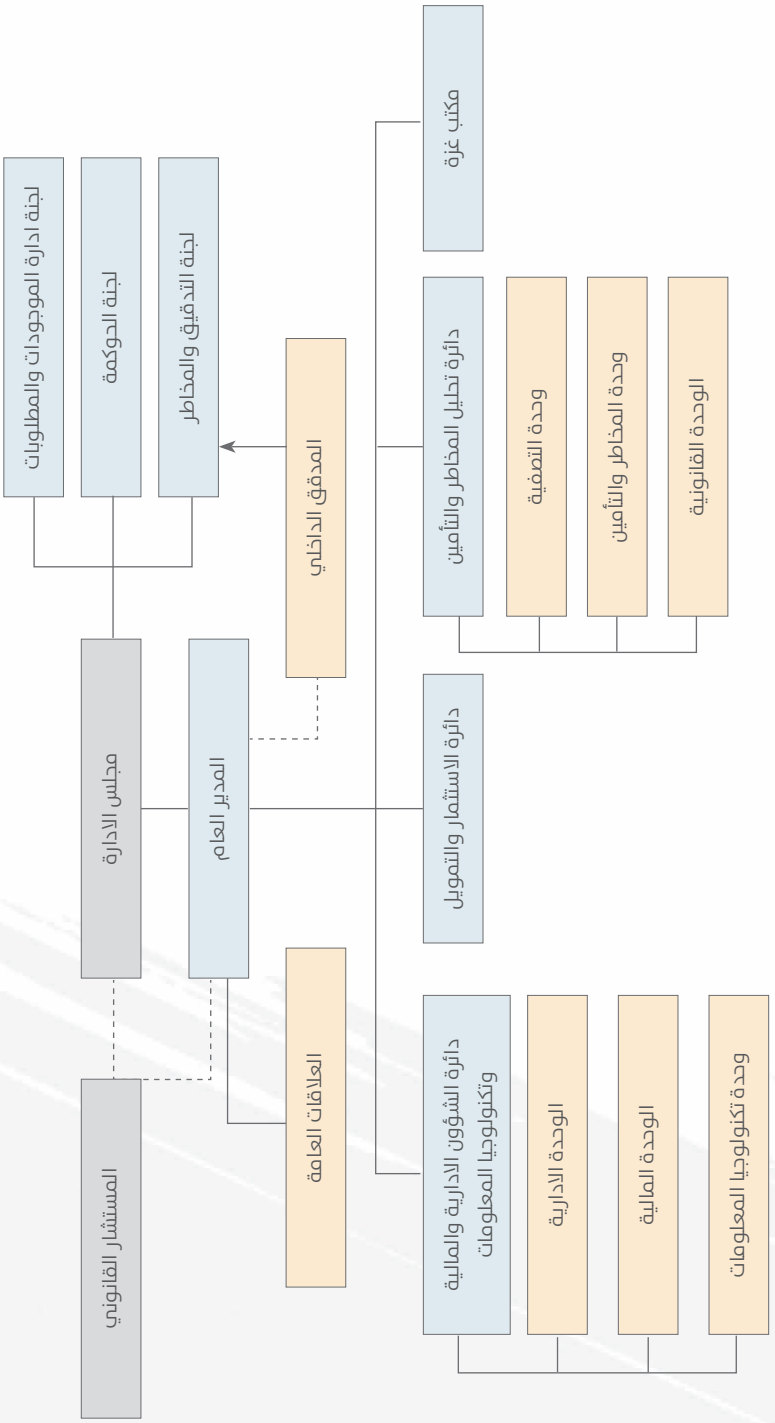

كلمة رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
معالي السيد عزام الشوا

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

إنه لمن دواعي سروري، وباسم مجلس الإدارة، أن أقدمَ لكم التقريرَ السنوي الثاني للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للعام 2015، ترسيخاً لقيمِنا الجوهرية للعمل بمهنية عالية وتميُّز في سبيل تحقيق رسالة المؤسسة، كأحد أركان شبكة الحماية المصرفية الفاعلة في فلسطين، هدفُها الرئيسي المساهمة في تعزيز الاستقرار المالي والثقة بالنظام المصرفي في فلسطين، نظراً للدور الذي تقوم به في حماية أموال المودِعين لدى البنوك الأعضاء تشجيعاً للادخار.

شهد العام 2015 استمراراً للأزمات الاقتصادية والسياسية التي ألقت بظلالها على أداء الاقتصاد الفلسطيني وحدّت من حجم النمو في الاقتصاد الكلي، إذ مع بدء العام 2015 تعرض الاقتصاد لأزمة مالية حادة تزامناً مع إعلان الحكومة الإسرائيلية وقفَ تحويل أموال الضرائب الفلسطينية (أو ما يُعرف بأموال المقاصة) والتي تشكل حوالي 70% من إجمالي الإيرادات الفلسطينية، هذا الأمر الذي دفع بالحكومة الى الاقتراض من البنوك لسد فجوة عجز تمويل النفقات لديها، كما أدى ذلك إلى حدوث تراجع في كافة المؤشرات الاقتصادية، منها معدل التضخم، ومعدل البطالة، وبالتالي ارتفاع معدل الفقر في المجتمع.

في ظل هذه الظروف، تكتسب المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع أهميةً خاصةً في تعزيز الاستقرار المالي من خلال طمأنة صغار المودِعين، كما كان لتبني سلطة النقد الفلسطينية السياسات والتدابير السليمة اللازمة لتعزيز إدارة المخاطر والحاكمية الرشيدة حسب أفضل المعايير الدولية، فضلاً عن رسم السياسات المالية والمصرفية وتنفيذها لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الاقتصاد الفلسطيني بشكل متوازن، والمساهمة بشكل كبير في المحافظة على الاستقرار المالي، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، والمحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتين يتمتع بمؤشرات أداء جيدة، حيث أظهرت مؤشراتُ أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني في نهاية 2015 نتائجَ إيجابية، فقد ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية العام 2015 بمقدار 719.7 مليون دولار أو ما نسبته 8.1% عن مستواه المسجل في نهاية العام 2014 ليصل إلى حوالي 9,654.2 مليون دولار، بالإضافة الى ارتفاع الرصيد القائم لصافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العام 2015 بمقدار 922.2 مليون دولار أو ما نسبتُه 19.1% عن مستواه في العام 2014 ليصل إلى حوالي 5,740.7 مليون دولار، وسجّل صافي الموجودات لدى البنوك المرخصة ارتفاعاً بمقدار 759.6 مليون دولار وبنسبة نمو 6.6% عن مستواه المسجل في نهاية العام 2014 ليبلغ حوالي 12,295.1 مليون دولار، حيث استمرت البنوك بالمحافظة على معدلات مرتفعة لكفاية رأس المال أعلى من المعدل المحدد من قبل سلطة النقد الفلسطينية وأعلى من المعايير الدولية، بالإضافة إلى انخفاض في نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض المباشرة لتبلغ 2.14% في نهاية العام 2015 بالمقارنة مع مستواها البالغ 2.55% والمسجل في نهاية العام 2014.

وفي الختام، أرحب بكم مجدداً، وأتشرف بدعوتكم للاطلاع على التقرير السنوي الثاني للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وكلي أملٌ بأن تكون سنة 2016 المقبلة نقطةَ تحوُّل إلى الأمام في عملية إصلاح اقتصادنا الوطني، مؤكداً ثقتي بسلامة ومتانة الجهاز المصرفي الفلسطيني.

عزام الشوا

كلمة المدير العام

المدير العام
زاهر الهموز

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسعدني ويشرفني أن أُطلّ عليكم مجدداً من خلال التقرير السنوي الثاني للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للعام 2015، لأضعَ بين أيديكم نتائجَ وخلاصة عامٍ مضى، وتطلعاتٍ وآمالاً لعام جديد نأمل أن يحمل في طياته المزيدَ من التحسينات والإنجازات، وإننا ننتهز هذه الفرصة لنؤكدَ على تمسكنا بمبدأ التواصل الايجابي الفعال مع مختلف الأطراف والجهات ذات العلاقة، في سبيل تحقيق رسالة المؤسسة كأحد أركان شبكة الحماية المصرفية الفاعلة في فلسطين، لذلك فإنني أعتبرها فرصةً عظيمة لإطلاعكم على إيجاز لأهم التطورات التي مرت بها المؤسسة خلال العام 2015.

تميز العام 2015 بتطور المؤشرات ذات الصلة بالودائع والمودعين، حيث بلغت ودائعُ العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 8,936.3 مليون دولار في نهاية عام 2015 مقارنة بـ 8,119.8 مليون دولار في نهاية عام 2014 وبنسبة ارتفاع بلغت 10.05%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 1,455 ألف مودِع، وبمتوسط وديعة بلغ 6,141 دولار لعام 2015 مقارنة بـ 1,463 ألف مودِع ومتوسط وديعة بلغ 5,555 دولاراً في نهاية عام 2014، في حين تبلغ نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهُم بالكامل وبسقف تعويض عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى 91% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعهُم لأحكام القانون في نهاية عام 2015.

على الصعيد المالي، بلغت إيرادات المؤسسة من رسوم الاشتراك للبنوك الأعضاء والعوائد عليها حوالي 24.2 مليون دولار في نهاية العام 2015، منها 2.64 مليون دولار رسوم اشتراك المصارف الإسلامية، وبموازاة ذلك تمكنت المؤسسة من تعزيز وتدعيم احتياطياتها لترتفع إلى حوالي 45.5 مليون دولار في نهاية العام 2015 وبنسبة نمو مقدارُها 110.2% عن نهاية العام السابق.

على الصعيد الداخلي والإعلامي، عقدت المؤسسة عدةَ ورشات عمل بالتعاون مع العديد من البنوك والمؤسسات والشركات والجامعات بهدف نشر التوعية والمعرفة والرؤية والرسالة الخاصة بالمؤسسة، الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي وتشجيع الممارسات والأداء المصرفي السليم لدى البنوك الأعضاء، وتوفير أجواء من المنافسة المصرفية القائمة على المهنية، وتعزيز ثقافة الادخار وزيادة الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني والذي يتمتع بالسلامة المالية ويتميز بتحقيقه نِسَباً مرتفعةً في مؤشرات الأداء، والتي جاءت أعلى من النسب المحددة حسب المعايير الدولية. بالإضافة إلى قيام المؤسسة بعمل تقييم ذاتي ومفصل لمدى انسجام وتطابق نظام ضمان الودائع في فلسطين مع المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI).

على الصعيد الخارجي، قامت المؤسسة بتوقيع مذكرة تفاهم مع كل من المؤسسة الأردنية لضمان الودائع وصندوق ضمان الودائع التركي، من أجل تعزيز التعاون بين مؤسسات الضمان حول العالم، وتبادل الخبرات في شتى مجالات نظام ضمان الودائع، إضافةً الى مشاركة المؤسسة في عدة مؤتمرات، منها المؤتمر الخاص بالقضايا التي تواجه ضامني الودائع، كذلك المشاركة في اجتماع الهيئة العامة السنوي الرابع عشر للجمعية الدولية لضامني الودائع.

في الختام، لا يسعُني إلا أن أتقدمَ بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المتواصل وتوجيهاتهم القيّمة في مسيرة عمل المؤسسة، وإلى كافة الزميلات والزملاء على جهودهم ومثابرتهم.

زاهر الهموز

الفصل الأول

المؤشرات الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية

تُعبر المؤشرات الاقتصادية عن الحالة الراهنة لاقتصاد الدولة، بحيث تسعى الدولة إلى تحقيق مستوى معيشي مرتفع للأفراد من خلال تحسين هذه المؤشرات، والتي تعمل على تسريع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة.

1. مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تجعله مختلفاً عن باقي اقتصادات الدول الأخرى، لما يشهده من أحداث متلاحقة تؤثر على أدائه بشكل ملحوظ، إذ يعمل في ظل بيئة تحتوي على العديد من المخاطر التي تحدُّ من قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية، منها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والتي تتمثل في استمرار الحصار المفروض عليه وزيادة التحكم بحركة المعابر، وذلك من أجل تكريس تبعية الاقتصاد المحلي للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى اعتماده، وبشكل كبير، على الدعم الخارجي.

يمثل العام 2015 استمراراً للأزمات الاقتصادية والسياسية التي ألقت بظلالها على أداء الاقتصاد الفلسطيني وحدّت من حجم النمو في الاقتصاد الكلي، إذ مع بدء العام 2015 تعرض الاقتصاد لأزمة مالية حادة تزامناً مع إعلان الحكومة الإسرائيلية وقفَ تحويل أموال الضرائب الفلسطينية (أو ما يُعرف بأموال المقاصة) والتي تشكل حوالي 70% من إجمالي الإيرادات الفلسطينية، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى الاقتراض من البنوك لسد فجوة العجز في تمويل النفقات لديها، كما أدى ذلك إلى حدوث تراجع في كافة المؤشرات الاقتصادية، منها التضخم، والبطالة، وبالتالي ارتفاع معدل الفقر في المجتمع.

في هذا الجزء من التقرير، سيتم عرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2015، بحيث سيتم توضيح أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال هذا العام بالاستعانة بعدة مؤشرات كالناتج المحلي الإجمالي، والطلب الكلي، ومعدل البطالة.

1.1 الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً بنسبة 3.5% عن العام 2014 ليصبحَ حوالي 7,724.6 مليون دولار، نتيجةً لزيادة الإنفاق الاستثماري المرتبط بعملية إعادة إعمار قطاع غزة، بالإضافة إلى بعض التحسن في الإنفاق الاستهلاكي المموّل من القروض والمِنح الخارجية.

شكل (1): إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2015)

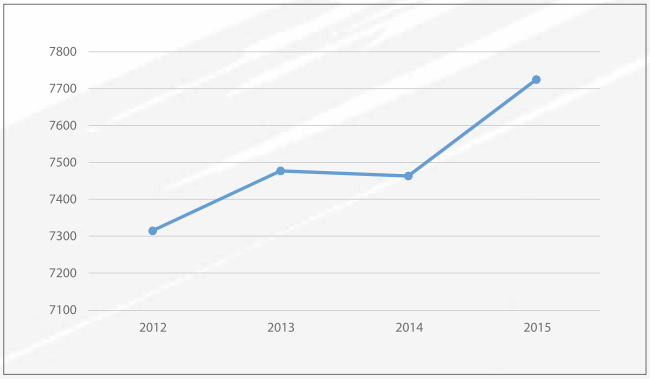

1.2 نصيب الفرد من الناتج المحلي:

يُستخدم مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى الرفاهية في المجتمع، بحيث ينعكس الأثر الفعلي للاقتصاد على دخل الفرد، وبهذا السياق ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 0.5% عن العام 2014 ليصبح حوالي 1,746.8 دولار[1]، ومع ذلك تبقى هذه النسب ضئيلةً جداً إذا ما قورنت مع متوسط دخل الفرد في إسرائيل، والذي بلغ حتى نهاية الربع الثالث من العام 2015 حوالي 34 ألف دولار[2]. يعود هذا الفرق الكبير في متوسط الدخول للأوضاع الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني من فرض حصار شديد على حركة الاستيراد والتصدير وزيادة معدلات البطالة والفقر.

شكل(2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2015)

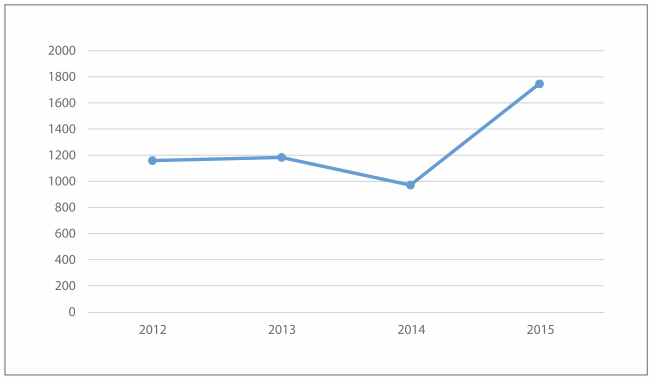

1.3 الطلب الكلي:

خلال العام 2015 شهد حجم الطلب الكلي نمواً في بنوده الرئيسية (الاستهلاك العام والخاص وحجم الاستثمار وصافي الصادرات) بنسب متفاوتة، فجاءت نسبة النمو في الاستهلاك النهائي ذات النسبة المحققة في العام السابق وهي حوالي 3.5%، وذلك نظراً لسياسات التقشف المالية التي تتبعها الحكومة للخروج من أزمة السيولة لديها، في المقابل نجد نسبة النمو في الاستثمار قد بلغت 7.7% بعد أن كانت قد تراجعت في العام 2014.

على صعيد العجز في الميزان التجاري، تعمقت نسبة العجز نظراً لزيادة حجم الاستيراد بمقدار يفوق حجم الزيادة في إجمالي الصادرات، حيث أظهرت النتائج زيادةَ معدل النمو في الصادرات بنسبة 8.4%، كما ارتفعت الواردات بقيمة 6.7% مقارنةً مع العام السابق.

1 حسب البيانات الأولية الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2 حسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي الإسرائيلي.

شكل(3): إجمالي الطلب الكلي الفلسطيني للفترة (2012-2015)

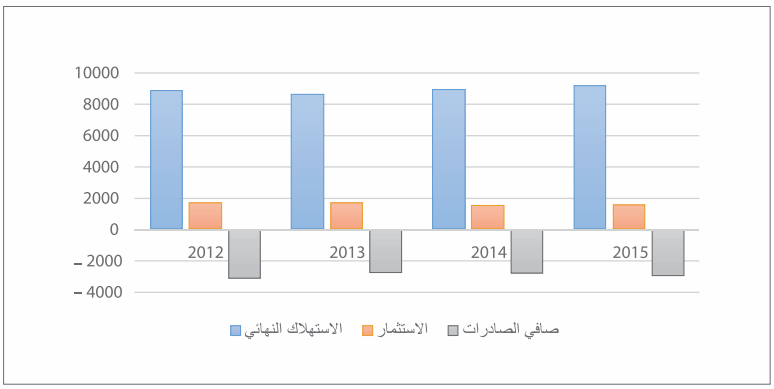

1.4 مؤشرات سوق العمل:

ارتفع إجمالي عدد العاملين بنسبة 6% خلال العام 2015، ويرجع ذلك لتزايد عدد العاملين في قطاع الخدمات والإنشاءات، كما ارتفعت نسبة عدد العاملين في إسرائيل بنسبة 11.7% من إجمالي القوى العاملة مقارنةً مع 10.7% في 2014، ما أدى إلى انخفاض معدل البطالة ليصبحَ 25.5% مقارنةً مع 26.9% في العام 2014.

شكل(4): معدل البطالة الفلسطيني للفترة (2012-2015)

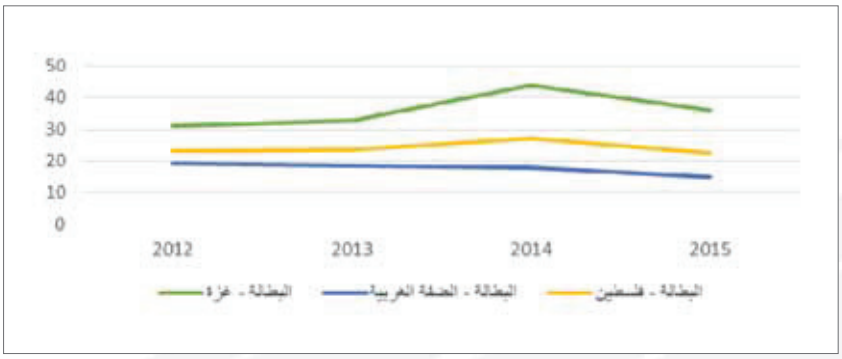

تجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة في الضفة الغربية تراجعت من 17.7% إلى 15%، كذلك انخفضت نسبة البطالة في قطاع غزة إلى 35.9% في العام 2015 مقارنة مع 43.9% في العام 2014. ويُعزى هذا التحسن في نسبة البطالة في قطاع غزة إلى المشاريع الإنشائية المرتبطة بعملية إعادة الإعمار.

2. مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني

القطاع المصرفي جزءٌ لا يتجزأ من الاقتصاد الفلسطيني، إذ يُعتبر التطور في مؤشرات القطاع المصرفي مقياساً على تحسن مستوى الاقتصاد بشكل عام، بحيث تسعى سلطةُ النقد الفلسطينية إلى المحافظة على الاستقرار المالي في فلسطين من خلال تحسين هذه المؤشرات، حيث أظهرت المؤشرات المالية الرئيسية للبنوك العاملة في فلسطين لعام 2015 تحسناً في مؤشرات أدائها مقارنةً مع تلك المؤشرات للعام 2014، وفيما يلي ملخّص لأهم تطورات تلك المؤشرات:

2.1 إجمالي الودائع

ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى ما مقدارُه 9,654.2 مليون دولار في نهاية عام 2015 مقابل 8,934.5 مليون دولار في نهاية عام 2014، أي بزيادة قدرُها 719.7 مليون دولار ونسبتُها 8.1%، مقابل زيادة مقدارُها 630.8 مليون دولار ونسبتُها 7.6% خلال العام 2014 .

شكل(5): التطور التاريخي لودائع العملاء للفترة (2009-2015)

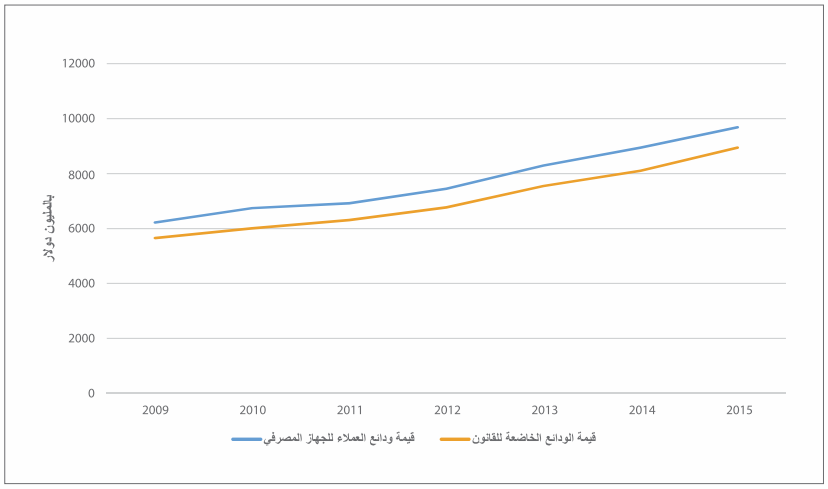

شكل(6): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2014-2015)

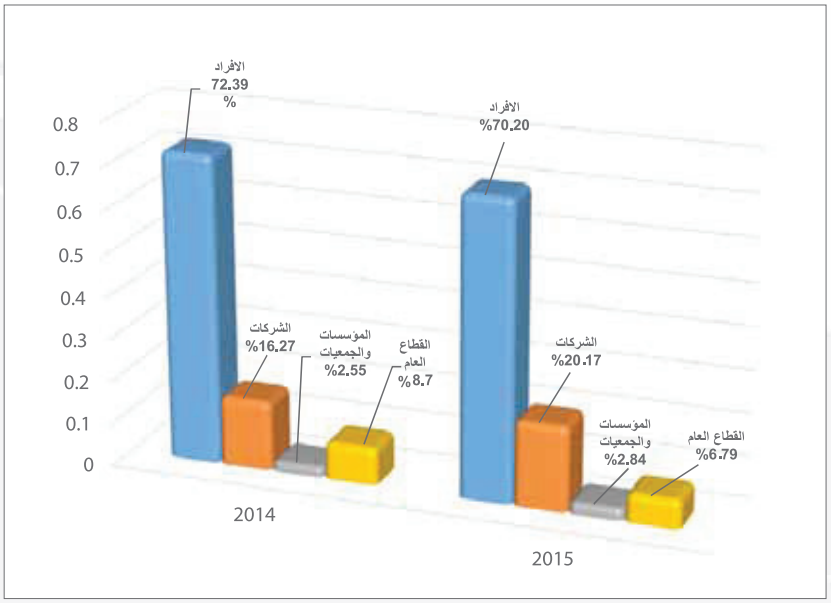

- انخفضت حصة القطاع العام والأفراد من إجمالي ودائع العملاء خلال العام 2015، حيث بلغت 6.8% و 70.2 % على التوالي، مقارنة مع 8.8 % و 72.4 % على التوالي في العام 2014، في المقابل زادت مساهمة كل من قطاع الجمعيات وقطاع الشركات في إجمالي الودائع.

جدول (1): توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة (مليون دولار) ونسب نموها				
	الافراد	الشركات	المؤسسات والجمعيات	القطاع العام
2014	6,468.1	1,453.3	227.9	785.2
2015	6,777.6	1,947.0	273.8	655.8
نسبة النمو	4.8%	34.0%	20.1%	-16.5%

شكلت الودائع المملوكة من قبل الأفراد ما نسبته 70.2 % من إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام 2015.

جدول (2) توزيع ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي على العملات المختلفة (مليون)				
	ودائع الشيقل	ودائع الدينار	ودائع الدولار	ودائع العملات الأخرى
2014	2,750.5	2,299.4	3,550.4	334.2
2015	3,229.6	2,477.2	3,578.6	368.9
نسبة النمو	17.4%	7.7%	0.8%	10.4%

- زاد حجم الودائع بالشيكل مقارنةً مع العملات الأخرى، حيث بلغت نسبةُ النمو عن العام السابق 17.4%، في حين بلغت الزيادة لكل من عملة الدينار والدولار والعملات الأخرى 7.7% و0.8%و10.4%على التوالي.

جدول (3) تطور الودائع والمودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الاسلامية للأعوام (2009-2015)						
السنة	الودائع (مليون دولار)		عدد المودعين (آلاف)		الاجمالي	
	بنوك تجارية	بنوك اسلامية	بنوك تجارية	بنوك اسلامية	الودائع (مليون)	المودعين (آلاف)
2009	5,763	534	1,007	210	6,297	1,216
2010	6,283	519	1,225	190	6,802	1,414
2011	6,435	537	1,223	193	6,973	1,416
2012	6,858	626	1,256	208	7,484	1,464
2013	7,553	751	1,233	203	8,304	1,435
2014	8,052.8	881.7	1,245	222	8,935	1,467
2015	8,600.3	1,053.9	1,264	196	9,654	1,460

- يستحوذ حجم الودائع لدى البنوك التجارية على نسبة كبيرة من إجمالي الودائع، فلقد بلغت حوالي 89.1% في نهاية العام 2015 مسجلةً انخفاضاً بمقدار 1.1%عن العام السابق والذي بلغت به النسبة حوالي 90.1%، في المقابل بلغت نسبة الودائع في البنوك الإسلامية 10.9%، محققةً ارتفاعاً بنسبة 10.1% عن العام السابق والتي بلغت 9.9%.

شكل(7):
مقارنة قيمة الودائع في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

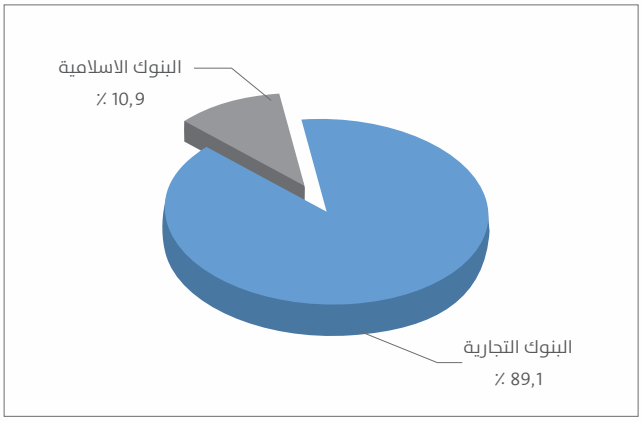

شكل(8):
مقارنة عدد المودعين في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

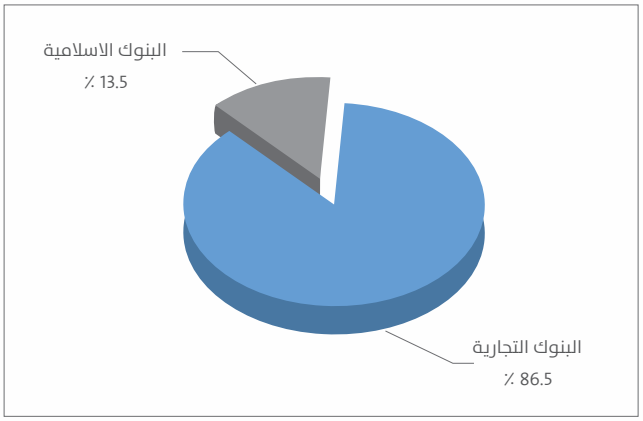

- بلغت نسبة عدد المودِعين في البنوك التجارية 86.5% في العام 2015 مقارنة مع 84.9% في العام 2014 محققة زيادة بنسبة 1.88%.

2.2 محفظة التسهيلات الائتمانية:

- بلغ مقدار صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهاز المصرفي حوالي 5,740.7 مليون دولار في نهاية العام 2015 مقابل 4,818.5 مليون دولار في نهاية العام 2014 وبزيادة قدرها 922.2 مليون دولار ونسبتها19.1%، وقد شكلت هذه التسهيلات ما نسبتُه 46.7% من صافي الموجودات في العام 2015 مقابل 41.8% في نهاية العام 2014.
- بلغ مقدار الالتزامات خارج قائمة المركز المالي (التسهيلات غير المباشرة) للجهاز المصرفي حوالي 1,160.5 مليون دولار في نهاية العام 2015 مقابل 1,200.2 مليون دولار في نهاية العام 2014 وبانخفاض قدرُه 39.7 مليون دولار ونسبتها 3.3%، وقد شكلت هذه التسهيلات غير المباشرة ما نسبتُه 9.44% من صافي الموجودات في العام 2015 مقابل 10.3% في العام 2014.

2.3 التسهيلات الائتمانية المتعثرة:

- انخفضت نسبة القروض غير العاملة منسوبةً إلى إجمالي القروض المباشرة في الجهاز المصرفي بمقدار 16.1%، حيث بلغت حوالي 2.14% في العام 2015 مقارنةً بـ 2.55% في العام 2014.
- زادت نسبة تغطية المخصصات إلى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي حوالي 67.37% في نهاية العام 2015 مقابل 61.4% للعام 2014، أي بزيادةٍ نسبتُها 9.7%.
- بلغت نسبة المخصص المقتطع خلال العام للتسهيلات إلى صافي إيرادات الفوائد للجهاز المصرفي حوالي 22.5% في نهاية 2015 مقابل 21.3% في نهاية 2014، مسجلةً زيادةً نسبتُها 5.6%.

- انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة إلى إجمالي التسهيلات للجهاز المصرفي بنسبة 12.77% حيث بلغت في العام 2015 حوالي 4.03% مقابل 4.62% للعام 2014.

2.4 مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي

أ. نسبة كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال لإجمالي الجهاز المصرفي حوالي 18.32% للعام 2015، مقابل 18.94% للعام 2014، علماً بأن تعليمات سلطة النقد الفلسطينية تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار 12%، كما أن مقررات بازل 2 تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار 8%.

ب. الربحية

- بلغ صافي الأرباح قبل الضريبة للجهاز المصرفي في نهاية العام 2015 ما مقدارُه 175.3 مليون دولار للعام 2015 مقابل 196.1 مليون دولار في نهاية العام 2014 وبانخفاض قدرُه 20.8 مليون دولار ونسبتُه 10.6%.
- بلغت نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط الموجودات لدى الجهاز المصرفي حوالي 1.47% للعام 2015 مقابل 1.66% للعام 2014.
- بلغت نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط حقوق الملكية لدى الجهاز المصرفي حوالي 14.90% للعام 2015 مقابل 17.11% للعام 2014.

شكل(9): صافي الدخل للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2008-2015)

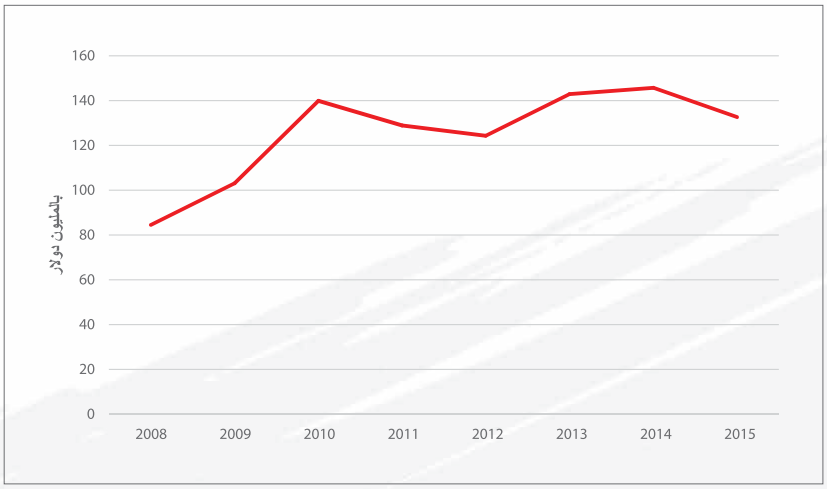

2.5 أداء البنوك الأعضاء

سجلت المؤشرات المصرفية للبنوك الأعضاء-والبالغ عددُها 16 بنكاً نمواً حقيقياً على مستوى حجم الودائع وحجم الائتمان، وهذا يعكس مدى ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، نظراً للإجراءات التي تتخذها سلطة النقد الفلسطينية من أجل تعزيز الاستقرار المالي، هذا يأتي في ظل العمل في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وفيما يلي ملخص لأهم تطورات مؤشرات أداء البنوك الأعضاء خلال العام 2015:

أ. عدد الفروع والمكاتب

ازداد عدد الفروع والمكاتب في نهاية العام 2015، حيث بلغ عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة في فلسطين 274 في نهاية العام 2015، مقابل 258 في نهاية 2014 أي بزيادة مقدارُها (16) فرعاً، وهذا تطبيق لسياسة التفرع التي اعتمدتها سلطة النقد الفلسطينية بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للجمهور.

ب. موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في فلسطين

- بلغ صافي موجودات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2015 حوالي 12,295.1 مليون دولار مقابل 11,535.5 مليون دولار في نهاية العام 2014، بزيادةٍ قدرُها 759.6 مليون دولار ونسبتُها 6.6%، مقابل زيادةٍ قدرُها 610.4 مليون دولار ونسبتُها 5.6% خلال العام 2014.
- بلغ صافي مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2015 حوالي 10,831.2 مليون دولار مقابل 10,071.5 مليون دولار في نهاية العام 2014، بزيادةٍ قدرُها 759.7 مليون دولار ونسبتها 7.5%، مقابل زيادةٍ قدرُها 506.3 مليون دولار ونسبتُها 5.3% خلال العام 2014.
- بلغ إجمالي حقوق الملكية لدى البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2015 حوالي 1,463.9 مليون دولار مقابل 1,464 مليون دولار في نهاية العام 2014، بنقصانٍ قدرُه 108.7 الف دولار ونسبتُه 0.01%، مقابل زيادةٍ قدرُها 104.1 مليون دولار ونسبتُها 7.7% خلال العام 2014.

شكل(10): إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2015

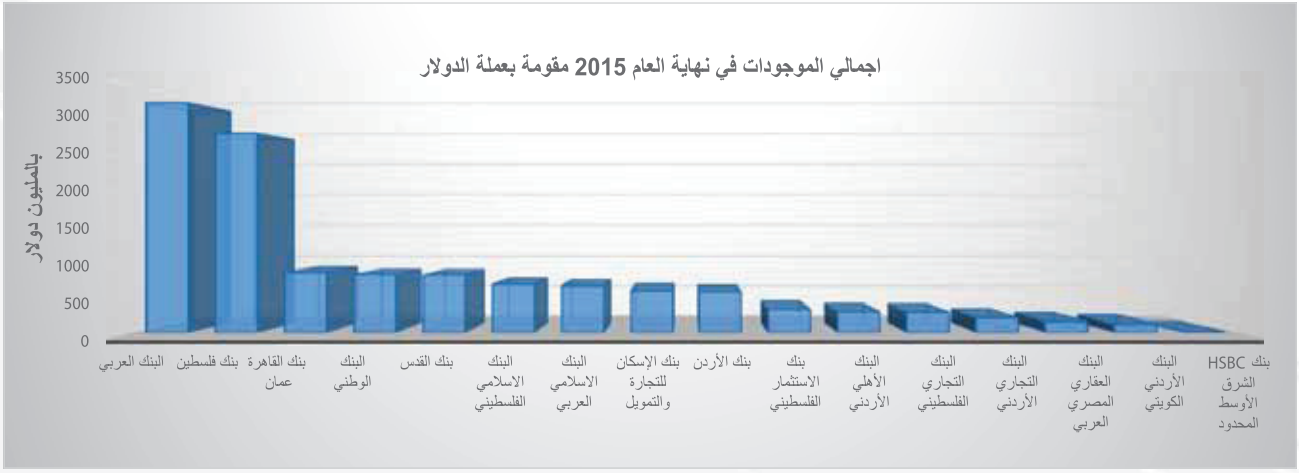

- بلغ مقدار مجموع الاستثمارات (أسهم وسندات داخل وخارج فلسطين) لدى البنوك الأعضاء حوالي 1,111.6 مليون دولار في نهاية العام 2015 مقابل 1,124.6 مليون دولار في نهاية العام 2014، وبانخفاضٍ قدرُه 13 مليون دولار ونسبتُه 1.2%، وشكّلت هذه الاستثمارات ما نسبتُه 9% من صافي الموجودات في العام 2015 مقابل 9.7% في العام 2014.

شكل (11): التغير في الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2006-2015)

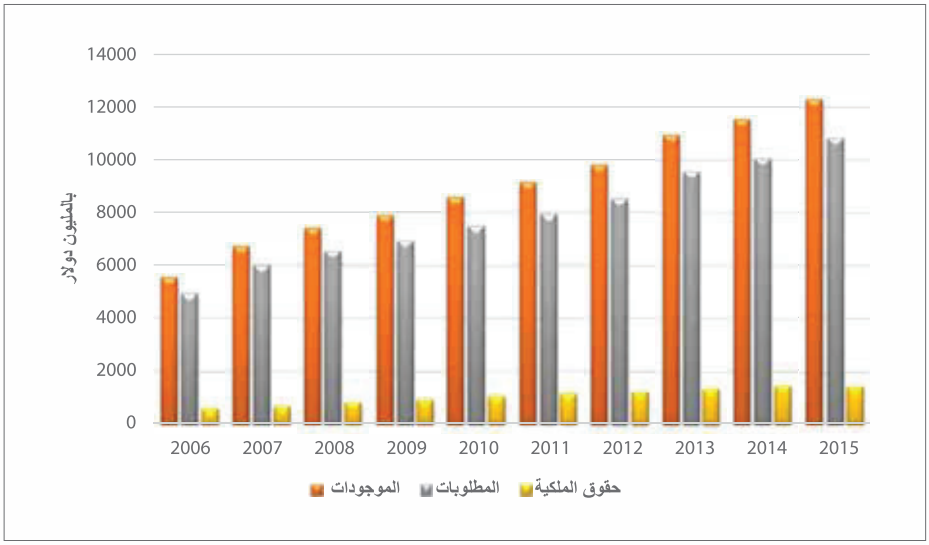

ت. أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأعضاء للفترة (2010-2015):

جدول (4): أهم مؤشرات الأداء المالي (2010-2015)

النسبة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات	32.1%	37.4%	41.0%	39.4%	40.8%	45.6%
نسبة الاستثمارات في الاوراق المالية الى اجمالي الموجودات	10.6%	10.4%	8.8%	9.0%	9.5%	8.8%
نسبة القروض غير العاملة الى اجمالي القروض المباشرة	3.1%	2.8%	3.1%	2.9%	2.55%	2.14%
نسبة كفاية رأس المال	21.4%	21.1%	20.3%	20.0%	18.94%	18.32%
نسبة العائد على متوسط الموجودات (قبل الضريبة)	2.1%	1.9%	1.8%	1.9%	1.66%	1.47%

الفصل الثاني

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

1. نظام ضمان الودائع في فلسطين

إن توفر آلياتٍ واضحة وسليمة لحماية أموال المودِعين ولحماية البنوك من التعثر وضمان الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي هو أمرٌ ضروري، نظراً للدور الهام الذي تحتله البنوك في التأثير في الاقتصاد الكلي في الدولة، لذلك نجد أن قدرة البنوك للقيام بدورها بصورة فعالة في الاقتصاد يعتمد على مدى القدرة على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يحفز المودِعين على الاستمرار بالتعامل معها وايداع أموالهم على هيئة ودائع لديها وعدم التقدم بسحب أموالهم إلا للحاجة.

إن تعثّر أحد البنوك وعدم قدرته على الالتزام بمطالبات المودِعين يشكل تهديداً للاستقرار المالي ويُنذر بحدوث أزمة مالية حادة في الجهاز المصرفي، وبالتالي تراجع ثقة المودِعين بأداء الجهاز المصرفي في الدولة، ولتفادي حدوث مثل هذه الأزمات فإن السلطات العليا في الدول تُنشئ "نظام ضمان الودائع" وذلك باعتباره أحدَ عناصر شبكة الأمان المالي الفعالة للتغلب على الأزمات المستقبلية التي تواجه البنوك.

ويأتي هذا النظام في ظل الانفتاح الاقتصادي وعولمة الأنشطة المصرفية، حيث أصبحت البنوك تقبل الودائع وتقدم الخدمات المصرفية خارج حدود الدولة، وبالتالي فإن حدوث أي أزمة مالية يمكن ان تنتقل عبر الحدود من دولة إلى أُخرى[3].

يشير "نظام ضمان الودائع" إلى أنه آلية تضعها الحكومات من خلال قوانين وتشريعات وتعليمات تهدف إلى حماية أموال المودِعين (خاصة الصغار منهم) والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي وتنشيط الادخار والنمو الاقتصادي.

شكل(12): شبكة الأمان المالي في فلسطين

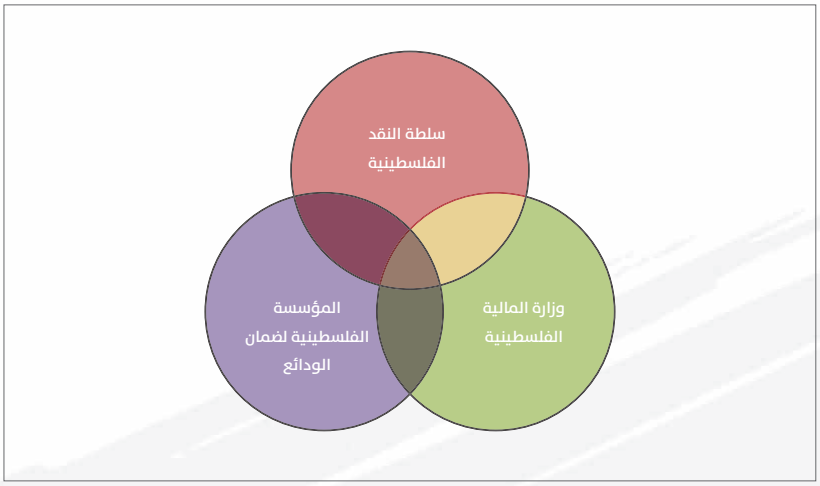

تقوم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بدوراً هاماً في الاستقرار المالي في فلسطين اذ انها عضواً فعالا في شبكة الأمان المالي الفلسطيني.

3 أول ظهور لنظام ضمان الودائع في تشيكوسلوفاكيا في العام 1924 وتبعتها الولايات المتحدة، وكانت لبنان أول دولة عربية تقوم بتطبيق نظام ضمان الودائع عام 1967.

2. المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

2.1 نشأة المؤسسة

أُنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، بهدف حماية أموال المودِعين في البنوك الأعضاء وتشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني.

تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكّنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومُصفٍ للبنوك، بالإضافة إلى الدور الرقابي الممنوح لها قانوناً، والمتمثل في تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالبنوك الأعضاء بشكل دوري مع سلطة النقد الفلسطينية، وفق آليات محددة تكفل للمؤسسة الحصول على كافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها.

2.2 إدارة المؤسسة:

مجلس الإدارة:

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء:

1. محافظ سلطة النقد الفلسطينية (رئيساً لمجلس الإدارة)، وينوب عنه نائب المحافظ في حال غيابه.
2. ممثل عن وزارة المالية من ذوي الدرجات العليا والاختصاص يسميه وزير المالية.
3. مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني.
4. أربعة أعضاء مستقلين يتم تعيينُهم من قبل رئيس دولة فلسطين وبتنسيب من رئيس المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

مهام وصلاحيات مجلس الإدارة:

يقوم المجلس بعدة مهام أهمّها رسم السياسات ووضع استراتيجيات المؤسسة، وإقرار الموازنة التقديرية السنوية، وكذلك إقرار خطة وسياسة الاستثمار لأموال المؤسسة وتحديد وإقرار نسب الاشتراك السنوية للأعضاء، واعتماد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووصف وظائفه، وإقرار الأنظمة والتعليمات الداخلية والإجراءات الخاصة بسير العمل، وتحديد سقف التعويض وغيرها من المهام.

مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

الجهاز الإداري والتنفيذي:

بلغ مجموع موظفي المؤسسة بتاريخ 2015/12/31 أحد عشر موظفاً في مختلف التخصصات مقارنةً مع ثلاثة موظفين في نهاية العام 2014.

الجهاز التنفيذي والإداري للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

طاقم مكتب غزة.

- **المدير العام**

يقوم المدير العام بكافة المهام والصلاحيات التي أُسنِدت إليه بموجب قانون المؤسسة، وذلك من أجل إدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسات والقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، ويقوم كذلك بالإشراف على الجهاز التنفيذي للمؤسسة ومتابعة حُسن تنفيذ الأعمال اليومية.

- **دائرة الشؤون الإدارية والمالية وتكنولوجيا المعلومات**

تقع على الدائرة مسؤولية حفظ السجلات والدفاتر المحاسبية، وكذلك مسؤولية الحفاظ على الموازنة المالية المتاحة وتوفير المعلومات المالية الدقيقة وبالوقت المناسب لصانعي القرار، كما تتولى الدائرة تأمين احتياجات المؤسسة من الكوادر البشرية ومن الأجهزة والمعدات وصيانتها، وتوفير البرامج اللازمة لسير أعمال المؤسسة ولتحقيق أهدافها.

- **دائرة تحليل المخاطر والتأمين**

تؤدي هذه الدائرة العديد من الأدوار والمهمات والمسؤوليات التي تُسهم في تنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة، كما تهدف إلى تعزيز إدارة المخاطر وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

أ. **المخاطر والتأمين:**

تتولى الوحدة متابعة استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء، والتجهيزات لتطبيق نظام استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء المبني على المخاطر، وذلك بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك، بهدف تخفيض المخاطر السلوكية وتحقيق مبدأ الانصاف في آلية استيفاء الرسوم، وتحفيز البنوك الأعضاء لتحسين أدوات مراقبة المخاطر، ووضع الإجراءات اللازمة لتخفيض مستوى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، إضافةً إلى قيامها باختبارات التحمل كأداة لدعم وتعزيز ضبط المخاطر.

ب. **التصفية:**

تتولى الوحدة القيام بالمهام المناطة بالمؤسسة كمُصفٍّ لأي بنك تقرر تصفيتُه وفقَ أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، وتعمل على وضع وتطوير السياسات المختلفة لعمليات التصفية، وذلك لتنفيذ إجراءاتها بكفاءة وفعالية، حيث تتولى وضعَ وتطوير وإدارة إجراءات تعويض المودِعين بموجب أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه.

ت. **القانونية**

تتولى الوحدة القيام بكافة المعاملات القانونية للمؤسسة ومتابعة إنجازها مع جهات الاختصاص ورفع التقارير الدورية عن عمل الوحدة، وصياغة العقود والاتفاقيات للمؤسسة.

- **التدقيق الداخلي**

يرتبط نشاط التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة، ويتولى مهمة التحقق من صلاحية وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة، ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة، بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية.

- **دائرة الاستثمار والتمويل**

تتولى الدائرة توفير البيانات والمعلومات اللازمة لدعم عملية التخطيط والتطوير في المؤسسة، إضافةً إلى إدارة استثمارات أموال المؤسسة وفق سياسة الاستثمار المعتمدة من مجلس إدارة المؤسسة ووفق أحكام قانون المؤسسة.

2.3 حقوق الملكية ومصادر تمويل المؤسسة

تتمثل حقوق الملكية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع من مساهمة الحكومة بمبلغ 20 مليون دولار، وكذلك من 100 ألف دولار أو ما يعادلها رسوم تأسيس غير مستردة يدفعها العضو خلال 15 يوماً من تاريخ الانضمام إلى المؤسسة، بالإضافة إلى الاحتياطيات التي تكونها المؤسسة من الاشتراكات السنوية للبنوك الأعضاء.

شكل(13): مصادر تمويل نظام ضمان الودائع في فلسطين

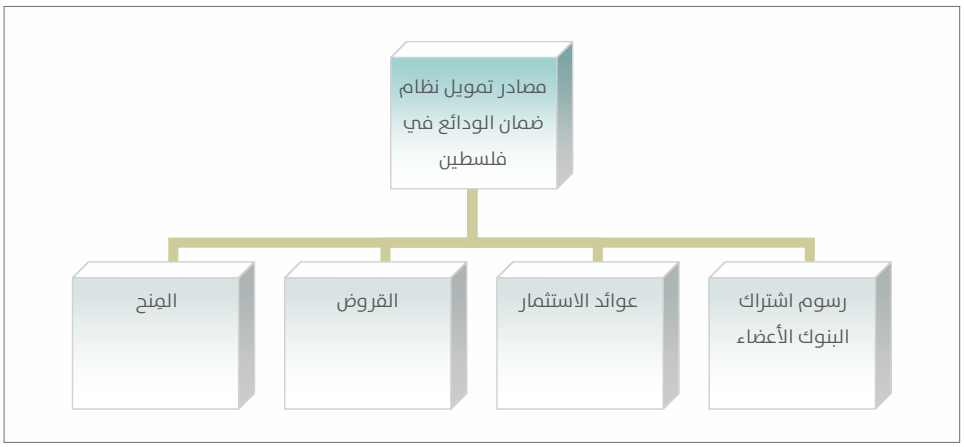

تتكون مصادر تمويل المؤسسة من رسوم الاشتراك السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء، ومن عوائد استثمار أموال نظام ضمان الودائع، كما يجوز للمؤسسة الحصول على المنح المالية من أية جهة يوافق عليها المجلس، إضافةً إلى إمكانية الاقتراض، وذلك لتتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

2.4 العضوية

إن العضوية في المؤسسة إجبارية لكافة البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت بنوكاً تجارية أم إسلامية، ولقد بلغ عدد البنوك الأعضاء والخاضعة لأحكام القانون 16 بنكاً في العام 2015، منها 7 بنوك محلية و9 بنوك وافدة.

جدول (5): عدد البنوك المحلية في فلسطين نهاية عام 2015

البنوك المحلية	تاريخ التأسيس	عدد فروع ومكاتب البنك
بنك فلسطين	1960	56
البنك التجاري الفلسطيني	1994	8
بنك الاستثمار الفلسطيني	1995	15
البنك الإسلامي العربي	1996	12
البنك الإسلامي الفلسطيني	1997	21
بنك القدس	1995	31
البنك الوطني	2006	13

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية

جدول (6): عدد البنوك الوافدة في فلسطين نهاية عام 2015		
البنوك الوافدة	تاريخ الإيفاد	عدد فروع ومكاتب البنك
بنك القاهرة عمان	1986	21
البنك العربي	1994	29
بنك الأردن	1994	35
البنك العقاري المصري العربي	1994	6
البنك التجاري الأردني	1994	5
البنك الأهلي الأردني	1995	6
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995	13
البنك الأردني الكويتي	1995	2
بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود	1998	1

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية

شكل(14): عدد الفروع والمكاتب للبنوك في نهاية العام 2015

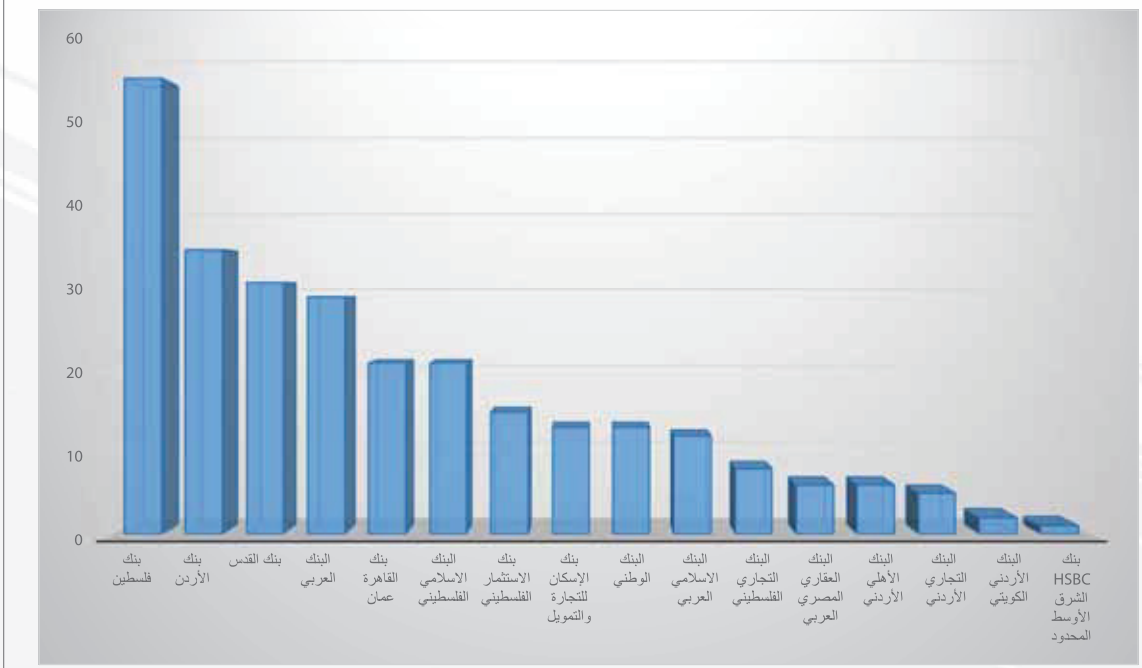

2.5 رسوم الاشتراك

يترتب على البنك العضو تسديد رسوم الاشتراك بشكل ربع سنوي، وتكون نسبة رسوم الاشتراك (0.3%) ثلاثة بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه، ويجوز لمجلس إدارة المؤسسة تحديد نسبة اشتراك تتماشى مع درجة المخاطر لكل عضو وفق معايير يتم الاتفاق عليها مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك، وذلك بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية، كما يجوز للمجلس مراجعة نسب الاشتراك السنوي وتعديلها وتحديد آلية الاحتساب.

2.6 تعويض المودِعين

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن تعويض المودِعين لدى البنوك الأعضاء بعد نشر قرار التصفية الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية في الصحف الرسمية، وتلتزم المؤسسة بتعويض المودِعين حسبَ سقف التعويض المحدد، ويتم احتساب سقف التعويض لكل مودِع على أساس توحيد جميع ودائعه المؤهّلة لدى العضو، بما في ذلك الفوائد أو العوائد المستحقة له حتى تاريخ نشر قرار تصفية هذا العضو في الجريدة الرسمية.

في حال صدور قرار التصفية يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء، حيث تعمل المؤسسة على تسديده خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

- **نطاق التغطية:**

أ. ا لودائع الخاضعة لأحكام القانون

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 8,936.3 مليون دولار في نهاية عام 2015 مقارنة بـ 8,119.8 مليون دولار في نهاية عام 2014 وبنسبة ارتفاع بلغت 10.05%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 1,455 ألف مودِع، بمتوسط وديعة بلغ 6,141 دولار لعام 2015 مقارنة بـ 1,463 ألف مودع، ومتوسط وديعة بلغ 5,550 دولار في نهاية عام 2014.

شكل (15): ودائع العملاء الخاضعة للقانون

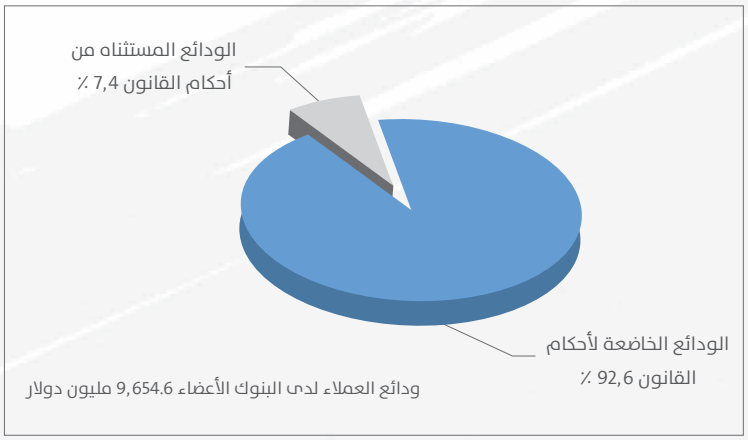

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبتُه 92.6% من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء في نهاية العام 2015

ب. الودائع المضمونة بالكامل

شكلت الودائع المضمونة بالكامل وفقَ أحكام القانون (الودائع التي يقل رصيدُها عن أو يساوي عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى) ما نسبتُه 14.6% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2015، حيث بلغت ما مقدارُه 1,301 مليون دولار، تعود لحوالي 1,324 ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ 983 دولاراً مقارنة بـ 1,198 مليون دولار في نهاية عام 2014 تعود لحوالي 1,342 ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ 893 دولاراً، حيث بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام 2015 حوالي 91%.

بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل حوالي 91 % من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام 2015.

شكلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبتُه 14.6 % من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2015.

ت. الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد على عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى – أي المضمونة جزئياً – فقد بلغت حوالي 7,635 مليون دولار في نهاية عام 2015 مقارنةً بـ 6,922 مليون دولار في نهاية عام 2014، لتشكل ما نسبتُه 85.4 % من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2015.

وتعود هذه الودائع لحوالي 132 ألف مودع يشكلون ما نسبتُه 9% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون، بمتوسط وديعة بلغ 57,962 دولاراً في نهاية عام 2015 مقارنة بـ 121 ألف مودِع بمتوسط وديعة بلغ 57,138 دولاراً في نهاية عام 2014.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعُهم جزئياً حوالي 9% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية العام 2015

شكّلت الودائع المضمونة جزئياً ما نسبته 85.4% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2015

ث. التعويض الفوري:

بلغت نسبة تركُّز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنك في نهاية عام 2015 ما نسبتُه 26%، في حين بلغت نفس النسبة لدى أكبر بنكين ما نسبتُه 46.4%، وما نسبتُه 56.7% لدى أكبر ثلاثة بنوك.

جدول (7): أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين في البنوك الاعضاء للفترة من نهاية كانون الاول 2009 الى نهاية كانون الاول 2015

البند / نهاية الفترة	كانون الأول - 09	كانون الأول - 10	كانون الأول - 11	كانون الأول - 12	كانون الأول - 13	كانون الأول - 14	كانون الأول - 15	نسبة النمو
اجمالي ودائع العملاء للجهاز المصرفي (مليون دولار)	6,296.8	6,802.4	6,972.5	7,484.2	8,303.7	8,934.5	9,654.2	8.1%
عدد المودعين في الجهاز المصرفي (ألف مودع)	1,216	1,414	1,416	1,464	1,435	1,467	1,460	-0.5%
متوسط الوديعة لعدد المودعين في الجهاز المصرفي (دولار)	5,177	4,810	4,922	5,112	5,786	6,091	6,612	8.6%
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (مليون دولار)	5,748	6,092	6,381	6,828	7,583	8,120	8,936	10.1%
عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	1,212	1,410	1,412	1,460	1,431	1,463	1,455	-0.5%
متوسط الوديعة للعملاء الخاضعين لأحكام القانون (دولار)	4,743	4,319	4,519	4,678	5,297	5,550	6,141	10.6%
نسبة إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون الى إجمالي ودائع العملاء للجهاز المصرفي (%)	91.3%	89.6%	91.5%	91.2%	91.3%	90.9%	92.6%	1.8%
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	1,940	2,183	1,997	2,093	2,219	2,409	2,619	8.7%
قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل (الودائع التي يقل رصيدها أو يساوي سقف الضمان) (مليون دولار)	990	1,079	1,040	1,048	1,093	1,198	1,301	8.6%
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	1,117	1,300	1,316	1,355	1,319	1,342	1,324	-1.4%
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دولار)	886	830	790	773	829	893	983	10.1%
قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا (الودائع التي يزيد رصيدها عن سقف الضمان) (مليون دولار)	4,759	5,013	5,341	5,781	6,490	6,922	7,635	10.3%
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (ألف مودع)	95	110	96	105	113	121	132	8.7%
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (دولار)	50,055	45,423	55,814	55,306	57,631	57,138	57,962	1.4%
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	17.2%	17.7%	16.3%	15.3%	14.4%	14.8%	14.6%	-1.3%
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	82.8%	82.3%	83.7%	84.7%	85.6%	85.2%	85.4%	0.2%
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (%)	92.2%	92.2%	93.2%	92.8%	92.1%	91.7%	90.9%	-0.8%
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (%)	7.8%	7.8%	6.8%	7.2%	7.9%	8.3%	9.1%	9.3%
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى اكبر بنكين (%)						48.1%	46.4%	-3.5%
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى اكبر ثلاثة بنوك (%)						57.3%	56.7%	-1.0%

2.7 التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 المصفّي الوحيد لأي بنك تقرر سلطةُ النقد الفلسطينية تصفيتَه.

تمتلك المؤسسة صلاحيةَ اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق المصرف وإتمام عملية التصفية، وتحل محل المودِعين بالقدر الذي ستدفعه من ودائعهم، ويتوجب عليها تثبيت وتوثيق ما تدفعه للمودعين كدَين مترتب لها في ذمة المصرف، ويكون لهذا الدين حق الامتياز على سائر حقوق المساهمين والدائنين الآخرين.

للمؤسسة الحق باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات البنك ودفع ما عليه من ديون وتحصيل ما له من ذمم، والقيام بالإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على موجوداته وحقوقه وجرد حساباته، وبالتالي بيع موجودات المصرف المنقولة وغير المنقولة أو أي جزء منها، والقيام بأي عمل أو إجراء آخر تتطلبه التصفية ليتمكن من رد الودائع لأصحابها وإيفاء الديون لمستحقيها.

2.8 إدارة الاحتياطي

تعمل المؤسسة على تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز احتياطياتها المالية حتى تتمكن من حماية حقوق المودعين لدى البنوك الأعضاء في فلسطين، لذلك يتوجب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة لا تقل عن 3% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، وتتشكل هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات الربع سنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أُخرى بعد طرح كافة المصاريف منها.

الفصل الثالث

إنجازات وأنشطة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال عام 2015

إنجازات وأنشطة المؤسسة

قامت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بسلسلة من الإنجازات والأنشطة والتي استهدفت دعم الاستقرار المالي في الاقتصاد المحلي.

أولا: الاتفاقيات والمؤتمرات والاجتماعات الدولية

- قامت المؤسسة بتوقيع مذكرات تفاهم من أجل تعزيز التعاون الدولي لتبادل الخبرات في شتى مجالات نظام ضمان الودائع الذي سيعزز من استقرار الجهاز المصرفي في فلسطين[4].
- شاركت المؤسسة في عدة مؤتمرات منها المؤتمر الخاص بالقضايا التي تواجه ضامني الودائع.
- المشاركة في اجتماع الهيئة العامة السنوي الرابع عشر للجمعية الدولية لضامني الودائع والمنعقد في بازل – سويسرا، والذي كان تحت عنوان "التأهب والاستعداد والتخطيط لحل الأزمات المالية".

توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة ضمان الودائع الأردنية

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع تشارك في مؤتمر أبحاث الجمعية الدولية لضامني الودائع

توقيع اتفاقية تعاون مشتركة مع صندوق ضمان الودائع التركي

4 تعتبر المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع عضواً كاملاً بالمؤسسة الدولية لضمان الودائع المصرفية منذ شهر 2013/11، وكانت قد باشرت عملها في مطلع عام 2014 في ضمان أموال المودعين في المصارف المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية، الأمر الذي يعزز من شبكة الأمان المالي في فلسطين.

ثانيا: زيادة الوعي العام بنظام ضمان الودائع الفلسطيني

عقدت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع عدة ورشات عمل للبنوك الأعضاء بالتعاون مع العديد من المؤسسات والشركات والجمعيات والجامعات، وذلك لنشر التوعية حول طبيعة عمل المؤسسة وأهدافها.

وفي إطار السعي للامتثال لأنظمة ضمان الودائع، وتحقيقاً لأحد أهداف المؤسسة والمتمثلة في رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، قامت المؤسسة بإجراء استطلاع للرأي من أجل التحضير لإطلاق الحملة الإعلانية الثانية للتشجيع على الادخار ولزيادة نسبة وعي الجمهور بأعمال المؤسسة.

ثالثا: تقييم الامتثال للمبادئ الدولية لضمان الودائع

قامت المؤسسة بإجراء تقييم ذاتي لمدى انسجام وتطابق نظام ضمان الودائع في فلسطين مع المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، توصلت من خلاله إلى المستوى المميز من الكفاءة والمهنية الذي بلغه نظام ضمان الودائع في فلسطين، ومدى تماشيه وانسجامه مع تلك المبادئ التي تمثل الممارسات الفُضلى في هذا المجال، بالإضافة لذلك تم تحديد المرتكزات الموضوعية اللازمة لتطويره وتدعيمه للوصول إلى النموذج الأنسب والأمثل لنظام ضمان الودائع في فلسطين ينسجم مع المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI).

رابعا: الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

- أعدت المؤسسة برنامجاً مالياً متوسط الأجل يستند إلى مجموعتين من مؤشرات القياس، وهي المؤشرات الاسترشادية لمتغيرات لا تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة، لكنها تؤثر بشكل فاعل وأساسي في تحقيق مهامها، مثل معدل نمو الودائع الخاضعة لأحكام القانون، ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي التي تمثل أداء المؤسسة الفعلي، وتشمل متغيرات تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة، كما تؤثر في تحقيق مهامها مثل معدل العائد على استثمارات المؤسسة.
- كما تقوم المؤسسة سنوياً بمراجعة شاملة لهذه المؤشرات وتحديث للفرضيات في ضوء المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد بشكل عام وعلى عمل المؤسسة بشكل خاص، وتتعلق أهم الفرضيات بالنمو السنوي للودائع، ورسوم الاشتراك التي تحصّلها المؤسسة سنوياً من البنوك الأعضاء.
- كذلك تم إعداد مؤشرات متوسطة الأجل تعتمد على بيانات الودائع والمودِعين للسنوات السابقة، بحيث تعتمد على أساس متوسط معدلات النمو لهذه البيانات.
- تقوم المؤسسة حالياً باستيفاء الرسوم بطريقة النسبة الثابتة Flat Rate بنسبة 0.3% لجميع البنوك الأعضاء، والتي لا تفرق ما بين البنوك الأعضاء حسب درجة المخاطر.
- تماشياً مع القانون الخاص بالمؤسسة والذي يجيز استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على درجة المخاطر ولغايات الامتثال للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع، ستقوم المؤسسة وبالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك والبنوك الأعضاء بمباشرة العمل على وضع الملامح الرئيسية لنظام استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على المخاطر، وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والأسس والمعايير المعمول بها دولياً و/أو المُقرّة من قبل لجنة بازل.

تشير النتائج الأولية للخطة الاستراتيجية إلى إمكانية تحقيق مستوى الاحتياطي المستهدف بواقع 3 % من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بحلول العام 2023.

جدول(8) المؤشرات الرئيسية متوسطة الاجل							
البند	فعلي		متوقع				
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دولار)	8,119.8	8,936.3	9,762.3	10,664.6	11,650.4	12,727.2	13,903.6
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	2,409.5	2,618.6	2,765.7	2,920.0	3,082.0	3,252.0	3,430.4
إحتياطيات المؤسسة (مليون دولار)	21.64	45.50	76.35	110.57	148.46	190.39	236.74
احتياطيات المؤسسة الى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (%)	0.267%	0.509%	0.782%	1.037%	1.274%	1.496%	1.703%
احتياطيات المؤسسة الى قيمة التعويض الفوري (%)	0.9%	1.7%	2.8%	3.8%	4.8%	5.9%	6.9%
الاحتياطي المستهدف الى قيمة التعويض الفوري (%)	10.1%	10.2%	10.6%	11.0%	11.3%	11.7%	12.2%
قيمة التعويض الفوري الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	29.7%	29.3%	28.3%	27.4%	26.5%	25.6%	24.7%

الفصل الرابع

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

Deloitte.

ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)
عمارة المشرق للتأمين
حي النهضة، الماصيون
صندوق البريد ٤٤٧
رام الله، فلسطين
هاتف: ٠٤٨٠٠٠٠٠ ٩٧٠+
فاكس: ٩١٥٣ ٢٩٥ ٢ ٩٧٠+
www.deloitte.com/middleeast

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

تقرير حول القوائم المالية

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ("المؤسسة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وكل من قائمة الدخل والدخل الشامل الاخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقا لأحكام قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣. تشمل هذه المسؤولية الإحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خاليةً من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى تدقيقنا . لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمؤسسة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المؤسسة . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية .

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق .

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

الرأي

في رأينا ، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً لأحكام قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الخاص بإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تحتفظ المؤسسة بسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية وان القوائم المالية تتفق مع تلك السجلات، وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم يرد الى علمنا وقوع اي مخالفات خلال السنة لأحكام قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ بحيث يمكن أن يكون لها أثر جوهري على أعمال المؤسسة او مركزها المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ باستثناء عدم الإمتثال لأحكام المادة رقم (١٤) من قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ والمتمثل في عدم تسديد مبلغ ١٨ مليون دولار أمريكي من مساهمة وزارة المالية الفلسطينية في رأس مال المؤسسة من أصل ٢٠ مليون دولار أمريكي، حيث تنص المادة رقم (١٤) على أن يتم تسديد مساهمة الحكومة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان هذا القانون.

هذا ، وقد حصلنا من الإدارة على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها مهمة لأداء مهمتنا.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
منذر المندك
إجازة رقم (٢٠١٥/١١٤)

رام الله - فلسطين
في: ١٧ آذار ٢٠١٦

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

	إيضاحات	٢٠١٥ دولار امريكي	٢٠١٤ دولار امريكي
الموجـــودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك وسلطة النقد		٤٢,٧٦١,٧٥١	
الفلسطينية	٥		١٩,٠٢٩,٦٢٢
رسوم إشتراك مستحقة القبض	٦	٦,٢٦٩,٥٧٩	٦,١٠٧,٤٥١
موجودات متداولة أخرى		١٥,٤٣١	١٥,٧٠٢
ممتلكات ومعدات – صافي	٧	٢٣٤,٧٣٢	٢١٧,٥٩٢
مجموع الموجودات		٤٩,٢٨١,٤٩٣	٢٥,٣٧٠,٣٦٧
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوبات متداولة أخرى		١٩,٨٣٤	١٦,٨١٥
مخصصات إنتفاعات الموظفين	٨	٦١,٢٥٧	١٢,٧٥٢
مجموع المطلوبات		٨١,٠٩١	٢٩,٥٦٧
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	٩	٣,٧٠٠,٠٠٠	٣,٧٠٠,٠٠٠
الإحتياطيات			
إحتياطيات البنوك الإسلامية	١٠	٤,٨٣٩,٩٧٨	٢,٢٣٣,٣٦٣
إحتياطيات البنوك التجارية	١٠	٤٠,٦٦٠,٤٢٤	١٩,٤٠٧,٤٣٧
مجموع الإحتياطيات		٤٥,٥٠٠,٤٠٢	٢١,٦٤٠,٨٠٠
مجموع حقوق الملكية		٤٩,٢٠٠,٤٠٢	٢٥,٣٤٠,٨٠٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٤٩,٢٨١,٤٩٣	٢٥,٣٧٠,٣٦٧

زاهر الهموز
المدير العام

قدري عمارنه
المدير المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة من رقم "١" الى رقم "١٦"جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام اللة - فلسطين

قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

	إيضاحات	٢٠١٥ دولار امريكي	للفترة من ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ دولار امريكي
رسوم اشتراك	١١	٢٤,١٢٩,٧٩١	٢٢,٢١٠,٧٠٠
إيرادات أخرى		١١٨,٥٥٨	٣٧,٥٢٨
إجمالي الايرادات		٢٤,٢٤٨,٣٤٩	٢٢,٢٤٨,٢٢٨
نفقات الموظفين	١٢	(٢٦٥,٩٤٦)	(٩١,٠٥٤)
إستهلاكات	٧	(٥٢,٦٦٥)	(٦,٦٦٣)
ربح (خسارة) فروقات عملة		١٢٣,١٣٥	(٢٧١,٧٦٥)
مصاريف إدارية وعمومية	١٣	(١٩٣,٢٧١)	(٢٣٧,٩٤٦)
المصروفات		(٣٨٨,٧٤٧)	(٦٠٧,٤٢٨)
صافي الوفر للسنة / للفترة		٢٣,٨٥٩,٦٠٢	٢١,٦٤٠,٨٠٠
بنود الدخل الشامل الآخر		-	-
إجمالي الوفر الشامل للسنة / للفترة		٢٣,٨٥٩,٦٠٢	٢١,٦٤٠,٨٠٠
توزيع الوفر الشامل للسنة / للفترة			
إحتياطيات البنوك التجارية	١٠	٢١,٢٥٢,٩٨٧	١٩,٤٠٧,٤٣٧
إحتياطيات البنوك الإسلامية	١٠	٢,٦٠٦,٦١٥	٢,٢٣٣,٣٦٣
		٢٣,٨٥٩,٦٠٢	٢١,٦٤٠,٨٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة رقم "١" الى رقم "١٦" جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

مؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
ام اللة - فلسطين

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

	رأس المال المدفوع	إحتياطيات البنوك التجارية	إحتياطيات البنوك الإسلامية	مجمـوع حقوق الملكية
	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠١٥	٣,٧٠٠,٠٠٠	١٩,٤٠٧,٤٣٧	٢,٢٣٣,٣٦٣	٢٥,٣٤٠,٨٠٠
رأس المال المدفوع	-	-	-	-
إجمالي الوفر الشامل للسنة	-	٢١,٢٥٢,٩٨٧	٢,٦٠٦,٦١٥	٢٣,٨٥٩,٦٠٢
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥	٣,٧٠٠,٠٠٠	٤٠,٦٦٠,٤٢٤	٤,٨٣٩,٩٧٨	٤٩,٢٠٠,٤٠٢
الرصيد كما في ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣	-	-	-	-
رأس المال المدفوع	٣,٧٠٠,٠٠٠	-	-	٣,٧٠٠,٠٠٠
إجمالي الوفر الشامل للفترة	-	١٩,٤٠٧,٤٣٧	٢,٢٣٣,٣٦٣	٢١,٦٤٠,٨٠٠
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤	٣,٧٠٠,٠٠٠	١٩,٤٠٧,٤٣٧	٢,٢٣٣,٣٦٣	٢٥,٣٤٠,٨٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة رقم "١" الى رقم "١٦" جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

	إيضاحات	٢٠١٥ دولار امريكي	للفترة من ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣ الى ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ دولار امريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي وفر السنة / الفترة		٢٣,٨٥٩,٦٠٢	٢١,٦٤٠,٨٠٠
تعديلات :			
استهلاكات	٧	٥٢,٦٦٥	٦,٦٦٣
مخصصات انتفاعات الموظفين		٤٨,٥٠٥	١٢,٧٥٢
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٢٣,٩٦٠,٧٧٢	٢١,٦٦٠,٢١٥
(الزيادة) في رسوم إشتراك مستحقة القبض		(١٦٢,١٢٨)	(٦,١٠٧,٤٥١)
النقص (الزيادة) في موجودات متداولة أخرى		٢٧١	(١٥,٧٠٢)
الزيادة في مطلوبات متداولة أخرى		٣,٠١٩	١٦,٨١٥
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		٢٣,٨٠١,٩٣٤	١٥,٥٥٣,٨٧٧
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إضافات ممتلكات ومعدات		(٦٩,٨٠٥)	(٢٢٤,٢٥٥)
صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		(٦٩,٨٠٥)	(٢٢٤,٢٥٥)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
رأس المال المدفوع		-	٣,٧٠٠,٠٠٠
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		-	٣,٧٠٠,٠٠٠
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		٢٣,٧٣٢,١٢٩	١٩,٠٢٩,٦٢٢
النقد وما في حكمه في بداية السنة / الفترة		١٩,٠٢٩,٦٢٢	--
النقد وما في حكمه في نهاية السنة / الفترة	٥	٤٢,٧٦١,٧٥١	١٩,٠٢٩,٦٢٢

تشكل الإيضاحات المرفقة رقم "١" الى رقم "١٦" جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

١- عام

تاسست المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ من قبل رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعمول به بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣.

حقوق ملكية نظام ضمان الودائع

تتكون حقوق ملكية نظام ضمان الودائع مما يلي :

- مساهمة الحكومة بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، وتسدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون
- رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، تدفع من قبل العضو خلال مدة أقصاها خمسة عشرة يوماً من التاريخ الذي يصبح فيه عضواً في نظام ضمان الودائع.
- الإحتياطيات التي تكونها المؤسسة بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون والتي تنص على تكوين احتياطيات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لاحكام القانون.

مصادر تمويل نظام ضمان الودائع

تتكون مصادر تمويل نظام ضمان الودائع مما يلي :

- رسوم الإشتراك السنوية التي يدفعها الأعضاء للمؤسسة بشكل ربع سنوي وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية
- عوائد إستثمار أموال نظام ضمان الودائع
- القروض التي تحصل عليها المؤسسة بموجب أحكام قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣
- المنح المالية المقدمة للمؤسسة من أية جهة يوافق عليها مجلس الإدارة

تهدف المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع الى حماية حقوق مودعي الأموال لدى الأعضاء وفقاً لسقف التعويضات، وتعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي والمساهمة في الحفاظ على إستقراره ورفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع.

بلغ عدد موظفي المؤسسة (١١) موظفا كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ و(٣) موظفين كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤.

تم إقرار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس الإدارة في الجلسة رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ١٧ آذار ٢٠١٦

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢-١المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على القوائم المالية

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية في هذه القوائم المالية، وهي المعايير التي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٥ أو بعد ذلك التاريخ، والتي على الرغم من أنه لم يكن لتطبيقها أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للسنة الحالية أو السنوات السابقة، إلا أن ذلك قد يؤثر على محاسبة المعاملات أو التعاقدات المستقبلية.

- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٠ – ٢٠١٢، والتي تتضمن تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – الأرقام (٢ و٣ و٨ و١٣) وعلى معايير المحاسبة الدولية – الأرقام (١٦و ٢٤ و٣٨).
- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١١ – ٢٠١٣، والتي تتضمن تعديلات حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – الأرقام (١ و٣ و١٣) وحول معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠).
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) – "منافع الموظفين" بحيث توضح المتطلبات المتعلقة بالطريقة التي تُعزى بها المساهمات من الموظفين أو من أطراف أخرى تتعلق بالخدمة إلى فترات الخدمة.

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير المفعلة بعد

لم تقم المؤسسة بعد بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولم يتم سريانها بعد:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة	معمول بها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٤) - "الحسابات التنظيمية المؤجلة"	١ كانون الثاني ٢٠١٦
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) - "عرض القوائم المالية" بشأن مبادرة الإفصاح	١ كانون الثاني ٢٠١٦
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١١) – "الترتيبات التعاقدية المشتركة لبيان محاسبة الاستحواذ على الحصص في العمليات المشتركة".	١ كانون الثاني ٢٠١٦
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) – "الممتلكات، الآلات والمعدات" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) – "الموجودات غير الملموسة"، وذلك بشأن إيضاح طرق الإستهلاك والإطفاء المقبولة	١ كانون الثاني ٢٠١٦
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) – "الممتلكات، الآلات والمعدات" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) – "الزراعة"، حول حامل النبات	١ كانون الثاني ٢٠١٦
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) – "القوائم المالية المنفصلة" والمتعلقة بالمحاسبة عن الإستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة اختياريًا باستخدام طريقة حقوق الملكية في بيانات مالية منفصلة	١ كانون الثاني ٢٠١٦

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير المفعلة بعد (تتمة)

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة	معمول بها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) – "القوائم المالية الموحدة"، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٢) – "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) - "الإستثمار في الشركات الزملية والمشاريع المشتركة"، وذلك فيما يتعلق بتطبيق إستثناء التوحيد على المنشآت الاستثمارية	١ كانون الثاني ٢٠١٦
التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٢ – ٢٠١٤ والتي تشمل تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – الأرقام (٥ و ٧) وعلى معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩)	١ كانون الثاني ٢٠١٦
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) – "الأدوات المالية" (النسخ المعدلة في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و٢٠١٣ و ٢٠١٤) يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٩ متطلبات جديدة حول تصنيف المطلوبات المالية وقياسها. وكان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) قد عُدل لاحقًا في تشرين الأول ٢٠١٠ بحيث يتضمن متطلبات تتعلق بتصنيف المطلوبات المالية وقياسها وحول إلغاء الإعتراف. وعُدل كذلك في تشرين الثاني ٢٠١٣ ليتضمن المتطلبات الجديدة بشأن محاسبة التحوط العام، وفي تموز ٢٠١٤، صدرت نسخة أخرى معدلة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) حيث كان الهدف الأساسي منه أن يشمل أ) متطلبات انخفاض القيمة للموجودات المالية، و ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس من خلال تقديم إحدى فئات قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" على أدوات دين معينة بسيطة.	١ كانون الثاني ٢٠١٨
نسخة معدلة نهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) تشمل متطلبات محاسبة الأدوات المالية تحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) – "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس". يتضمن المعيار متطلبات في المجالات التالية: • **القياس والاعتراف:** تُصنف الموجودات المالية بالإشارة إلى نمط الأعمال التي تنضوي تحتها تلك الموجودات المالية وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية، ويقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) في نسخته الصادرة في ٢٠١٤ فئة من فئات "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لأدوات دين معينة. ويتم تصنيف المطلوبات المالية وفق هذا المعيار بالطريقة ذاتها التي تُصنف بها ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) مع وجود بعض الاختلافات في المتطلبات التي يُعمل بها في قياس المخاطر الائتمانية الخاصة للمنشأة. • **إنخفاض القيمة:** مع نسخة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الصادرة في ٢٠١٤ والتي تقدم نظام "خسارة ائتمانية متوقعة" لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، فلم يعد من الضروري الإعتراف بحدوث أي خسارة إئتمانية قبل الإعتراف بالخسارة. • **محاسبة التحوط:** يقدم المعيار نظام محاسبة تحوط جديد يهدف إلى توثيق مزيد من الصلة بالكيفية التي تكون علها المنشآت التي تعمل في أنشطة إدارة المخاطر وقت التعرضات للمخاطر المالية وغير المالية. • **إلغاء الإعتراف:** إستمر العمل بمتطلبات إلغاء الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).	عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لأول مرة
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) – "الأدوات المالية: الإفصاحات"، وهي التعديلات بشأن الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩).	

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير المفعلة بعد (تتمة)

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة	معمول بها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) – "الأدوات المالية: إفصاحات إضافية لمحاسبة التحوط" (والتعديلات اللاحقة لها) الناتجة من مقدمة فصل محاسبة التحوط الواردة بالمعيار الدولي لإعداد التقرير المالية رقم (٩).	عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لأول مرة
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) – "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء" صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) في أيار ٢٠١٤ حيث أسس نظاماً شاملاً وحيداً تستعين به المنشآت في محاسبة الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء، وبالتالي، فسيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) محل الإرشادات السارية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك معيار المحاسبية الدولي رقم (١٨) – "الإيرادات"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١١) – "عقود الإنشاءات" وما يتصل بها من تفسيرات عندما يسري العمل به. ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) على أنه يتعين على المنشأة الإعتراف بإيراداتها لتحديد تحويل البضائع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه لقاء تلك الخدمات أو البضائع. ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للإعتراف بالإيرادات قائماً على خمس خطوات: • الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل. • الخطوة ٢: تحديد تنفيذ الإلتزامات المتضمنة بالعقد. • الخطوة ٣: تحديد قيمة المعاملة. • الخطوة ٤: تخصيص قيمة المعاملة إلى تنفيذ الإلتزامات الواردة بالعقد. • الخطوة ٥: الإعتراف بالإيرادات عند (أو حين) تستوفي فيه المنشأة التزاماتها مع العملاء. وبموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥)، تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم إستيفاء الإلتزام، أي عندما تُحول إلى العميل "السيطرة" على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على إستيفاء إلتزام ما. لقد تم إضافة مزيداً من التوجهات المستقبلية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) حتى يتم معالجة سيناريوهات محددة. وإضافة إلى ذلك، يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) مزيداً من الإفصاحات الموسعة.	١ كانون الثاني ٢٠١٨
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) – "القوائم المالية الموحدة"، وعلى المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٨) – "الإستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" (٢٠١١)، وذلك بشأن معالجة بيع الموجودات أو المساهمة بها من المستثمر إلى شركته الزميلة أو مشروعه المشترك.	أُرجئ تاريخ السريان لأجل غير مسمى

تتوقع إدارة المؤسسة أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث تطبيق هذه المعايير أي أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة .

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

٣- أهم السياسات المحاسبية

٣-١ بيان الإلتزام

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ووفقاً لأحكام قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الخاص بتأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

٣-٢ أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية المرفقة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه. تعتمد التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات والخدمات.

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو كان مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه القوائم المالية على ذلك الأساس، باستثناء القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦).

إن الدولار الأمريكي هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة .

٣-٣ تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الدرجة التي يحتمل معها أن تتدفق المنافع الاقتصادية للمؤسسة وأن يتم قياس الإيرادات بطريقة موثوقة، كما يجب الالتزام بمعايير الاعتراف المحددة التالية قبل الاعتراف بأية إيرادات.

يتم الإعتراف بإيرادات الإشتراكات عند إستحقاقها. يقوم كل عضو في نظام ضمان الودائع تسديد رسوم الإشتراك بشكل ربع سنوي وفقاً للقانون، تكون نسبة الإشتراك٣ بالألف الى ٨ بالألف كحد أقصى من مجموع الودائع المشمولة بالضمان. ويجوز للمجلس مراجعة نسب الإشتراك السنوية وتعديلها.

٣-٤ ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها ان الاعمار الانتاجية تكون وفق نسب الاستهلاك التالية:

	نسبة الاستهلاك %
برامج و أجهزة مكتبية	٣٣
أثاث ومفروشات	٢٠
تحسينات على المباني المستاجرة	١٤

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٤ ممتلكات ومعدات (تتمة)

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل فترة تقرير ، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها .

٣-٥ انخفاض قيمة الأصول الملموسة

تجري المؤسسة في نهاية كل فترة مالية مراجعة على القيم المدرجة للأصول لتحديد وجود أي مؤشرات تدل على تعرض الأصول لانخفاض القيمة. في حال ظهور مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة المستردة للأصول لكي يتم تحديد مدى الخسارة، (إن وجدت). وفي حال يصعب فيها تقدير القيمة المستردة لأي من الأصول الفردية، تقوم المؤسسة بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للأصل. عندما يمكن تحديد أساساً معقولاً وثابتاً للتوزيع. تُوزع الأصول التجارية أيضاً إلى وحدات توليد النقد الفردية، أو يتم توزيعها بخلاف ذلك إلى أصغر وحدة من وحدات توليد النقد يمكن لها تحديد أساساً معقولاً وثابتاً للتوزيع.

وتقدّر القيمة المستردة بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أو القيمة الناتجة من الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة المستخدمة فإن التدفقات النقدية المقدرة يتم خصمها لقيمتها الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس قيمتها النقدية الحالية في السوق والمخاطر المتعلقة بالأصل والتي لم يتم تعديل التوقعات المستقبلية للتدفقات النقدية الخاصة بها.

أما إذا كانت القيمة المستردة المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الحالية، يتم خفض القيمة الحالية للأصل (أو وحدة توليد النقد) للوصول إلى قيمته المستردة. تحمل خسائر انخفاض القيمة على قائمة الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه وفي هذه الحالة فإن خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كانخفاض في إعادة التقييم.

في حالة تم لاحقاً عكس خسارة انخفاض القيمة، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل للقيمة المقدرة المستردة على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة المدرجة فيما لو لم يكن هناك انخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه، وفي هذه الحالة فإن عكس خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كزيادة في إعادة التقييم.

٣-٦ مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على المؤسسة من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب إقتطاعها على حساب الأرباح والخسائر وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٧ صندوق إدخار الموظفين

تدير المؤسسة صندوق إدخار خاص بالموظفين المثبتين بحيث تقتطع المؤسسة ٦% من الرواتب الاساسية من الموظفين وتساهم المؤسسة بنسبة ١٢% في هذا الصندوق.

٣-٨ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المؤسسة التزامات في تاريخ المركز المالي ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه. تقوم المؤسسة بتكوين مخصصات خصماً على قائمة الدخل لأي التزامات أو مطالبات محتملة وفقاً للقيمة المقدرة لها وإحتمالات تحققها بتاريخ المركز المالي.

٣-٩ العملات الأجنبية

إن القوائم المالية يتم عرضها بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة البيئة الإقتصادية السائدة التي تمارس بها المؤسسة نشاطها (العملة الوظيفية). ويتم الإعتراف بالعملات التي تتم بعملات غير العملة الوظيفية للمؤسسة بأسعار تواريخ المعاملات في نهاية كل فترة تقرير.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ المركز المالي والمعلنة من سلطة النقد الفلسطينية، ويتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

كانت أسعار صرف العملات الرئيسية التي تتعامل معها المؤسسة مقابل الدولار الأمريكي (عملة السجلات المحاسبية والقوائم المالية) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥:

	دولار أمريكي ٣١ كانون الأول ٢٠١٥	دولار أمريكي ٣١ كانون الأول ٢٠١٤
شيقل اسرائيلي	٠,٢٥٦٠٨	٠,٢٥٦٤٧
دينار أردني	١,٤١٠	١,٤١٠
يورو أوروبي	١,٢٢	١,٢١

٣-١٠ الموجودات المالية

تشمل الموجودات المالية للمؤسسة: أرصدة لدى البنوك وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية وذمم مدينة أخرى (ما عدا المصاريف المدفوعة مقدماً وسلفيات للموظفين). يتم تصنيف هذه الموجودات "كقروض وذمم مدينة". إن تصنيف الموجودات المالية بالشكل المذكور يتم بناءً على طبيعة وهدف اقتناء تلك الموجودات المالية ويتم تحديدها في وقت الاعتراف المبدئي.

النقد وما في حكمه

يتمثل النقد وما حكمه في النقد وأرصدة الودائع الثابتة تحت الطلب لدى البنوك وأيه إستثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية قابلة للتحويل إلى نقد معلوم وغير خاضعة لمخاطر التغير في القيمة بشكل جوهري.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)
٣-١٠ الموجودات المالية (تتمة)

الذمم المدينة

يتم تصنيف الذمم المدينة ورسوم إشتراكات مستحقة القبض التي لها دفعات ثابتة ومحددة ولا يتم تداولها في سوق نشط كقروض وذمم مدينة. يتم قياس القروض والذمم المدينة بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم مراجعة القيم الحالية للموجودات المالية بهدف تحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على انخفاض قيمة تلك الموجودات المالية في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل موضوعي كنتيجة لحدث أو أحداث حصلت لاحقاً للاعتراف المبدئي بتلك الموجودات المالية، يشير إلى تأثر التدفق النقدي المتوقع مستقبلاً لتلك الموجودات المالية.

بعض فئات الموجودات المالية، مثل الذمم التجارية المدينة، والموجودات التي لا يتم خفض قيمتها بشكل إفرادي حيث يتم فحصها لانخفاض القيمة بشكل إجمالي. يتمثل الدليل الموضوعي لانخفاض قيمة محفظة الذمم المدينة بالخبرة السابقة للمؤسسة في تحصيل الذمم، الزيادة في عدد الدفعات المستحقة للمحفظة خلال الفترة السابقة، إضافة إلى التغيرات الملحوظة في الظروف الاقتصادية السائدة والتي لها علاقة بتحصيلات الذمم.

يتم تخفيض القيمة المدرجة لجميع الموجودات المالية بقيمة خسائر الإنخفاض في القيمة مباشرة، بإستثناء الذمم المدينة والتي يتم تخفيضها بإستدراك مخصص للذمم المشكوك في تحصيلها. في حال اعتبار الذمم المدينة غير قابلة للتحصيل يتم إقفال تلك الذمم مقابل مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها. وفي حال استرداد ذمم مدينة قد تم إقفالها من قبل فيتم إثباتها كتحصيلات مقابل مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها. يتم إثبات التغير في القيمة المدرجة لمخصص الذمم المشكوك في تحصيلها ضمن الأرباح أو الخسائر.

في حال تم في فترة لاحقة انخفاض قيمة خسارة انخفاض القيمة، وهذا الانخفاض يمكن ربطه بشكل موضوعي لأحداث تمت بعد الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقاً يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر إلى المدى الذي يجعل القيمة الدفترية للموجودات المالية كما بتاريخ انخفاض القيمة لا تتعدى التكلفة المطفأة كما أن لو لم يحدث أي انخفاض في القيمة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المؤسسة بإلغاء الاعتراف بأحد الموجودات المالية فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفق النقدي من تلك الموجودات المالية أو عند تحويلها وبالتالي تحويل جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكية الموجودات المالية إلى طرف آخر. إذا لم تقم المؤسسة بتحويل تلك الموجودات بشكل كامل أو لم تقم بتحويل جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيتها واستمرت بالسيطرة عليها فإن المؤسسة تقوم بالاعتراف بحصته المحتفظة في الموجود المالي بالإضافة إلى الالتزامات ذات الصلة المتوجب عليها سدادها، أما في حالة احتفاظ المؤسسة بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للموجودات المالية فإن المؤسسة تستمر بالاعتراف بالموجود المالي.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف الذمم الدائنة الأخرى (بإستثناء مصاريف مقبوضة مقدماً، ومساهمات البنوك المدفوعة مقدماً) "كمطلوبات مالية أخرى".

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-١٠ المطلوبات المالية

المطلوبات المالية الأخرى
يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى بشكل مبدئي بالقيمة العادلة مطروحاً منها مصاريف المعاملات ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي حيث يتم الإعتراف بمصاريف الفوائد وفقاً لأسعار الفائدة الفعلية السائدة ، باستثناء الالتزامات قصيرة الأجل وذلك عندما يكون الاعتراف بالفوائد غير مادي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
تقوم المؤسسة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإيفاء بها، إلغاؤها أو عند انتهاء مدتها.

٤- الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ بعض الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصروفات والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة، وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

في اعتقاد الادارة أن إستخدامها للتقديرات ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:
يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في مناطق السلطة الفلسطينية.

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى قائمة الدخل.

تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل.

يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد المؤسسة إعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشار المؤسسة القانوني وبموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

٥- نقد وأرصدة لدى البنوك وسلطة النقد الفلسطينية

	بنوك ومؤسسات مصرفية تجارية ٢٠١٥ دولار امريكي	سلطة النقد الفلسطينية ٢٠١٥ دولار امريكي	نقد في الصندوق ٢٠١٥ دولار امريكي	المجمـــــوع ٢٠١٥ دولار امريكي
- نقد في الصندوق	-	-	٤٨١	٤٨١
- حسابات جارية وتحت الطلب (تجارية)	١٥,٥٤٣	٢٨,٧٩٤,١٦٧	-	٢٨,٨٠٩,٧١٠
- حسابات جارية وتحت الطلب (إسلامية)	-	٤,١٠٩,٠٤٥	-	٤,١٠٩,٠٤٥
- ودائع تستحق خلال (٣) أشهر (تجارية)	١,٠٣٠,٠١٥	٨,٨١٢,٥٠٠	-	٩,٨٤٢,٥١٥
	١,٠٤٥,٥٥٨	٤١,٧١٥,٧١٢	٤٨١	٤٢,٧٦١,٧٥١

	بنوك ومؤسسات مصرفية تجارية ٢٠١٤ دولار امريكي	سلطة النقد الفلسطينية ٢٠١٤ دولار امريكي	المجمـــــوع ٢٠١٤ دولار امريكي
- حسابات جارية وتحت الطلب (تجارية)	٤٩,٧١٩	١١,٦٥٣,٧٤٥	١١,٧٠٣,٤٦٤
- حسابات جارية وتحت الطلب (إسلامية)	-	١,٧٣٤,٦١١	١,٧٣٤,٦١١
- ودائع تستحق خلال (٣) أشهر (تجارية)	١,٠٠٩,٠٤٧	٤,٥٨٢,٥٠٠	٥,٥٩١,٥٤٧
	١,٠٥٨,٧٦٦	١٧,٩٧٠,٨٥٦	١٩,٠٢٩,٦٢٢

تتراوح نسب الفوائد الدائنة المستوفاه على حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد الفلسطينية بين ١% إلى ٢,٧%.

٦- رسوم إشتراك مستحقة القبض

بلغت رسوم الإشتراك ومساهمات مستحقة القبض كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ مبلغ ٦,٢٦٩,٥٧٩ دولار أمريكي (مبلغ ٦,١٠٧,٤٥١ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤) وهي تمثل رسوم الاشتراك غير المقبوضة عن الربع الأخير من سنة ٢٠١٥ .

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

٧- ممتلكات ومعدات – صافي

٢٠١٥	تحسينات على المباني المستأجرة دولار امريكي	أثاث ومفروشات دولار امريكي	برامج و أجهزة مكتبية دولار امريكي	المجموع دولار امريكي
الكلفة				
الرصيد في بداية السنة	١٢٠,٠٥٨	٣٥,٨٠٨	٦٨,٣٨٩	٢٢٤,٢٥٥
اضافات	١٠,٣٠٠	١٩,٤٦٩	٤٠,٠٣٦	٦٩,٨٠٥
الرصيد في نهاية السنة	١٣٠,٣٥٨	٥٥,٢٧٧	١٠٨,٤٢٥	٢٩٤,٠٦٠
الاستهلاك المتراكم				
استهلاك متراكم في بداية السنة	٩٢١	١,٥٩٥	٤,١٤٧	٦,٦٦٣
استهلاك السنة	١٧,٩٤٦	١٠,٢٠٩	٢٤,٥١٠	٥٢,٦٦٥
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	١٨,٨٦٧	١١,٨٠٤	٢٨,٦٥٧	٥٩,٣٢٨
صافي ممتلكات ومعدات	١١١,٤٩١	٤٣,٤٧٣	٧٩,٧٦٨	٢٣٤,٧٣٢

٢٠١٤	تحسينات على المباني المستأجرة دولار امريكي	أثاث ومفروشات دولار امريكي	برامج و أجهزة مكتبية دولار امريكي	المجموع دولار امريكي
الكلفة				
الرصيد في بداية الفترة	-	-	-	-
اضافات	١٢٠,٠٥٨	٣٥,٨٠٨	٦٨,٣٨٩	٢٢٤,٢٥٥
الرصيد في نهاية الفترة	١٢٠,٠٥٨	٣٥,٨٠٨	٦٨,٣٨٩	٢٢٤,٢٥٥
الاستهلاك المتراكم				
استهلاك متراكم في بداية الفترة	-	-	-	-
استهلاك الفترة	٩٢١	١,٥٩٥	٤,١٤٧	٦,٦٦٣
الاستهلاك المتراكم في نهاية الفترة	٩٢١	١,٥٩٥	٤,١٤٧	٦,٦٦٣
صافي ممتلكات ومعدات	١١٩,١٣٧	٣٤,٢١٣	٦٤,٢٤٢	٢١٧,٥٩٢

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

٨- مخصصات إنتفاعات الموظفين

	٢٠١٥ دولار امريكى	٢٠١٤ دولار امريكى
مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين	١٩,٤٦٨	٤,٠٤٣
صندوق ادخار الموظفين	٢٨,٨٧٤	٥,٣٦٧
مخصص الاجازات	١٢,٩١٥	٣,٣٤٢
	٦١,٢٥٧	١٢,٧٥٢

٩- رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المؤسسة من مساهمة الحكومة بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها اضافة الى رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها تستوفى من كل عضو في المؤسسة.

حسب المادة رقم (١٤) من قرار بقانون رقم (٧) لعام ٢٠١٣ ، يجب تسديد مساهمة الحكومة خلال ثلاثين يوما من تاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣ ، هذا وقد تم تسديد مبلغ ٢ مليون دولار أمريكي من أصل ٢٠ مليون دولار أمريكي، حيث لم تقم وزارة المالية الفلسطينية بتسديد مبلغ ١٨ مليون دولار أمريكي المستحق عليها. وكذلك يجب تسديد رسوم التأسيس من قبل الأعضاء المشاركين من التاريخ الذي يصبح به عضواً في نظام ضمان الودائع.

إن تفاصيل رأس المال المدفوع هو كما يلي :

	٢٠١٥ دولار أمريكي	٢٠١٤ دولار أمريكي
مساهمة الحكومة	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
مساهمات الأعضاء - رسوم تأسيس	١,٧٠٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠
	٣,٧٠٠,٠٠٠	٣,٧٠٠,٠٠٠

١٠- الاحتياطيـات

بموجب قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ ، تقوم المؤسسة بتكوين احتياطيات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لاحكام هذا القانون.

تتألف العناصر المكونة لهذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراك السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك وعوائد الاستثمارات واية عوائد أخرى بعد تنزيل كافة المصاريف.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

١٠- الاحتياطيـات (تتمة)

تم توزيع المصاريف على الصندوقين "التجاري والإسلامي" نسبة وتناسب من إجمالي إيرادات الصندوقين. إن رصيد إحتياطيات البنوك التجارية والإسلامية كما في ٣١ كانون الأول موزعة كالتالي:

	٢٠١٥			للفترة من ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠١٤		
	بنوك تجارية دولار أمريكي	بنوك إسلامية دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي	بنوك تجارية دولار أمريكي	بنوك إسلامية دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
رصيد أول الفترة / السنة	١٩,٤٠٧,٤٣٧	٢,٢٣٣,٣٦٣	٢١,٦٤٠,٨٠٠	-	-	-
رسوم إشتراك وإيرادات		٢,٦٤٩,٢٩٧	٢٤,٢٤٨,٣٤٩		٢,٢٩٦,٠٥٠	٢٢,٢٤٨,٢٢٨
أخرى	٢١,٥٩٩,٠٥٢			١٩,٩٥٢,١٧٨		
المصاريف	(٣٤٦,٠٦٥)	(٤٢,٦٨٢)	(٣٨٨,٧٤٧)	(٥٤٤,٧٤١)	(٦٢,٦٨٧)	(٦٠٧,٤٢٨)
صافي الوفر للفترة / للسنة	٢١,٢٥٢,٩٨٧	٢,٦٠٦,٦١٥	٢٣,٨٥٩,٦٠٢	١٩,٤٠٧,٤٣٧	٢,٢٣٣,٣٦٣	٢١,٦٤٠,٨٠٠
الإحتياطيات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥	٤٠,٦٦٠,٤٢٤	٤,٨٣٩,٩٧٨	٤٥,٥٠٠,٤٠٢	١٩,٤٠٧,٤٣٧	٢,٢٣٣,٣٦٣	٢١,٦٤٠,٨٠٠

١١- رسوم إشتراك

	٢٠١٥	للفترة من ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠١٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم إشتراك بنوك تجارية	٢١,٤٨٠,٤٩٤	١٩,٩١٤,٦٥٠
رسوم إشتراك بنوك إسلامية	٢,٦٤٩,٢٩٧	٢,٢٩٦,٠٥٠
	٢٤,١٢٩,٧٩١	٢٢,٢١٠,٧٠٠

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

١١- رسوم إشتراك (تتمة)

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك البنوك التي تدفع الى المؤسسة بنسبة ثلاثة بالالف حسب ما أقر مجلس الإدارة بناء على الصلاحيات المعطاه له حسب قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ من مجموع الودائع المشمولة بالضمان و الخاضعة لاحكام القانون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥، ولا تعتبر الودائع التالية من ضمن الودائع الخاضعة لاحكام هذا القانون:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها
- ودائع سلطة النقد الفلسطينية
- الودائع ما بين البنوك الاعضاء والمؤسسات المالية الاخرى
- التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها
- ودائع الأفراد ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ
- ودائع مدققي حسابات العضو و/أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه
- ودائع الإستثمار المقيدة وفق ما يحدده المجلس

١٢- نفقات الموظفين

	٢٠١٥	للفترة من ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠١٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور	٢٠٢,٨٢٥	٥٢,٧١٣
تعويض نهاية الخدمة	١٥,٤٢٥	٤,٠٤٣
مساهمة المؤسسة في صندوق ادخار الموظفين	١٥,٦٧٢	٣,٥٧٨
سفر وتنقلات الموظفين	٢٢,٤٥١	٢٧,٣٧٨
إجازات مستحقة	٩,٥٧٣	٣,٣٤٢
	٢٦٥,٩٤٦	٩١,٠٥٤

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

١٣- مصاريف إدارية وعمومية

	٢٠١٥	للفترة من ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠١٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
دعاية وإعلان	١٥,٦٤٤	٩٥,٣٢٠
مكافآت و سفر وإقامة وتنقلات أعضاء مجلس الادارة	٣٠,٨٤٣	٣٨,٥٣٣
إيجارات	٥٩,٨٣٣	٥١,٣١٣
أتعاب مهنية وقانونية	٢٤,٦٤٠	٤,٦٤٠
تجهيزات مكتبية وقرطاسية ومطبوعات	٧,٤٤٦	١,٦٠١
كهرباء ومياه	٩,١٨١	٣٩٣
إشتراكات ورسوم	١٥,٤٨١	٣٢,٧٧٨
تنظيف	٨,٩٢٣	٣,١٤٠
بريد وهاتف و انترنت	٩,٣٥٥	١,٤٨٥
اخرى	١١,٩٢٥	٨,٧٤٣
	١٩٣,٢٧١	٢٣٧,٩٤٦

١٤- أرصدة مع جهات ذات علاقة

تتكون الجهات ذات العلاقة من المؤسسات الزميلة وأعضاء مجلس الادارة وموظفي الإدارة الرئيسيين. كما وتعتبر الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها جهات ذات علاقة للمؤسسة.

قامت المؤسسة بمعاملات مع سلطة النقد الفلسطينية ضمن النشاط الاعتيادي للمؤسسة وبالحصول على نسب عوائد تجارية.

تمت المعاملات التالية مع جهات ذات علاقة كما يلي:

	٢٠١٥	للفترة من ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠١٤
	دولار امريكي	دولار امريكي
ايرادات عوائد استثمارية/ ودائع لأجل لدى سلطة النقد الفلسطينية	٩٥,٦٨٣	٢٦,٠٥١
مكافآت و سفر وإقامة وتنقلات أعضاء مجلس الإدارة	٣٠,٨٤٣	٣٨,٥٣٣

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

١٥ - إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة المؤسسة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على وفر المؤسسة، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. تتعرض المؤسسة لمخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية، بالإضافة إلى مخاطر التشغيل. يتم إدارة المخاطر المتعلقة بتغير العوامل وأثر العوامل التكنولوجية من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي وليس من خلال عملية إدارة المخاطر الاعتيادية.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة المؤسسة هو الجهة المسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالاضافة الى ذلك يوجد عدة جهات أخرى مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر المؤسسة.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة إدارة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل المؤسسة وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالاضافة الى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة المؤسسة ولجنة التدقيق.

إدارة مخاطر الإئتمان

لا تتعرض المؤسسة لمخاطر الإئتمان نظرا أن النقد مودع لدى سلطة النقد الفلسطينية ومؤسسات مصرفية ذات ملائة مالية عالية.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المؤسسة على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها بطريقة منخفضة التكاليف. تتطلب إدارة السيولة الاحتفاظ بقدرة كبيرة ومتنوعة على التمويل وتوفر الموجودات السائلة ومصادر نقدية أخرى تقي المؤسسة من التقلبات في مستويات الموجودات والمطلوبات الناتجة عن أحداث أو اضطرابات غير متوقعة في السوق.

تخضع إدارة مخاطر السيولة لسياسة المؤسسة الخاصة بالسيولة والتي تهدف بالدرجة الأولى الى توفر خطة وايجاد آليات للتعامل مع التغيرات غير المتوقعة حين الطلب أو الاحتياج للسيولة في حالات السوق غير الطبيعية. تلتزم إدارة المؤسسة ببلوغ الحد الأقصى من رسوم البنوك ومصادر التمويل الأخرى والحفاظ عليها.

إدارة مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بشكل دوري .

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

١٥ - إدارة المخاطر (تتمة)
إدارة مخاطر السوق (تتمة)

أ- مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية ، تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة وتقوم المؤسسة بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر.

ب- إدارة مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الامريكي عملة الأساس للمؤسسة . يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى المؤسسة. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة .

ج- مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة فشل معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين. يعمل المؤسسة على التقليل من حدوث هذه المخاطر ما أمكن من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر. تشمل مراقبة هذه المخاطر العمل على الفصل الفعال للواجبات والصلاحيات وإجراءات المطابقة، بالإضافة الى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

د- مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. يتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإنضباط والمتابعة. يتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المؤسسة بالاضافة الى إصدار تعليمات وسياسات خاصة حيثما كان ذلك ملائما.

١٦ – أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتلائم مع التصنيف المتبع في السنة الحالية، ولم يكن لذلك أي تأثير على حقوق الملكية أو صافي وفر الفترة السابقة.

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

15. Risk Management (Continued)

Market Risk Management

The Corporation's activities are exposed primarily to risks of changes in foreign currency exchange rates and interest rates. The Board of Directors sets limits for acceptable risk levels, which are monitored regularly.

a. Interest Rate Risk

Interest rate risk arises from the possibility that changes in market interest rates may affect the value of interest bearing assets. The management of the Corporation usually monitors the fluctuation in interest rates in every individual currency in order to maximize the benefits from placements through risk management strategy.

b. Foreign Exchange Risk Management

Foreign exchange risks are the risks of potential changes in the value of financial instruments due to change in foreign currencies rates. The US. Dollar is the functional currency of the Corporation. The Board of Directors monitors on regular basis the financial positions of foreign currencies and sets strategies to hedge such risks. The financial positions of foreign currencies are reviewed on a daily basis according to hedge strategies making sure that it is within an acceptable range.

c. Operation Risk

Operational risk is a risk of losses resulted from a failure of technological, operation or human errors. The Corporation minimize those risks through setting policies and procedures to monitor, evaluate and manage those risks. Monitoring includes the segregation of duties, reconciliations, and increase in staff awareness.

d. Other Risks

Other risks consist of compliance risk, legal risk and reputational risk. Compliance risk is managed by setting a framework of policies and procedures. Reputational risk is managed through continuous check of the Corporation reputation.

16. Comparative Figures

Some comparative figures have been reclassified to conform to the classification adopted in the current year, this did not have any effect on equity or surplus of the previous period.

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

14. Related Parties Transactions

Related parties consist of associate institutions and members of the Board of Directors and key management personnel.

The Palestinian Government and public institutions in Palestine are also related parties to the Corporation.

Transactions with related parties are as follows:

	For the Year ended December 31, 2015 USD	For the Period from November 07, 2013 to December 31, 2014 USD
Investment returns on time deposits held with PMA	95,683	26,051
Board of Directors remuneration, travel and accommodation	30,843	38,533

15. Risk Management

Risk management of operations, measurement and monitoring of risks is done on regular basis with the objective to maintain risks within acceptable level. All tasks and responsibilities related to such risk are distributed among the Corporation employees. The Corporation is exposed to liquidity and market risks, in addition to operation risk. Risk management related to changing factors and to technological factors, is done through strategic planning and not through regular risk management processes.

Risk Management Process
Ultimate responsibility for risk management rests with the Board of Directors in addition to other responsible parties.

Risk Committee
The Corporation risk committee is responsible for developing a strategic risk framework to set controls, allowable risk borders, and risk management.

Risk management and reporting

Risks are controlled thorough monitoring the allowed limits related to each risk. These limits reflect the Corporation strategy and market factors surrounding the level of acceptable risk, with the focus on different financial sectors. Information is gathered from different departments and analyzed to assess expected risks. This information is presented to the Corporation's Board of Directors and Audit Committee.

Credit Risk Management
The Corporation is not exposed to credit risk because it's cash is deposited in the Palestinian Monetary Authority and other financial institution with high credit.

Liquidity Risk Management
Liquidity risk arises when the Corporation will be unable to meet a financial commitment when due.

Ultimate responsibility for liquidity risk management rests with the Board of Directors, which has established an appropriate liquidity risk management framework for the management of the Corporation's short-, medium- and long-term funding and liquidity management requirements. The Corporation manages liquidity risk by maintaining adequate reserves by continuously monitoring forecast and actual cash flows and by matching the maturity profiles of financial assets and liabilities.

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

11. Membership Fees (Continued)

This item represents banks' annual membership fees paid to the Corporation at the rate of 0.03% of the total deposits that are subject to the provisions of the law as of 31 December 2015.

The following deposits are excluded from the deposits that are subject to membership fees according to the provisions of the law:

- Government and its institutions deposits.
- Palestine Monetary Authority deposits.
- Deposits between member banks and other financial institutions.
- Cash collaterals within the limits of value of the facilities guaranteed by the said collaterals.
- Members related parties' deposits according to the provisions of the financial institutions law.
- Deposits of auditors and/or the Sharia supervisory boards of Islamic banks.
- Restricted investments deposits according to the Board of Directors instructions.

12. Employees Expenses

	2015 USD	For the Period from November 07, 2013 to December 31, 2014 USD
Wages and salaries	202,825	52,713
End of service indemnity	15,425	4,043
Provident fund contribution	15,672	3,578
Travel, transportation and accommodation	22,451	27,378
Accrued vacations	9,573	3,342
	265,946	91,054

13. General and Administrative Expenses

	2015 USD	For the Period from November 07, 2013 to December 31, 2014 USD
Advertising	15,644	95,320
Board of Directors remuneration, travel and accommodation	30,843	38,533
Rent	59,833	51,313
Professional fees	24,640	4,640
Stationary and publication	7,446	1,601
Electricity and water	9,181	393
Subscriptions	15,481	32,778
Cleaning	8,923	3,140
Mail, telephone and internet	9,355	1,485
Others	11,925	8,743
	193,271	237,946

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

10. Reserves (Continued)

Expenses were allocated to the Commercial and Islamic Banks' based on the revenue of each sector.

Composition of commercial and Islamic banks' reserves balances as of December 31, 2015 are as follows:

	Year Ended December 31, 2015		
	Commercial Banks USD	Islamic Banks USD	Total USD
Beginning Balance	19,407,437	2,233,363	**21,640,800**
Membership Fee and Other Revenues	21,599,052	2,649,297	**24,248,349**
Expenses	(346,065)	(42,682)	**(388,747)**
Surplus for the Year	**21,252,987**	**2,606,615**	**23,859,602**
Ending Balance	**40,660,424**	**4,839,978**	**45,500,402**

	Period from November 07, 2013 to December 31, 2014		
	Commercial Banks USD	Islamic Banks USD	Total USD
Beginning Balance	-	-	-
Membership Fee and Other Revenues	19,952,178	2,296,050	**22,248,228**
Expenses	(544,741)	(62,687)	**(607,428)**
Surplus for the Period	**19,407,437**	**2,233,363**	**21,640,800**
Ending Balance	**19,407,437**	**2,233,363**	**21,640,800**

11. Membership Fees

	2015 USD	For the Period from November 07, 2013 to December 31, 2014 USD
Commercial Banks Membership Fees	21,480,494	19,914,650
Islamic Banks Membership Fees	2,649,297	2,296,050
	24,129,791	22,210,700

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

8. Provision for Employees' Benefits

	2015 USD	2014 USD
Employees End of Service Indemnity	19,468	4,043
Employees Provident Fund	28,874	5,367
Accrued Vacations	12,915	3,342
	61,257	**12,752**

9. Paid in Capital

The Corporation's legal capital consists of the Palestinian Government's contribution of USD 20 million or its equivalent in addition to a non-refundable incorporation fee of USD 100,000 or equivalent from each member in the Corporation.

According to Article No. (14) of Law No. (7) for the year 2013, Government's contribution must be paid within thirty days effective from November 7, 2013. The Government contributed USD 2 million out of the required USD 20 million. In addition, members must pay the incorporation fee of USD 100,000 per member starting from the date of joining the corporation.

Details of the paid-in capital are as follows:

	2015 USD	2014 USD
Government Contribution	2,000,000	2,000,000
Members Contributions – Incorporation Fees	1,700,000	1,700,000
	3,700,000	**3,700,000**

10. Reserves

According to the Corporation's Law No. (7) for the year 2013, the Corporation must accumulate reserves of not less than 3% of total deposits that are subject to the provisions of this law. The reserve will be used to achieve the Corporation objectives.

The Corporation reserves consist of the annual membership fee paid by the members, the return on the investments and any other returns net of the Corporation's expenses.

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

7. Property and Equipment, Net

2015	Leasehold Improvements USD	Furniture and Fixture USD	Software and Office Equipment USD	Total USD
Cost				
Beginning Balance	**120,058**	**35,808**	**68,389**	**224,255**
Additions	10,300	19,469	40,036	69,805
Ending Balance	**130,358**	**55,277**	**108,425**	**294,060**
Accumulated Depreciation				
Beginning Balance	**921**	**1,595**	**4,147**	**6,663**
Depreciation	17,946	10,209	24,510	52,665
Ending Balance	**18,867**	**11,804**	**28,657**	**59,328**
Property and Equipment - Net	**111,491**	**43,473**	**79,768**	**234,732**

2014	Leasehold Improvements USD	Furniture and Fixture USD	Software and Office Equipment USD	Total USD
Cost				
Beginning Balance	--	--	--	--
Additions	120,058	35,808	68,389	224,255
Ending Balance	120,058	35,808	68,389	224,255
Accumulated Depreciation				
Beginning Balance	--	--	--	--
Depreciation	921	1,595	4,147	6,663
Ending Balance	921	1,595	4,147	6,663
Property and Equipment - Net	119,137	34,213	64,242	217,592

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

4. Critical Accounting Judgements and Key Sources of Estimation Uncertainty (Continued)

The assets' residual values and useful lives are reviewed, and adjusted if appropriate, at each financial position date. In the event that the recoverable amount of any fixed asset is less than its net book value, the value of the fixed asset is reduced to its recoverable amount, and the impairment in value is taken to the statement of income.

Management periodically reviews lawsuits raised against the Corporation and recognizes the necessary related provisions based on a legal evaluation prepared by the Corporation's legal counsel.

5. Cash with Banks and Palestine Monetary Authority

	Banks and Financial Institutions 2015 USD	Palestine Monetary Authority 2015 USD	Cash on Hand 2015 USD	Total 2015 USD
Cash on hand	-	-	481	**481**
Current accounts (Commercial)	15,543	28,794,167	-	**28,809,710**
Current accounts (Islamic)	-	4,109,045	-	**4,109,045**
Deposits maturing with 3 months or less (Commercial)	1,030,015	8,812,500	-	**9,842,515**
	1,045,558	**41,715,712**	**481**	**42,761,751**

	Banks and Financial Institutions 2014 USD	Palestine Monetary Authority 2014 USD	Total 2014 USD
Current accounts (Commercial)	49,719	11,653,745	**11,703,464**
Current accounts (Islamic)	-	1,734,611	**1,734,611**
Deposits maturing with 3 months or less (Commercial)	1,009,047	4,582,500	**5,591,547**
	1,058,766	**17,970,856**	**19,029,622**

Interest rates on banks and financial institutions and Palestine Monetary Authority range from 1%-2.7%.

6. Membership Fees Receivable

Contributions and membership fees receivable amounting to USD 6,269,579 as of 31 December 2015 (USD 6,107,451 as of 31 December 2014) represent the accrued membership fees for the fourth quarter of 2015.

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

3. Significant Accounting Policies (Continued)
3.10 Financial assets (Continued)

The carrying amount of the financial asset is reduced by the impairment loss directly for all financial assets with the exception of trade receivables. Where the carrying amount is reduced through the use of an allowance account when a trade receivable is considered uncollectible, it is written off against the allowance account. Subsequent recoveries of amount previously written off are credited against the allowance account. Changes in the carrying amount of the allowance account are recognized in profit or loss.

Derecognition of financial assets

The Corporation derecognizes a financial asset only when the contractual rights to the cash flows from the asset expire, or when it transfers the financial asset and substantially all the risks and rewards of ownership of the asset to another entity. If the Corporation neither transfers nor retains substantially all the risks and rewards of ownership and continues to control the transferred asset, the Corporation recognizes its retained interest in the asset and an associated liability for amounts it may have to pay. If the Corporation retains substantially all the risks and rewards of ownership of a transferred financial asset, the Corporation continues to recognize the financial asset.

3.11 Financial liabilities

Other accounts payable (except for prepaid contributions from banks, and accrued expenses) are classified as other financial liabilities.

Other financial liabilities

Other financial liabilities are initially measured at fair value, net of transaction costs. Other financial liabilities are subsequently measured at amortized cost using the effective interest method, with interest expense recognized on an effective yield basis except of short term payables when the recognition of interest is immaterial.

Derecognition of financial liabilities

The Corporation derecognizes financial liabilities when, and only when, the Corporation's obligations are discharged, cancelled or they expire.

4. Critical Accounting Judgements and Key Sources of Estimation Uncertainty

In the application of the Corporation's accounting policies, which are described in note 3, management is required to make judgements, estimates and assumptions about the carrying amounts of assets and liabilities that are not readily apparent from other sources. The estimates and associated assumptions are based on historical experience and other factors that are considered to be relevant. Actual results may differ from these estimates.

The estimates and underlying assumptions are reviewed on an ongoing basis. Revision to accounting estimates are recognized in the period of the revision in which the estimate is revised if the revision affects only that period, or in the period of the revision and future periods if the revision affects both current and future periods.

Management believes that judgements and estimates made are reasonable and detailed as follows:

End of service Indemnity is calculated according to the applicable Labor Law in Palestine

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

3. Significant Accounting Policies (Continued)

3.10 Financial assets

Financial assets of the Corporation consist of banks balances and deposits held with PMA and other receivables (except for prepayments and advances to employees). These financial assets are classified as "Loans & Accounts Receivable". The classification of financial assets depends on the nature and purpose of these assets and is determined at the time of initial recognition.

Cash and cash equivalents

Cash and cash equivalents, which include cash on hand and deposits held with banks with original maturities of three months or less, and short term investments which are highly liquid and are convertible to cash and are not subject to risk of change in fair value.

Accounts receivable and membership fees receivable

Accounts receivable that have fixed or determinable payments that are not quoted in an active market are classified as 'loans and receivables'. Accounts receivables are initially measured at fair value plus transaction costs, and subsequently measured at amortized cost using the effective interest method less any impairment.

Impairment of financial assets

At the end of the reporting period, the Corporation reviews the carrying amounts of its tangible and intangible assets to determine whether there is any indication that those assets have suffered an impairment loss if any such indications exist, the recoverable amounts of the asset is estimated in order to determine the extent of the impairment loss (if any). Intangible assets with indefinite useful lives and intangible assets not yet available for use are tested for impairment at least annually, and whenever there is an indication that the asset may be impaired.

For certain categories of financial assets, such as trade receivables, assets are assessed for impairment on a collective basis even if they were assessed not to be impaired individually. Objective evidence of impairment for a portfolio of receivables could include the entity's past experience of collecting payments, an increase in the number of delayed payments in the portfolio past the average credit period of 60 days, as well as observable changes in national or local economic conditions that correlate with default on receivables.

For financial assets carried at amortized cost. The amount of the impairment loss recognized is the difference between the asset's carrying amount and the present value of estimated future cash flows, discounted at the financial asset's original effective interest rate.

For financial assets that are carried at cost, the amount of the impairment loss is measured as the difference between the asset's carrying amount and the present value of the estimated future cash flows discounted at the current market rate of return for a similar financial asset. Such impairment loss will not be reversed in subsequent periods.

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

3. Significant Accounting Policies (Continued)

3.5 Impairment of tangible assets (Continued)

If the recoverable amount of an asset (or cash-generating unit) is estimated to be less than its carrying amount, the carrying amount of the asset (or cash-generating unit) is reduced to its recoverable amount. An impairment loss is recognised immediately in profit or loss, unless the relevant asset is carried at a revalued amount, in which case the impairment loss is treated as a revaluation decrease.

Where an impairment loss subsequently reverses, the carrying amount of the asset (or cash-generating unit) is increased to the revised estimate of its recoverable amount, but so that the increased carrying amount does not exceed the carrying amount that would have been determined had no impairment loss been recognised for the asset (or cash-generating unit) in prior years. A reversal of an impairment loss is recognised immediately in profit or loss, unless the relevant asset is carried at a revalued amount, in which case the reversal of the impairment loss is treated as a revaluation increase.

3.6 Provision for employees' end of service indemnity

End of service indemnity is computed in accordance with the prevailing labor law in Palestine. The provision is charged to the statement of income, while indemnities actually paid to staff are booked against the related provision account.

3.7 Provident Fund

In addition to the severance pay, the Corporation established a provident fund scheme for its employees. The Corporation and employees contributions to the scheme are 12% and 6% respectively of monthly basic salaries.

3.8 Provisions

Provisions are recognized when the Corporation has a present obligation (legal or constructive) as a result of a past event, it is probable that the Corporation will be required to settle the obligation, and a reliable estimate can be made of the amount of the obligation.

The amount recognized as a provision is the best estimate of the consideration required to settle the present obligation at the reporting date, taking into account the risks and uncertainties surrounding the obligation. Where a provision is measured using the cash flows estimated to settle the present obligation its carrying amount is the present value of those cash flows.

3.9 Foreign currencies

The financial statements are presented in the currency of the primary economic environment in which the entity operates (its functional currency). For the purpose of the financial statements, the results and financial position of the Corporation are expressed in United States Dollar ("US. Dollar"), which is the functional currency of the Corporation and the presentation currency for the financial statements.

In preparing the financial statements, transactions in currencies other than the entity's functional currency (foreign currencies) are recognized at the rates of exchange prevailing at the dates of the transactions issued by Palestine Monetary Authority (PMA). Non-monetary items carried at fair value that are denominated in foreign currencies are retranslated at the rates prevailing at the date when the fair value was determined. Non-monetary items that are measured in terms of historical cost in a foreign currency are not retranslated. Exchange differences are recognized in the profit or loss in the period in which they arise. The rates of exchange of the major currencies as of December 31, 2015 and 2014 are as follows:

	USD 2015	USD 2014
NIS	0.25608	0.25647
JOD	1.410	1.410
EURO	1.22	1.21

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

3. Significant Accounting Policies (Continued)

3.3 Revenue recognition

Revenue is recognized to the degree that economic benefits flows to the Corporation and the revenue could be measured reliably. Revenues are recognized on an accrual basis. Each member pays the membership fees on a quarterly basis according to the Corporation Law. Membership fees percentage is set between 0.03% to 0.08% as a maximum from total deposits that are subject to the provisions of the Law. The Corporation's Board of Directors has the authority to review these annual membership fees and modify them accordingly.

3.4 Property and equipment

Property and equipment are stated at cost less accumulated depreciation and any identified impairment losses.

Depreciation is computed using the straight line method when the asset is ready for use. The useful lives considered in the calculation of depreciation for the assets are as follows:

	Depreciation Rate
Office equipment	33%
Furniture and fixture	20%
Leasehold improvements	14%

When the expected recoverable amount is less than the net book value, the property and equipment amount is reduced to the lower of cost or net realizable value, and any difference is charged to the statement of income and other comprehensive income.

The estimated useful lives, residual values and depreciation method are reviewed at each period end, with the effect of any changes in estimate accounted for on a prospective basis.

An item of property and equipment is derecognized upon disposal or when no future economic benefits are expected to arise from the continued use of the asset.

3.5 Impairment of tangible assets

At the end of each reporting period, the Corporation reviews the carrying amounts of its tangible assets to determine whether there is any indication that those assets have suffered an impairment loss. If any such indication exists, the recoverable amount of the asset is estimated in order to determine the extent of the impairment loss (if any). Where it is not possible to estimate the recoverable amount of an individual asset, the Corporation estimates the recoverable amount of the cash-generating unit to which the asset belongs. Where a reasonable and consistent basis of allocation can be identified, corporate assets are also allocated to individual cash-generating units, or otherwise they are allocated to the smallest Corporation of cash-generating units for which a reasonable and consistent allocation basis can be identified.

Recoverable amount is the higher of fair value less costs to sell and value in use. In assessing value in use, the estimated future cash flows are discounted to their present value using a pre-tax discount rate that reflects current market assessments of the time value of money and the risks specific to the asset for which the estimates of future cash flows have not been adjusted.

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

2. Application of New and Revised International Financial Reporting Standards (IFRS) (continued)

2.2 New and revised IFRS in issue but not yet effective (continued)

Under IFRS 15, an entity recognises when (or as) a performance obligation is satisfied, i.e. when 'control' of the goods or services underlying the particular performance obligation is transferred to the customer. Far more prescriptive guidance has been added in IFRS 15 to deal with specific scenarios. Furthermore, extensive disclosures are required by IFRS 15.	
Amendments to IFRS 10 *Consolidated Financial Statements* and IAS 28 *Investments in Associates and Joint Ventures* (2011) relating to the treatment of the sale or contribution of assets from and investor to its associate or joint venture.	Effective date deferred indefinitely

Management anticipates that these new standards, interpretations and amendments will be adopted in the Corporation's financial statements when they are applicable and the adoption of the new standards, interpretations and amendment, will not have a material impact on the financial statements of the Corporation.

3. Significant Accounting Policies

3.1 Statement of compliance

The financial statements have been prepared in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRS) and in accordance with the Law number (7) for the year 2013 related to the incorporation of Palestine Deposit Insurance Corporation.

3.2 Basis of preparation

The financial statements have been prepared on the historical cost basis. Historical cost is generally based on the fair value of the consideration given in exchange for assets and services.

Fair value is the price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participants at the measurement date, regardless of whether the price is directly observable or estimated using another valuation technique. In estimating the fair value of an asset or a liability the entity takes into account the characteristic of the asset or liability if market participants would take those characteristics into account when pricing the asset or liability at the measurement date. Fair value for measurement and/or disclosure purpose in these financial statement is determined on such a basis, except for measurement that have some similarities to fair value but are not fair value, such as value used in IAS 36.

The financial statements are presented in U. S. Dollar being the functional and presentation currency.

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

2. Application of New and Revised International Financial Reporting Standards (IFRS) (continued)

2.2 New and revised IFRS in issue but not yet effective (continued)

- **Impairment**: The 2014 version of IFRS 9 introduces an 'expected credit loss' model for the measurement of the impairment of financial assets, so it is no longer necessary for a credit event to have occurred before a credit loss is recognised

- **Hedge accounting**: Introduces a new hedge accounting model that is designed to be more closely aligned with how entities undertake risk management activities when hedging financial and non-financial risk exposures.

Derecognition: The requirements for the derecognition of financial assets and liabilities are carried forward from IAS 39.

Amendments to IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures relating to disclosures about the initial application of IFRS 9	When IFRS 9 is first applied
IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures relating to the additional hedge accounting disclosures (and consequential amendments) resulting from the introduction of the hedge accounting chapter in IFRS 9	When IFRS 9 is first applied
IFRS 15 *Revenue from Contracts with Customers*	1 January 2018

In May 2014, IFRS 15 was issued which established a single comprehensive model for entities to use in accounting for revenue arising from contracts with customers. IFRS 15 will supersede the current revenue recognition guidance including IAS 18 *Revenue*, IAS 11 *Construction Contracts* and the related interpretations when it becomes effective.

The core principle of IFRS 15 is that an entity should recognize revenue to depict the transfer of promised goods or services to customers in an amount that reflects the consideration to which the entity expects to be entitled in exchange for those goods or services. Specifically, the standard introduces a 5-step approach to revenue recognition:

- Step 1: Identify the contract(s) with a customer.
- Step 2: Identify the performance obligations in the contract.
- Step 3: Determine the transaction price.
- Step 4: Allocate the transaction price to the performance obligations in the contract.
- Step 5: Recognise revenue when (or as) the entity satisfies a performance obligation.

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

2. Application of New and Revised International Financial Reporting Standards (IFRS) (continued)

2.2 New and revised IFRS in issue but not yet effective (Continued)

New and Revised IFRSs	Effective for annual periods beginning on or after
Amendments to IFRS 10 *Consolidated Financial Statements*, IFRS 12 *Disclosure of Interests in Other Entities* and IAS 28 *Investment in Associates and Joint Ventures* relating to applying the consolidation exception for investment entities	1 January 2016
Annual Improvements to IFRSs 2012 - 2014 Cycle covering amendments to IFRS 5, IFRS 7, IAS 19 and IAS 34	1 January 2016
IFRS 9 Financial Instruments (revised versions in 2009, 2010, 2013 and 2014)	1 January 2018

IFRS 9 issued in November 2009 introduced new requirements for the classification and measurement of financial assets. IFRS 9 was subsequently amended in October 2010 to include requirements for the classification and measurement of financial liabilities and for derecognition, and in November 2013 to include the new requirements for general hedge accounting. Another revised version of IFRS 9 was issued in July 2014 mainly to include a) impairment requirements for financial assets and b) limited amendments to the classification and measurement requirements by introducing a 'fair value through other comprehensive income' (FVTOCI) measurement category for certain simple debt instruments.

A finalised version of IFRS 9 which contains accounting requirements for financial instruments, replacing IAS 39 Financial Instruments: Recognition and Measurement. The standard contains requirements in the following areas:

- **Classification and measurement**: Financial assets are classified by reference to the business model within which they are held and their contractual cash flow characteristics. The 2014 version of IFRS 9 introduces a 'fair value through other comprehensive income' category for certain debt instruments. Financial liabilities are classified in a similar manner to under IAS 39, however there are differences in the requirements applying to the measurement of an entity's own credit risk.

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah–Palestine

Notes to the Financial Statements
For the Year Ended December 31, 2015

1. General

The Palestinian Deposit Insurance Corporation ("The Corporation") was established by virtue of the Presidential Decree Law No. (7) for the year 2013 (the "Law"), issued on May 29, 2013 by the President of the State of Palestine; and the Chairman of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization, and became effective on November 7, 2013.

Equity of the Corporation:

Equity of the Corporation consists of the following:

- The government's contribution of US $ 20 million or its equivalent, to be paid within thirty days from the effective date of the "law".
- Non-refundable incorporation fees of US $ 100,000 or its equivalent to be paid by each member during a maximum period of fifteen days from the joining date in the Corporation.
- As per Article No. (20) of the "Law", the reserves that are accumulated by the Corporation should be used to achieve its objectives and should not be less than 3% of the total deposits subject to the provisions of the Law.

Sources of Funding of the Corporation

Sources of funding of the corporation consist of the following:

- Annual membership fees paid by members of the Corporation on a quarterly basis in accordance with directives issued by the Board of Directors.
- Investment returns.
- Loans obtained by the Corporation under the provisions of the "Law".
- Grants received by the Corporation and approved by the Board of Directors.

The objectives of the Corporation is to protect customers' deposits' held with member banks within certain limits in order to encourage savings and strengthen confidence in the Palestinian banking system in addition to increase public awareness about Palestine Deposit Insurance Corporation system.

Number of staff of the Corporation as of 31 December 2015 was (11) employees, and (3) as of December 31 2014.

The financial statements have been approved by the Board of Directors and authorized for issuance according to their meeting number 2 on March 17, 2016.

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah - Palestine

Statement of Cash Flows
For the Year Ended December 31, 2015

	Note	2015 USD	For the Period from November 07, 2013 to December 31, 2014 USD
Operating Activities			
Surplus for the Year / Period		**23,859,602**	**21,640,800**
Adjustments :			
Depreciation	7	52,665	6,663
Provision for Employees' Benefits		48,505	12,752
Cash Flow from Operating Actirites before Changes in Operating Assets and Liabilities		**23,960,772**	**21,660,215**
(Increase) in Membership Fees Receivable		(162,128)	(6,107,451)
Decrease (Increase) in Other Current Assets		271	(15,702)
Increase in Other Current Liabilities		3,019	16,815
Cash Flow from Operating Activities		**23,801,934**	**15,553,877**
Investing Activities			
Purchase of Property and Equipment		(69,805)	(224,255)
Cash (Used in) Investing Activities		**(69,805)**	**(224,255)**
Financing Activities			
Paid in Capital		-	3,700,000
Cash Flow from Financing Activities		**-**	**3,700,000**
Net Increase in Cash and Cash Equivalent		**23,732,129**	**19,029,622**
Cash and Cash Equivalent at Beginning of the Year / Period		**19,029,622**	**-**
Cash and Cash Equivalent at End of the Year / Period	5	**42,761,751**	**19,029,622**

The Accompanying Notes from "1" to "16" Form an Integral Part of These Financial Statements

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah - Palestine

Statement of Changes in Equity
For the Year Ended December 31, 2015

	Paid in Capital USD	Commercial Banks Reserves USD	Islamic Banks Reserves USD	Total Equity USD
Balance as of 1 January 2015	3,700,000	19,407,437	2,233,363	25,340,800
Paid in Capital	-	-	-	-
Total Comprehensive Income for the Year	-	21,252,987	2,606,615	23,859,602
Balance as of 31 December 2015	**3,700,000**	**40,660,424**	**4,839,978**	**49,200,402**
Balance as of 7 November 2013	-	-	-	-
Paid in Capital	3,700,000	-	-	3,700,000
Total Comprehensive Income for the Period	-	19,407,437	2,233,363	21,640,800
Balance as of 31 December 2014	**3,700,000**	**19,407,437**	**2,233,363**	**25,340,800**

The Accompanying Notes from "1" to "16" Form an Integral Part of These Financial Statements

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah - Palestine

Statement of Income and Other Comprehensive Income
For the Year Ended December 31, 2015

	Note	2015 USD	For the Period from November 07, 2013 to December 31, 2014 USD
Membership Fees	11	24,129,791	22,210,700
Other Revenue		118,558	37,528
Total Revenue		**24,248,349**	**22,248,228**
Employees Expenses	12	(265,946)	(91,054)
Depreciation	7	(52,665)	(6,663)
Foreign Exchange Gain (Loss)		123,135	(271,765)
General and Administrative Expenses	13	(193,271)	(237,946)
Total Expenses		**(388,747)**	**(607,428)**
Surplus for the Year / Period		23,859,602	21,640,800
Other Comprehensive Income		-	-
Total Comprehensive Income for the Year / Period		**23,859,602**	**21,640,800**
Distribution of Surplus for the Year / Period			
Commercial Banks Reserves	10	21,252,987	19,407,437
Islamic Banks Reserves	10	2,606,615	2,233,363
		23,859,602	**21,640,800**

The Accompanying Notes from "1" to "16" Form an Integral Part of These Financial Statements

Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah - Palestine

Statement of Financial Position
As of December 31, 2015

	Note	2015 USD	2014 USD
ASSETS			
Cash With Banks and Palestine Monetary Authority	5	42,761,751	19,029,622
Membership Fees Receivable	6	6,269,579	6,107,451
Other Current Assets		15,431	15,702
Property and Equipment , Net	7	234,732	217,592
Total Assets		**49,281,493**	**25,370,367**
LIABILITIES AND EQUITY			
Liabilities			
Other Current Liabilities		19,834	16,815
Provision for Employees' Benefits	8	61,257	12,752
Total Liabilities		**81,091**	**29,567**
Equity			
Paid in Capital	9	3,700,000	3,700,000
Reserves:			
Commercial Banks Reserves	10	40,660,424	19,407,437
Islamic Banks Reseves	10	4,839,978	2,233,363
Total Reserves		45,500,402	21,640,800
Total Equity		**49,200,402**	**25,340,800**
Total Liabilities and Equity		**49,281,493**	**25,370,367**

Zaher Hammouz
General Manager

Oadri Amarneh
Financial Manager

The Accompanying Notes from "1" to "16" Form an Integral Part of These Financial Statements

Deloitte.

Independent Auditor's Report (Continued)

Opinion

In our opinion, the financial statements present fairly, in all material respects, the financial position of **Palestine Deposit Insurance Corporation** as of December 31, 2015, its financial performance and its cash flows for the year then ended, in accordance with International Financial Reporting Standards and in conformity with the provisions of Law No. (7) for the year 2013 related to the incorporation of Palestine Deposit Insurance Corporation

Report on other legal and regulatory requirements

The Corporation maintains proper books of account and the financial statements are in agreement therewith. According to the information available to us, nothing has come to our attention that caused us to believe that there were contraventions during the period, of Law No. (7) for the year 2013, which might have a material effect on its financial performance or its financial position as at 31 December 2015, except for non-compliance with the provisions of Article No (14) of law No. (7), in which the Palestinian Ministry of Finance failed to pay an amount of 18 million USD out of USD 20 million which represent the Government contribution in the share capital of the corporation that should be paid within 30 days from the effective date of the law as per article No 14 of the law.

We have obtained from management all the information and explanations which we considered necessary for the purpose of our audit.

Deloitte & Touche M.E
Munther Al Bandak
Licence Number (114/2015)

Ramallah:
March 17, 2016

Deloitte.

Deloitte & Touche (M.E.)
Al Mashreq Insurance Building
Al-Nahda Area, Al Masyoun
P.O. Box 447
Ramallah, Palestine
Tel: +970 2 298 0048
Fax: +970 2 295 9153
www.deloitte.com/middleeast

Independent Auditor's Report

To the Board of Directors
Palestine Deposit Insurance Corporation
Ramallah - Palestine

Report on the financial statements

We have audited the accompanying financial statements of **Palestine Deposit Insurance Corporation - (the "Corporation")**, which comprise the statement of financial position as of December 31, 2015, the statement of income and other comprehensive income, the statement of changes in equity, and the statement of cash flows for the year then ended, and a summary of significant accounting policies and other explanatory information.

Management's responsibility for the financial statements

Management is responsible for the preparation and fair presentation of these financial statements in accordance with International Financial Reporting Standards and the provisions of Law No (7) for the year 2013, and for such internal control as management determines is necessary to enable the preparation of financial statements that are free from material misstatement, whether due to fraud or error.

Auditor's responsibility

Our responsibility is to express an opinion on these financial statements based on our audit. We conducted our audit in accordance with International Standards on Auditing. Those standards require that we comply with ethical requirements and plan and perform the audit to obtain reasonable assurance about whether the financial statements are free from material misstatement.

An audit involves performing procedures to obtain audit evidence about the amounts and disclosures in the financial statements. The procedures selected depend on the auditor's judgment, including the assessment of the risks of material misstatement of the financial statements, whether due to fraud or error. In making those risk assessments, the auditor considers internal control relevant to the Corporation's preparation and fair presentation of the financial statements in order to design audit procedures that are appropriate in the circumstances, but not for the purpose of expressing an opinion on the effectiveness of the Corporation's internal control. An audit also includes evaluating the appropriateness of accounting policies used and the reasonableness of accounting estimates made by management, as well as evaluating the overall presentation of the financial statements.

We believe that the audit evidence we have obtained is sufficient and appropriate to provide a basis for our audit opinion.

Chapter 4
Financial Statements and Independent Auditor's Report
For the year ended December 31, 2015

- PDIC currently charges membership fees based on a 0.3 per cent flat rate applied equally to all member banks regardless of risk assessment for individual banks.
- In line with PDIC Law which allows charging fees from member banks based on their risk ranking, and to comply with the Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems; PDIC, in cooperation with the PMA and the Association of Banks in Palestine (ABP), will commence work to establish the main features of a new risk-based fee-collection system that is in line with PMA instructions and internationally approved-standards and/or standards set by the Basel Committee on Banking Supervision (BCBS).

Preliminary results of the Strategic Plan showed that the targeted reserve level of 3 per cent of total deposits subject to the provisions of the Law could be attained by 2023.

Medium-Term Key Indicators

Table (8): Medium-Term Key Indicators

Item	Actual		Expected				
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Deposit subject to the provisions of PDIC's law (million dollars)	8,119.8	8,936.3	9,762.3	10,664.6	11,650.4	12,727.2	13,903.6
Immediate compensation value (US $ million)	2,409.5	2,618.6	2,765.7	2,920.0	3,082.0	3,252.0	3,430.4
The PDIC's reserves (us $ million)	21.64	45.50	76.35	110.57	148.46	190.39	236.74
The PDIC's reserves to deposits subject to the provisions of the law (%)	0.267%	0.509%	0.782%	1.037%	1.274%	1.496%	1.703%
The PDIC's reserves to immediate compensation value (%)	0.9%	1.7%	2.8%	3.8%	4.8%	5.9%	6.9%
Target reserve to immediate compensation value (%)	10.1%	10.2%	10.6%	11.0%	11.3%	11.7%	12.2%
Immediate compensation value to deposits subject to provisions of the law (%)	29.7%	29.3%	28.3%	27.4%	26.5%	25.6%	24.7%

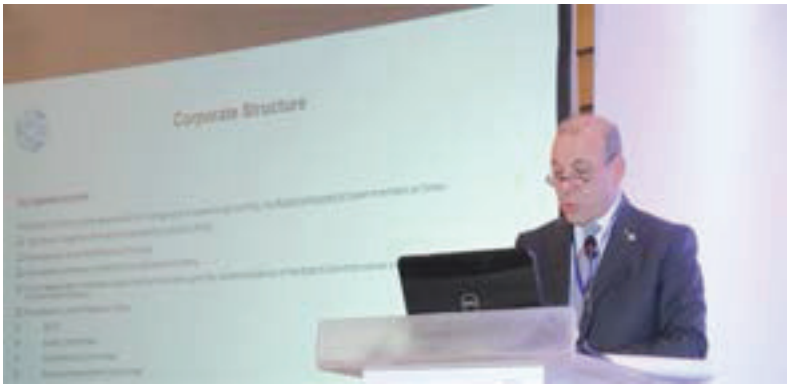

PDIC taking part in the the 3rd IADI Research Conference on "Current Issues Facing Deposit Insurers"

II: Raising General Awareness of the Palestinian Deposit Insurance Corporation

PDIC held several workshops for member banks in conjunction with several institutions, companies, societies and universities, to raise awareness about the nature of work and the goals of the corporation.

As part of its efforts to comply with deposit-insurance regulations and in an endeavor to attain one of its key goals, namely to raise awareness of the deposit insurance system in Palestine, the PDIC conducted a survey in preparation for the launch of the second media campaign to raise awareness of the Corporation's role.

III: Assessment of compliance to international principles of deposit insurance

The PDIC conducted a self-assessment to check the compliance and observance of the deposit insurance system in Palestine of the Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems released by IADI. The assessment revealed the excellent standard of professionalism and competence that the deposit insurance system in Palestine has attained. It also revealed a high degree of compliance with the Core Principles, which represent the best practices in this domain. Additionally, it was possible to define, with objectivity, the proper basis for improvement and enhancement in order to bring a system that is both well suited to deposit insurance in Palestine, and is in line with deposit insurance standards as set by IADI.

IV: The Strategic Plan

PDIC prepared a medium-term financial program that is based on two sets of measurement indicators. The first set includes guiding indicators for variables that do not fall within the scope of the Corporation's control, but effectively and fundamentally influence the fulfillment of its duties, like the growth rate of deposits subject to the provisions of the Law. The second set includes institutional performance indicators that reflect PDIC's real performance and represent variables that fall within the scope of the Corporations' control, and influence the fulfillment of its duties like the return on investments.

- PDIC conducts a comprehensive yearly revision of these indicators, and updates the assumptions in light of recent developments in the economy in general, and PDIC operations in specific. Most importantly, these assumptions relate to deposit's yearly growth, and the membership fees collected from member banks annually.
- Medium-term indicators have also been compiled relying on data on deposits and depositors for past years, and establishing average basis for the growth rates for these variables.

The Achievements and Activities of PDIC

PDIC has accomplished numerous achievements and held a series of events aimed at promoting financial stability of the national economy.

I: International agreements, conferences and meetings

Signing MoU with the Jordan Deposit Insurance Corporation (JODIC)

- PDIC signed memoranda of understanding in order to promote international cooperation and the exchange of expertise in the different areas relating to the deposit insurance system, which will reinforce the stability of the banking system in Palestine[5].
- PDIC took part in several conferences including the the 3rd IADI Research Conference on "Current Issues Facing Deposit Insurers".
- PDIC took part in the 14th IADI Annual Conference held in Basel, Switzerland, titled "Crisis Preparedness – Institutional Arrangements and Coordination, Crisis Communication, and Contingency Planning".

Signing mutual cooperation agreement with the Savings Deposit Insurance Fund of Turkey (TMSF).

5 PDIC obtained full membership of the International Association of Deposit Insurers (IADI) in November 2013. It commenced operation in the beginning of 2014 to insure depositors' funds held with banks licensed by the PMA and thereby strengthen the financial safety net in Palestine.

Chapter 3
PDIC's 2015 Achievements and Activities

2.7 Liquidation

Pursuant to the Presidential Decree-Law No. (7) Of 2013, PDIC is the sole liquidator of a failing bank following the issuance of a liquidation decision by the Palestine Monetary Authority.

PDIC shall have the authority to take all legal measures necessary to safeguard the bank's rights, and conclude the liquidation proceedings. PDIC shall replace depositors, to the extent it will reimburse them, and the reimbursed amounts shall be registered as debts owed to PDIC by the liquidated bank. PDIC shall maintain the right to recover the payout on insured deposits prior to all other shareholders and creditors.

PDIC has full power to take necessary measures to: terminate a bank's operations, settle bank's debts, collect its dues and take all necessary measures aimed at: recovering its rights and conducting an inventory of its accounts, and subsequently disposing of the bank's movable and non-movable assets or part thereof, or take any other action or measure required to conclude the liquidation proceedings in order to pay back depositors and settle its debts.

2.8 Reserves Management

The PDIC will exert every effort to reinforce its reserves to ensure the protection of depositors' rights with member banks. Hence, it should establish reserves amounting to no less than 3 percent of total deposits subject to the provisions of its Law. The reserves include membership fees collected from member banks on quarterly basis, returns on investments and other returns after deducting all expenses.

Table (7): The main indicators of customer deposits and depositors at members banks (2009 - 2015)								
	9-Dec	10-Dec	11-Dec	12-Dec	13-Dec	14-Dec	15-Dec	Growth rate
Total deposits of the banking system (USD million)	6,296.8	6,802.4	6,972.5	7,484.2	8,303.7	8,934.5	9,654.6	8.1%
Total depositors in the banking sector (in thousand)	1,216	1,414	1,416	1,464	1,435	1,467	1,460	-0.5%
Average deposit value for total depositors in the banking sector (USD)	5,177	4,810	4,922	5,112	5,786	6,091	6,613	8.6%
Deposits subject to provisions of PDIC's law (USD million)	5,748	6,092	6,381	6,828	7,583	8,120	8,936	10.1%
Number depositors subject to provisions of PDIC's (in thousand)	1,212	1,410	1,412	1,460	1,431	1,463	1,455	-0.5%
Average deposit value for depositors whose deposits are subject to the provisions of PDIC's law (USD)	4,743	4,319	4,519	4,678	5,297	5,550	6,141	10.6%
Deposits subject to the provisions of PDIC's law to total deposits of the banking sector (%)	91.3%	89.6%	91.5%	91.2%	91.3%	90.9%	92.6%	1.8%
Immediate compensation value (USD million)	1,940	2,183	1,997	2,093	2,219	2,409	2,619	8.7%
Fully insured deposits (all deposits that are less than or equal to the coverage limit) (USD million)	990	1,079	1,040	1,048	1,093	1,198	1,301	8.6%
Number of fully insured deposits (in thousand)	1,117	1,300	1,316	1,355	1,319	1,342	1,324	-1.4%
Average deposit value for partially insured (USD)	886	830	790	773	829	893	983	10.1%
Partially insured deposits (all deposits that are exceeded the coverage limit) (USD million)	4,759	5,013	5,341	5,781	6,490	6,922	7,635	10.3%
Number of partially insured depositors (in thousand)	95	110	96	105	113	121	132	8.7%
Average deposit value for partially insured depositors (USD)	50,055	45,423	55,814	55,306	57,631	57,138	57,962	1.4%
Fully insured deposits to total deposit subject to the provisions of the law (%)	17.2%	17.7%	16.3%	15.3%	14.4%	14.8%	14.6%	-1.3%
The ratio of partially insured deposits to total deposit subject to the provisions of the law of deposits (%)	82.8%	82.3%	83.7%	84.7%	85.6%	85.2%	85.4%	0.2%
Fully insured depositors to the total number of depositors, who are subject to provisions of the law (%)	92.2%	92.2%	93.2%	92.8%	92.1%	91.7%	90.9%	-0.8%
Partially insured depositors to the total number of depositors, who are subject to provisions of the law (%)	7.8%	7.8%	6.8%	7.2%	7.9%	8.3%	9.1%	9.3%
The concentration of deposits subject to provisions of the law held by member bank (the largest two share) (%)						48.1%	46.4%	-3.5%
The concentration of deposits subject to provisions of the law held by member bank (the largest three share) (%)						57.3%	56.7%	-1.0%

Fully- insured deposits

Fully insured deposits in accordance with the Law – deposits with balance less or equal to USD 10,000 or its equivalent in any other currency- constituted 14.6 percent of total deposits subject to the provisions of the Law by end of 2015, amounting to USD 1,301 million and belonging to 1,324 thousand depositors with an average deposit value of USD 983, compared to USD 1,198 million total deposits as of end of 2014 belonging to1,342 thousand depositors with an average deposit value of USD 893. The percentage of fully insured depositors was

91 percent of total depositors whose deposits were subject to the provisions of the Law by the end of 2015.

Fully insured depositors represented 91 percent of total depositors whose deposits were subject to the provisions of the PDIC's Law as at end of 2015.

Fully insured deposits represented 14.6 percent of total deposits subject to the provisions of the PDIC's Law as at end of 2015.

Partially insured deposits

Deposits subject to the provisions of the Law in excess of a value of USD 10,000 or its equivalent in other currencies – that is partially insured deposits- amounted to about USD 7,635 million by end of 2015, compared to USD 6,922 million by end of 2014, constituting85.4 percent of total deposits subject to the provisions of the Law.

These deposits belonged to about 132 thousand depositors, constituting 9 percent of total depositors whose deposits were subject to the provisions of Law, with an average deposit value of USD 57,962 by the end of 2015, compared to 121 thousand depositors with an average deposit value of USD 57,138 by as end of 2014.

Partially insured depositors represented 9percent of total depositors whose deposits were subject to the provisions of the PDIC's Law at end of 2015

Partially insured deposits represented 85.4 percent of total deposits subject to the provisions of the PDIC's Law as at end of 2015

a) **Prompt reimbursement**

The concentration of prompt reimbursement value with the largest bank stood at 26 percent as of end 2015, 46.4 percent for the two largest banks and 56.7 percent for the three largest banks.

2.6 Compensation of Depositors

Upon publication of the PMA decision to liquidate a member bank, the PDIC becomes legally responsible for reimbursing insured depositors with that bank. The PDIC is obliged to compensate depositors in accordance with the specified coverage ceiling. The coverage ceiling for a depositor is applied on all of his/her deposits combined, including interest accrued and benefits earned, on the date of publication of the Palestinian Gazette in the liquidation decision of a member bank.

The reimbursement sum becomes payable once the liquidation decision is published and must be paid by the PDIC within 30 days of the submission of the depositor's claim.

- ### Scope of coverage

Deposits subject to the provisions of the Law reached about USD 8,936.3 million by end 2015, compared to USD 8,119.8 million by end 2014, marking a 10.05 percent increase between the two years. Deposits belonged to about 1,455 thousand depositors with an average deposit value of USD 6,141 in 2015, compared to 1,463 thousand depositors with an average deposit value of USD 5,550 at end 2014.

Figure (15): Deposits Subject to the Provisions of the Law

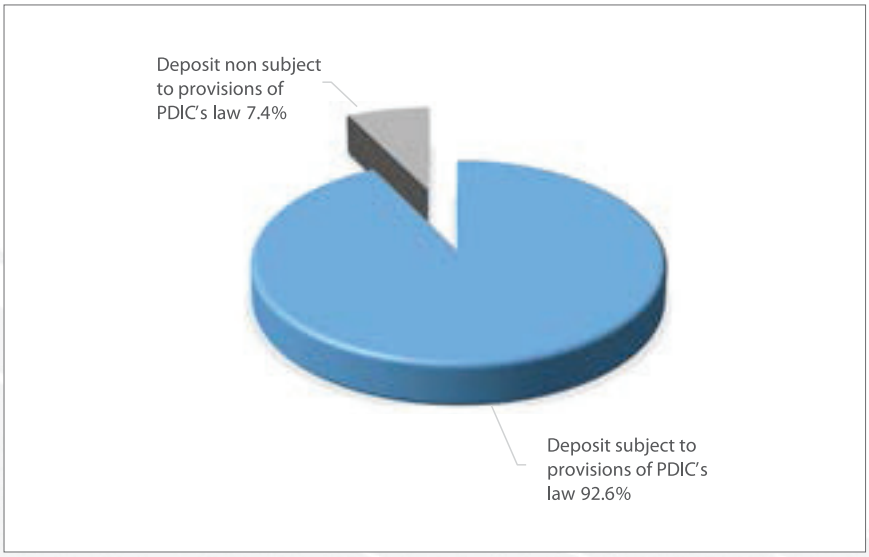

Deposits subject to the provisions of the Law constituted 91 percent of total deposits with member banks end of the year 2015.

Table (6): Number of Foreign Banks in Palestine, End-2015		
Foreign Bank	**Foundation Year**	**No. of branches & offices**
Cairo Amman Bank	1986	21
Arab Bank	1994	29
Bank of Jordan	1994	35
Egyptian Arab Land Bank	1994	6
Commercial Bank of Jordan	1994	5
Jordan Ahli Bank	1995	6
Housing Bank for Trade and Finance	1995	13
Jordan Kuwait Bank	1995	2
HSBC	1998	1

Source: PMA

Figure (14): Bank Branches and Representative Offices End of 2015

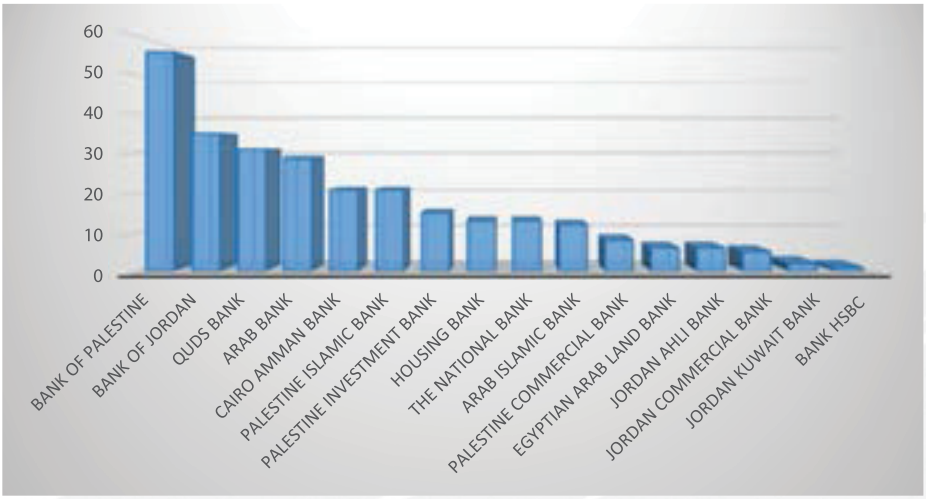

2.5 Membership Fees

A member bank is required to pay membership fees on quarterly basis. The membership fee is equal to 0.3 percent of the total value of the bank's deposits subject to PDIC Law. PDIC's Board of Directors may adjust an individual banks percentage fee based on the bank's risk ranking according to previously agreed criteria with the PMA and the Association of Banks in Palestine (ABP), pursuant to instructions issued in that respect. The BOD may also revise and amend annual membership percentages and adopt a new fee- calculation method.

Figure (13): Financing Sources of the Deposit Insurance System in Palestine

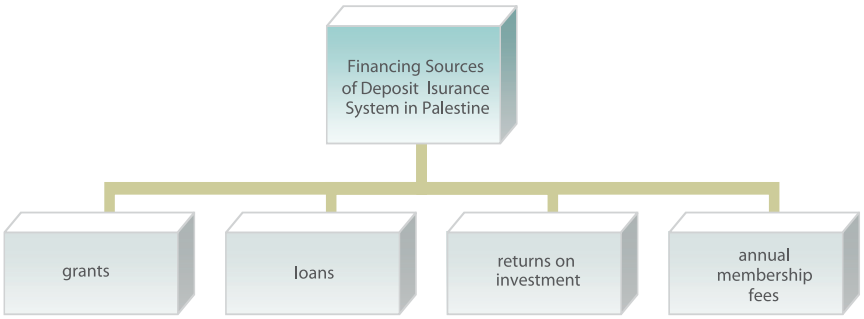

PDIC is funded by annual membership fees collected from member banks as well as from the returns on PDIC's investments. Moreover, PDIC may secure financial grants from any entity approved by its Board and may resort to borrowing to compensate depositors and meet its legal obligations if its own financial resources fall short.

2.4 Membership

PDIC membership is mandatory for all banks licensed by the PMA, whether commercial or Islamic. The number of banks that are subject to the provisions of the Law is sixteen at end 2015, seven of which are local banks and nine are foreign banks.

Table (5): Number of Local Banks in Palestine, End-2015

Local Bank	Foundation Year	No. of branches & offices
Bank of Palestine	1960	56
Palestinian Commercial Bank	1994	8
Palestine Investment Bank	1995	15
Arab Islamic Bank	1996	12
Palestine Islamic Bank	1997	21
Quds Bank	1995	31
The National Bank TNB	2006	13

Source: PMA

2. Risk Analysis and Insurance Department

This department is assigned several important tasks and responsibilities that contribute to the implementation and development of PDIC's policies, reinforce risk-management principles and promote confidence in the Palestinian financial system.

2.1 Risks and Insurance Division

This division is mainly responsible for the follow-up of fee collection from member banks. It is also tasked with preparing for the application of the risk-based fee collection system, in collaboration with the PMA and the ABP, for the purpose of mitigating operational risks, and ensuring fair contribution by banks to membership fees, encouraging banks to improve on risk-monitoring tools. The division also sets in place appropriate measures to mitigate potential risks banks face, and conduct stress tests, as a way of strengthening and promoting risk control.

2.2 Liquidation Division

This division is responsible for undertaking the tasks and responsibilities entrusted to PDIC as the liquidator of any bank pursuant to the PDIC Law and regulations, instructions and decisions issued for that purpose. The division is also in charge of putting in place and developing appropriate policies for the implementation of the liquidation process in a manner that guarantees appropriate procedures are effectively and efficiently followed. Moreover, the division formulates and develops depositor reimbursement procedures pursuant to the PDIC Law and the regulations, instructions and decisions issued for that purpose.

2.3 The Legal Division

This division is responsible for handling all legal matters of PDIC, following-up on implementation with the competent authorities, drafting PDIC's contract and agreements and reporting periodically on the division's work.

3. Internal Audit department Unit

The activity of the Internal Audit Unit is closely linked with the Audit and Risks Committee of the Board of Directors. The Unit is in charge of assessing the validity and soundness of the PDIC's various activities and providing recommendations in view of the audit, the assessment and the analysis results of various departments in order to enable them to fulfil their responsibilities effectively and efficiently.

4. Investment and Financing Unit

The department is assigned the responsibility of providing data and information needed to support the planning and development processes in PDIC. It is also entrusted with the management of the PDIC's investments in line with the investment policy approved by the BOD and compliant with the provisions of the PDIC Law.

2.3 Palestine Deposit Insurance Corporation's (PDIC's) Equity and Financial Sources

PDIC's Equity is comprised of USD 20 million representing the government's share and a USD 100 thousand unrecoverable incorporation fee paid by each member bank within 15 days of the initiation of membership, in addition to the reserves established from the yearly membership fees of member banks.

On December 31, 2015, PDIC staff numbered 11 employees coming from different disciplines and specializations, as compared to 3 employees in 2014.

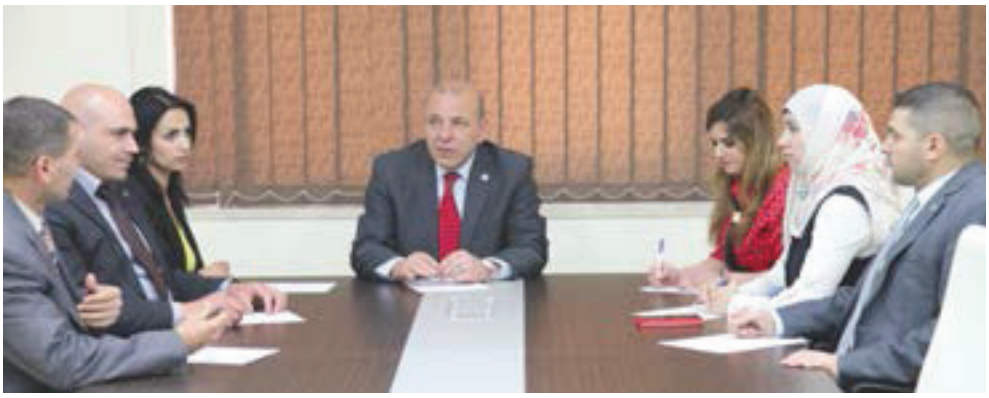

PDIC Executive and Administrative Staff

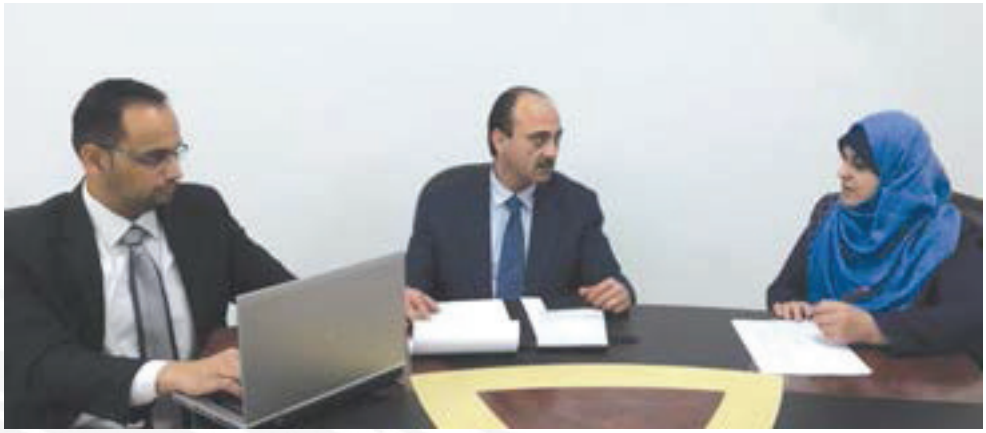

PDIC Staff at the Gaza Office

- **Director General**

  The PDIC's General Director carries out duties and authorities assigned to him/her pursuant to the PDIC Law in order to: manage the Corporation's affairs including the implementation of policies and the decisions approved by PDIC's Board of Directors; supervise the Corporation's executive staff, and monitor and insure the proper implementation of day-to-day operations.

1. **Financial and Administrative Affairs and IT Department**

   The department is responsible for bookkeeping and accounting functions, maintaining assets and adequate financial resources and the timely provision of accurate information for decision makers. The department also secures PDIC's needs with respect to human resources recruitment and the supply and maintenance of equipment and machinery and software necessary in order for PDIC to properly operate and achieve its goals.

2. The Palestine Deposit Insurance Corporation (PDIC)

2.1 Foundation

The Palestine Deposit Insurance Corporation (PDIC) was founded pursuant to the provisions of the Presidential Law by Decree No. (7) Of 2013, having legal entity and enjoying legal capacity as a financially and administratively independent corporation to fulfil its mandated function to protect depositors with member banks, encourage saving and promote confidence in the Palestinian banking system.

According to the provisions of its Law, PDIC enjoys vast authority as may be necessary to exercise its function as an insurer of deposits and bank liquidator. The Law grants it also supervisory authority realized through the regular interchange of data and information on member banks with the PMA as per certain protocols that guarantee all information necessary is provided to the PDIC to achieve its objectives.

2.2 PDIC Management

Board of Directors

The PDIC is managed and supervised by a Board of Directors comprised of 7 members

1. The Board is chaired by the Governor of the Palestine Monetary Authority
2. A representative of the Ministry of Finance.
3. The Companies Controller in the Ministry of National Economy.
4. Four independent members appointed by Presidential decree on the advice of the Chairman of the Board.

   The Directors serve for a three-year term, which is renewable once.

Responsibilities and Authorities of the Board of Directors

The PDIC Board is charged with several responsibilities. These include formulating the PDIC's policies, setting strategies, approving the annual budget, adopting plans and policies for investment of the PDIC's funds, and specifying participating banks' annual membership fee, approving the organizational structure and job descriptions, endorsing internal regulations and operating procedures, passing and implementing bylaws, instructions, and procedures for conducting operations determining coverage limits and other duties, as required.

PDIC Board of Directors

The Executive and Administrative Staff

1. The Deposit Insurance System in Palestine

The provision of efficient and sound mechanisms to protect depositor's funds, protect safeguard banks from faltering, and maintain financial stability of the banking system are essential, given the critical role banks play in impacting the macro-economy. Therefore, bank's capacity to operate efficiently within an economy depends on the extent to which they meet their financial obligations, and thus earn depositors' confidence and increased placement.

The failure of a bank and its inability to meet the claims of depositors may threaten financial stability and become ominous of an acute financial crisis within the banking system leading to a decline in public confidence in the performance of the entire banking system. To avoid such a crisis, state authorities establish a "deposit insurance system" to serve as a major component of an effective financial safety net to counter future crises facing the banks. The need for such a system increases with the rising transition towards the open-door economy model, and the globalization of banking as banks started to accept deposits and offer services across borders. As a result, a financial crisis could become contagious and spread from one country to the other[4].

A "deposit insurance system" is a mechanism established by governments through laws and regulations and intended to protect depositors these (particularly with small accounts) against the loss of their deposits in case of a bank failure, thereby safeguarding the financial stability of the banking system as a whole and promoting savings and economic growth.

Figure (12): Financial Safety Net in Palestine

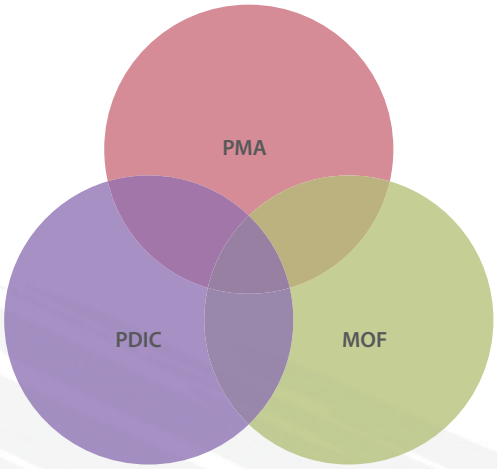

The PDIC is a component of the financial safety net in the country and plays an important t role in the financial stability of the banking sector in specific and the economy in general.

4 The first appearance of a deposit insurance system was in Czechoslovakia in 1924, followed by the USA. Lebanon was the first Arab country to adopt a deposit insurance system in 1967.

Chapter 2
Palestine Deposit Insurance Corporation

2. Key Financial Performance Indicators for Member Banks for the period (2010 – 2015)

Table (4): Key Financial Performance Indicators for 2010- 2015						
Percentage (%)	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
Net credit facilities to total assets	32. 1	37.4	41.0	39.4	40.8	45.6
Investment in securities to total assets	10.6	10.4	8.8	9.0	9.5	8.8
Non-performing loans to total direct loans	3.1	2.8	3.1	2.9	2.55	2.14
Capital adequacy ratio	21.4	21.2	20.3	20.0	18.94	18.32
Return on average assets before tax (ROAA)	2.1	1.9	1.8	1.9	1.66	1.47

Figure (10): Total Assets of Banks Operating in Palestine, End-of-2015

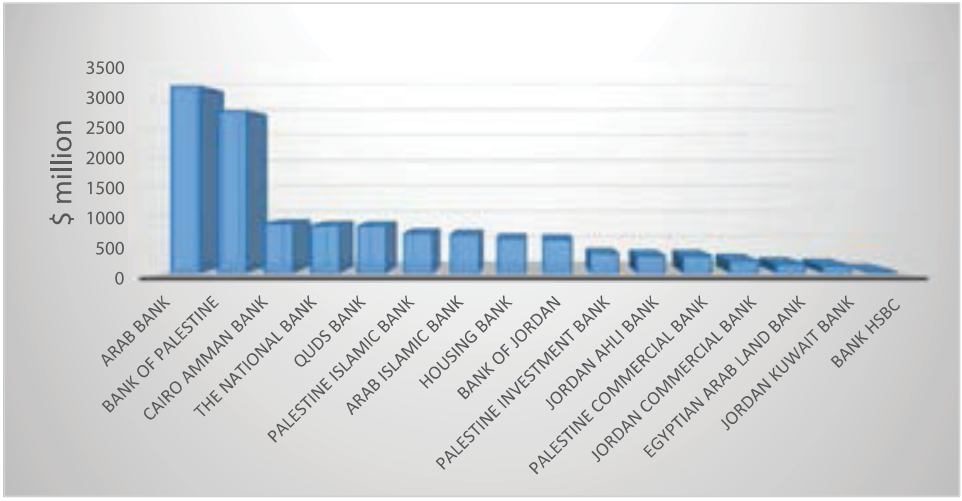

- Member banks' investments in financial assets (stocks and bonds) inside Palestine and abroad reached about USD1,111.6 million by end of 2015, compared to USD 1,124.6 million by end of 2014, decreasing by USD 13 million or the equivalent of 1.2 percent. Investments represented 9 percent of total assets in the year 2015, compared to 9.7 percent in the previous year.

Figure (11): Change in Total liabilities and Shareholders' Equity of Banks Operating in Palestine (2006 – 2015)

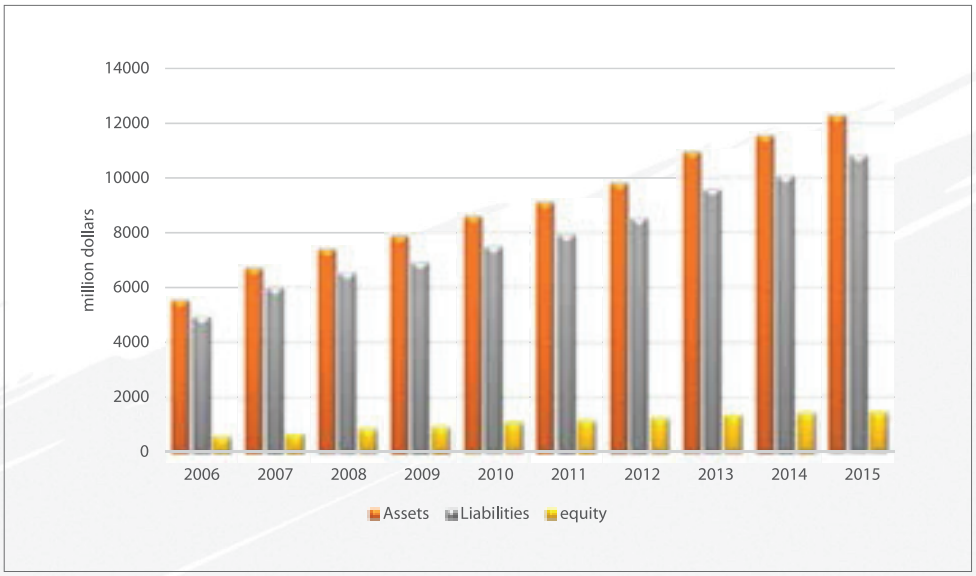

(5): Net income for the banks operating in Palestine (2008 -2015)

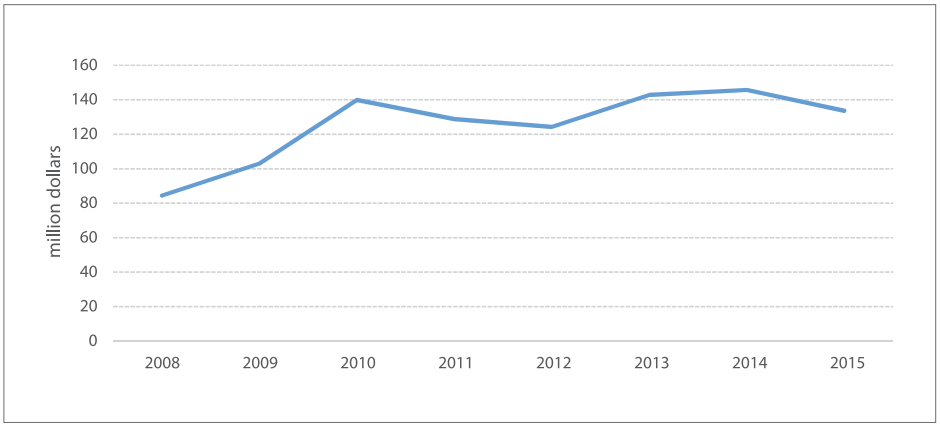

2.5 Performance of Member Banks

2015 showed an improved in banks performance which reached to 16 banks-including total deposits and credits, This reflected to the PMA's measures and decisions, alongside the supervisory instructions and stringent measures it advocates in line with best international practices, ensured maintaining financial stability in Palestine. This enabled banks to improve on their financial position in particular, and contribute to a stable banking system in general.

The following is a summary of the most important developments of the member banks performance indicators during the year 2015:

a. Number of branches and representative offices

The number of branches and representative offices of banks operating in Palestine rose by end 2015 to 274, as compared to 258 by end 2014, with the opening of 16 new branches/offices. This increase resulted from the branching policy endorsed by the PMA at enhancing the reach of banking services offered to the public.

b. Structure of Assets and Liabilities

- Total assets of banks operating in Palestine amounted to around USD 12,295.1 million by the end of 2015 compared to USD 11,535.5 million by the end of the previous year, increasing by USD 759.6 million, the equivalent of a 6.6 percent increase, compared to an increase by USD 610.4 million or an 5.6 percent increase by the end of the year 2014.
- Total liabilities for banks operating in Palestine reached about USD 10,831.2 million by the end of 2015 compared to USD10,071.5 million by the end of 2014, increasing by USD 759.7 million, the equivalent of 7.5percent, compared to an increase by USD 506.3 million or a 5.3 percent increase by the end of the previous year.
- Total owners' equity for banks operating in Palestine reached around USD 1,463.9 million by the end of 2015 compared to USD 1,464 million by the end of 2014, increasing by USD 108.7 million or the equivalent of a 0.01 percent increase, compared to an increase of USD 104.1 million or the equivalent of an 7.7 percent increase in the previous year.

The percentage of depositors with commercial banks increased by about 1.5 percentage points to reach 86.5 percent of total depositors in 2015, compared with 84.9 percent in 2014. Hence, the percentage of depositors at Islamic banks slipped accordingly.

2.2 Credit Facilities Portfolio

Direct credit facilities (net) reached about USD 5,740.7 million by end 2015 compared to USD 4,818.5 million by end 2014, an increase of 19.1 percent. These facilities constituted 46.7 percent of total assets by end of 2015, compared to 41.8 percent by end of the previous year.

Off balance sheet items (indirect credit facilities) of the banking system reached around USD 1,160.5 million by end 2015 compared to USD 1,200.2 million by end 2014, with a decrease of 3.3 percent. These facilities constituted 9.44 percent of net assets in 2015 compared to 10.3 percent in 2014.

2.3 Non - performing loans

- The ratio of non - performing loans to direct credit facilities decrease by 16.1% was 2.14 percent for banks operating in Palestine by end of 2015, compared to 2.55 percent end of 2014.
- The percentage of loan loss provisions to non-performing facilities was about 67.37 percent for the banking system in Palestine at end of 2015, compared to 61.4 percent at end of 2014, increased by 9.7%.
- Loan loss provisions to interest revenues was about 22.5 percent by end of 2015, compared to21.3 percent by end of 2014, increased by 5.6%.
- Credit facilities granted to related parties to total credit facilities was decrease by 12.77, so it reached 4.03 percent for the year 2015, compared to 4.62 percent for the year 2014.

2.4 Performance indicators for the banking sector

a. Capital Adequacy Ratio

The capital adequacy ratio for the overall banking system was about 18.32 percent for the year 2015 compared to 18.94 percent for the year 2014. PMA instructions set the minimum requirement for capital adequacy ratio at 12 percent, while Basel II requires a minimum ratio of 8 percent.

b. Profitability

- As for the income statement, net profits before taxes for the banking system by end of 2015 totaled USD 175. 3 million, Compared to USD 196.1 million at end of 2014, marking a drop of USD20.8 million or the equivalent of 10.6 percent.
- Income before taxes to average total assets of the banking system reached 1.47 percent for the year 2015 compared to 1.66 percent for the previous year.
- Income before taxes to average total equity of the banking system reached about 14.90 percent for the year 2015, compared to17.11 percent for the previous year.

Table (2): Distribution of customer deposits by currencies ($ millions)				
	NIS deposits	JD deposits	USD deposits	Other FX deposits
2014	2,750.5	2,299.4	3,550.4	334.2
2015	3,229.6	2,477.2	3,578.6	368.9
Growth rates	17.4%	7.7%	0.8%	10.4%

In 2015 compared to 2014, the amount of deposits in Israeli shekel grew by 17.4 percent, as compared to growth rates of 7.7 percent, 0.8 percent and 10.4 percent for the Jordanian dinar, the US dollar and all other currencies, respectively.

Table (3):The allocation of deposits across various bank groups (20092015-)						
			Year	Deposits (in $ million)	The number of depositors (in thousands)	Total
	Commercial banks	Islamic banks	Commercial banks	Islamic banks	Deposits (million $)	Depositors (in thousands)
2009	5,763	534	1,007	210	6,297	1,216
2010	6,283	519	1,225	190	6,802	1,414
2011	6,435	537	1,223	193	6,973	1,416
2012	6,858	626	1,256	208	7,484	1,464
2013	7,553	751	1,233	203	8,304	1,435
2014	8,052.8	881.7	1,245	222	8,935	1,467
2015	8,600.3	1,053.9	1,264	196	9,654	1,460

By end 2015 compare to 2014, deposits held with commercial banks accounted for the lion's share of 89.1 per cent of total deposits, decreasing by 1.1 percent compared to the previous year. In comparison, deposits held with Islamic banks constituted 10.9 percent of total deposits, a 10.1 percent rise over the previous year.

Figure (7): Deposits in Commercial Banks in Comparison with Deposits in Islamic Banks

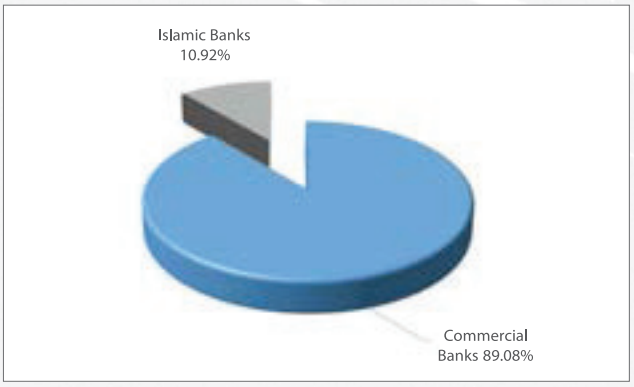

Figure (8): Depositors Holding Deposits in Commercial Banks in Comparison with Depositors Holding Deposits in Islamic Banks

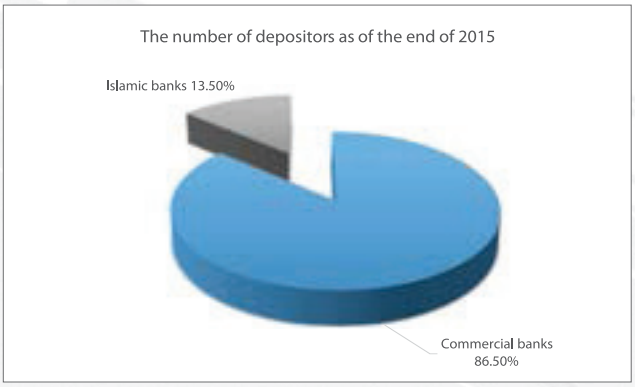

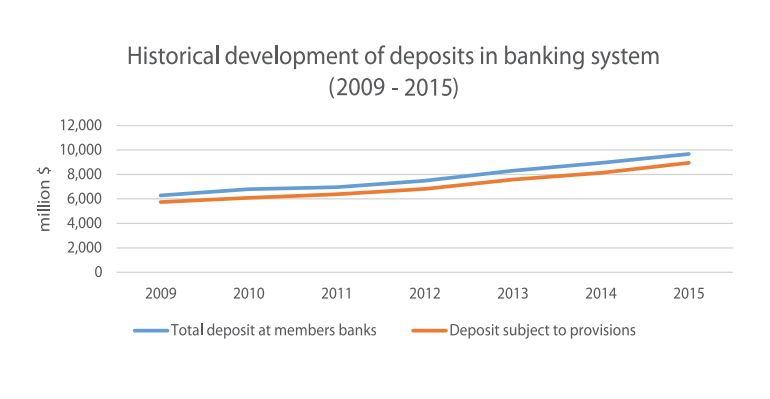

Figure (6): Distribution of Deposits by Sector (2014 - 2015)

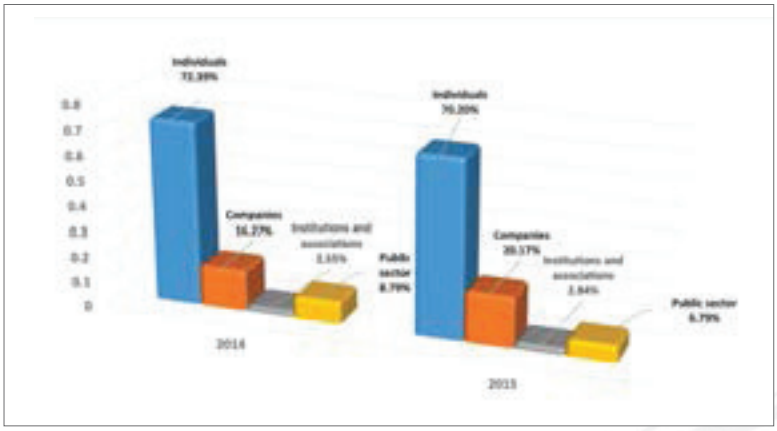

In 2015 the shares in total deposits of both the public sector deposits and individual deposits dropped 6.8 percent and 70.2 percent, respectively. On the contrary, the contribution of the societies and companies to total deposits rose over the same period.

Table (1):Distribution of deposits with banks on the different sectors (in $ million) and growth rates

	Individuals	Companies	Institutions and associations	Public sector
2014	6,468.1	1,453.3	227.9	785.2
2015	6,777.6	1,947.0	273.8	655.8
Growth rates	4.8%	34.0%	20.1%	-16.5%

The individual deposits represented 70.2 percent of total deposits in the banking system as of 2015 year end.

1.4 Labour-Market Indicators:

Total labor force rose by 6 percent during 2015 because of the increase in employment numbers in the services, and construction sectors, as well as the rise in the number of Palestinian workers in Israel to 11.7 percent of the total labor force, compared with 10.7 per cent in 2014. Both factors resulted in a drop in the unemployment rate to 25.5 percent from 26.9 percent in 2014.

Figure (4): Unemployment Rates in Palestine (2012 - 2015)

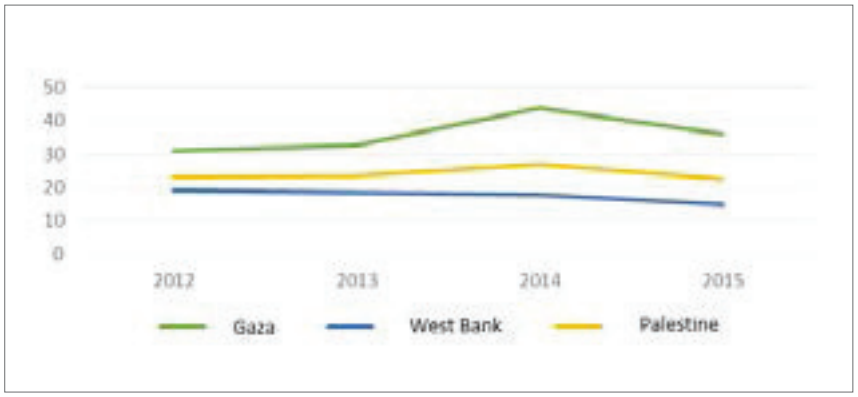

In particular, the unemployment rate dropped from 17.7 percent in 2014 to 15 percent in 2015 in the West Bank, verses a drop from 43.9 percent to 35.9 percent in the Gaza strip, for the same period. The improvement in the unemployment rate in the Gaza Strip is mainly attributed to construction projects associated with the process of reconstruction.

2. Palestinian Banking Sector Indicators

The banking sector is a fundamental element of the Palestinian economy. As such, improvement in the banking sector's indicators is regarded as an indication of significant economic achivement the Palestine Monetary Authority (PMA) makes every effort to maintain financial stability in the economic by working to improve key financial indicators. Key financial indicators of banks operating in Palestine showed improved performance in 2015 compared to 2014. Following is a summary of the most important improvements in performance indicators:

2.1 Total Deposits

Total customer deposits with the Palestinian banking system reached USD 9,654.2 million by end 2015, compared to USD 8,934.5 million by end 2014, an increase of 8.1 percent. In comparison, deposits at end 2014 increased by 7.6 percent equivalent to USD 630.8 million over end 2013.

compared to per capita income in Israel, which reached around USD 34 thousand[3] by end 2015. The cause of this pronounced disparity in average per capita income compared to Israel is attributed largely to the rigorous blockade Israel imposes on Palestinian's exports and imports, thus stunting the growth of both real GDP and per capita income.

Figure (2): GDP per Capita in Palestine (2012 - 2015)

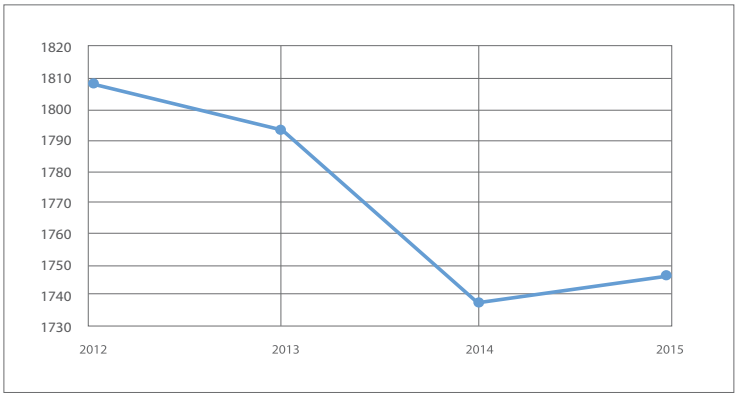

1.3 Aggregate Demand

During 2015, aggregate demand major components (consumer spending, government spending, investment and net exports) grew at varying rates. Whereas the growth in final consumption expenditure hovered around the growth rate of the previous year (3.5 percent) because of the austerity policy the government adopted to counter Israeli temporary withholding of customs revenues dues, investment grew by 7.7 percent after having declined in 2014.

Trade deficit analysis indicated that the deepening trade deficit mainly reflected a rise in imports (8.4 per cent) while exports (6.7 percent).

Figure (3): Aggregate Demand in Palestine (2012 - 2015)

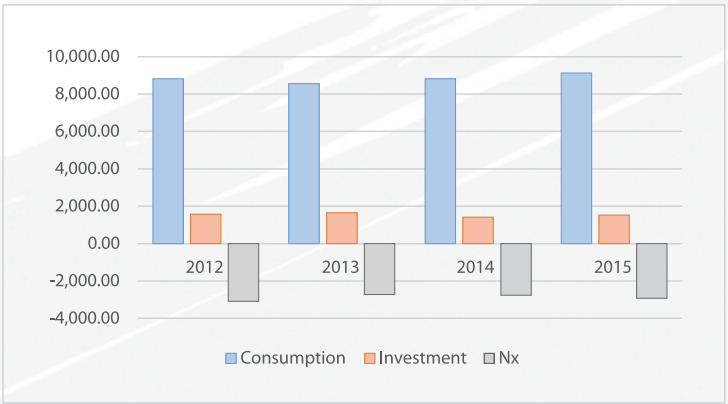

3 According to data published by the Bank of Israel

Economic Indicators

Economic indicators reflect the status of a country's economy. Economically, a country strives to improve the living standards of its citizens as indicated by the acceleration of economic growth and development,

1. Economic Indicators for Palestine

Unlike other economies, the Palestinian economy is characterized by being severely restricted by the Israeli occupation, which deprives it from a substantial (if not the bulk) of its water and national resources, restricts the movement of people and goods and services within and across borders, and generally stunts economic growth.

During the year 2015, economic and political crises occasioned by the Israeli occupation continued to cast heavy shadows on the growth rate and general performance of the Palestinian economy. With the advent of 2015, the Palestinian economy faced an acute financial crisis caused by the Israeli government's withholding for couple of months of Palestinian clearance revenues it collects on goods imported into the West Bank and Gaza. As these revenues continue to constitute about 70 per cent of net revenues, the government was forced to increase its borrowings from the banks to fund the budget deficit. The adverse effects of the crisis impacted all economic indicators including the inflation and unemployment rates and, in consequence, the country poverty level at large.

This section of the report will review key macroeconomic indicators for the year 2015 in order to portray the Palestinian economic performance, including indicators like GDP, aggregate demand and unemployment rate.

1.1 Gross Domestic Product (GDP)

In 2015, GDP increased by 3.5 percent, compared to the previous year, to reach about USD 7,724.6 million. The rise came as a result of an increase in investment expenditure related to efforts to reconstruct Gaza, in addition to some pickup in consumption expenditure in both the West Bank and Gaza, funded by loans and foreign grants.

Figure (1): GDP in Palestine for (2012 – 2015)

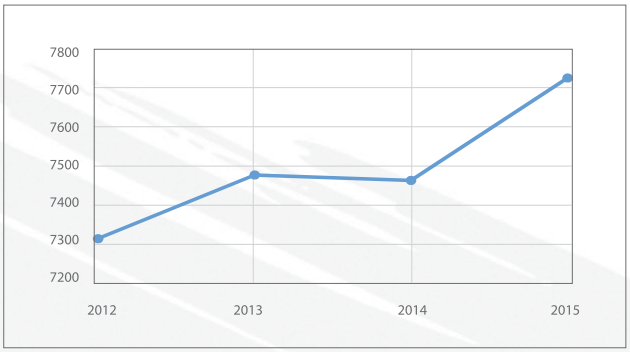

1.2 GDP per capita

GDP per capita is used as a measure of the standard of living or an individual's income in an economy. As such, in 2015 the GDP per capita rose to USD 1,746.8[1], a 0.5 percent over the year 2014 to USD 1,746.8[2]. Nonetheless, this figure remains modest when

1 According to preliminary data from the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
2 According to preliminary data from the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

Chapter 1
Economic Indicators

Message from the Director General

Director General Zaher Hammouz

May peace, mercy and blessings of Allah be upon you,

It gives me great pleasure and honor to present to you the second Annual Report of the Palestine Deposit Insurance Corporation (PDIC) for the year 2015. The report brings together the results and brief account of a year that passed and the aspirations and expectations for a year to come, hopefully to usher in a period of further improvements and achievements. This is a good opportunity to affirm our commitment to healthy and efficient communication with all stakeholders in order to attain PDIC's mission to be the cornerstone of an effective banking safety net in Palestine. I therefore highly appreciate this opportunity to present the corporation's most important achievements over the year 2015.

The year 2015 marked a noticeable improvement in major deposit related indicators. Deposits subject to full insurance amounted to about USD 8,936.3 million by end 2015, compared to USD 8,119.8 million by end 2014, which represents an increase of 10.1 percent. These deposits belong to approximately 1,455 thousand depositors with an average deposit value of USD 6,141 for 2015 compared to USD 5,550 for 2014. The percentage of depositors whose deposits are fully insured to depositors whose deposits are subject to the provisions of the Law was 91 percent, enjoying a maximum coverage limit of USD 10,000 (ten thousand US Dollar) or its equivalent in other currencies.

Financially, PDIC's revenues from membership fees and returns increased to USD 24.2 million by the end of 2015, to which Islamic banks contributed USD 2.64 million. In tandem, PDIC managed to expand and strengthen its reserves to about USD 45.5 million by the end of 2015, recording a 110.2 percent increase as compared to the end of the previous year.

Internally, PDIC organized numerous workshops in conjunction with several banks, institutions, companies and universities to raise the awareness and knowledge of the corporation's mission. This mission aims at promoting financial and banking stability, fostering sound banking practices and higher performance of member banks, creating a professional competitive banking environment, mobilizing higher savings and building confidence in the Palestinian banking system. This goes hand in hand with a banking system characterized by financial integrity, achieved by strong performance in excess of requirements set by international standards. Furthermore, PDIC conducted a detailed self-assessment with regard to compliance with the Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems set forth by the International Association of Deposit Insurers (IADI).

Externally, PDIC signed a memorandum of understanding with each of the Jordan Deposit Insurance Corporation (JODIC) and the Savings Deposit Insurance Fund of Turkey (TMSF). Both MoUs came as part of the ongoing efforts to promote cooperation between deposit insurers around the globe, and facilitate the exchange of expertise on various deposit insurance issues. Moreover, PDIC participated in several conferences, including the 3rd IADI Research Conference on "Current Issues Facing Deposit Insurers" as well as the 14th IADI Annual Conference.

Finally, I would like to thank the Chairman and Members of the Board of Directors, for their continuous support and valuable guidance, and all colleagues, for their heartfelt efforts and diligence.

Director General

Zaher Hammouz

Message from the Chairman

Board Chairman
Mr. Azzam Shawa

In the Name of God the Merciful, the Compassionate,

May peace, mercy and blessings of Allah be upon you,

It gives me great pleasure to present to you on behalf of the Board of Directors the second Annual Report 2015 of the Palestine Deposit Insurance Corporation (PDIC). The Report is part of our ongoing efforts to establish the fundamental work values of high professionalism and excellence in order to fulfill the organizations' mission to be a cornerstone of an effective banking safety net in Palestine. The ultimate aspiration of PDIC is to contribute to financial stability and foster confidence in the banking system in Palestine in view of its role in providing protection to depositors' funds with member banks, and thus promote savings.

The year 2015 witnessed ongoing economic and political crises that cast grim shadows on the performance of the Palestinian economy and restricted economic growth. With the advent of 2015, the economy was faced with an acute financial crisis perpetrated by Israeli government suspension of the transfer of Palestinian clearance revenues it collects on goods imported into the West Bank and Gaza. Since these revenues constitute about 70 per cent of net revenues, the government was forced to increase its borrowing from local banks to fund the higher budget deficit. The side effects of the crisis impinged on all economic indicators including the inflation rate, the unemployment rate and, in consequence, the poverty rate in the country.

Under such circumstances, the PDIC's efforts to reassure small bank depositors assume special significance in maintaining financial stability. By implementing sound policies and measures aimed at strengthening risk management and endorsing good governance in line with international best practices, and designing and implementing financial and banking policies to insure the soundness of the banking sector, the PMA succeeded to maintain financial stability and promote economic growth. A sound and robust banking sector was attested by the strong and favourable results that banking sector various performance indicators achieved at end 2015. Customer deposits with licensed banks increased by USD 719.7 million, an 8.1 percent rise over the previous year's level, to about USD 9,654.2 billion. Similarly, net outstanding balance of direct credit facilities granted by licensed banks increased by USD 922.2 million to about USD 5,740.7 million, a 19.1 rise over its level end 2014. Net assets of licensed banks recorded an increase by USD 759.6 million, a 6.6 per cent growth rate over the previous year's level, to reach about USD 12,295.1 million. Banks continued to enjoy levels of capital adequacy that are higher than the minimum limits set by the PMA and international standards, while the ratio of non-performing loans to total direct loans fell to 2.14 percent by the end of 2015 from 2.55 percent at end 2014.

Finally, I welcome you again and invite you to review the PDIC's Annual Report for 2015. I hope that the year 2016 will be a turning point in the path of the development of our national economy, while I affirm my confidence in the soundness and robustness of the Palestinian financial system.

Chairman of the Board

Azzam Shawwa

Governor of the Palestine Monetary Authority

PDIC Organizational Chart

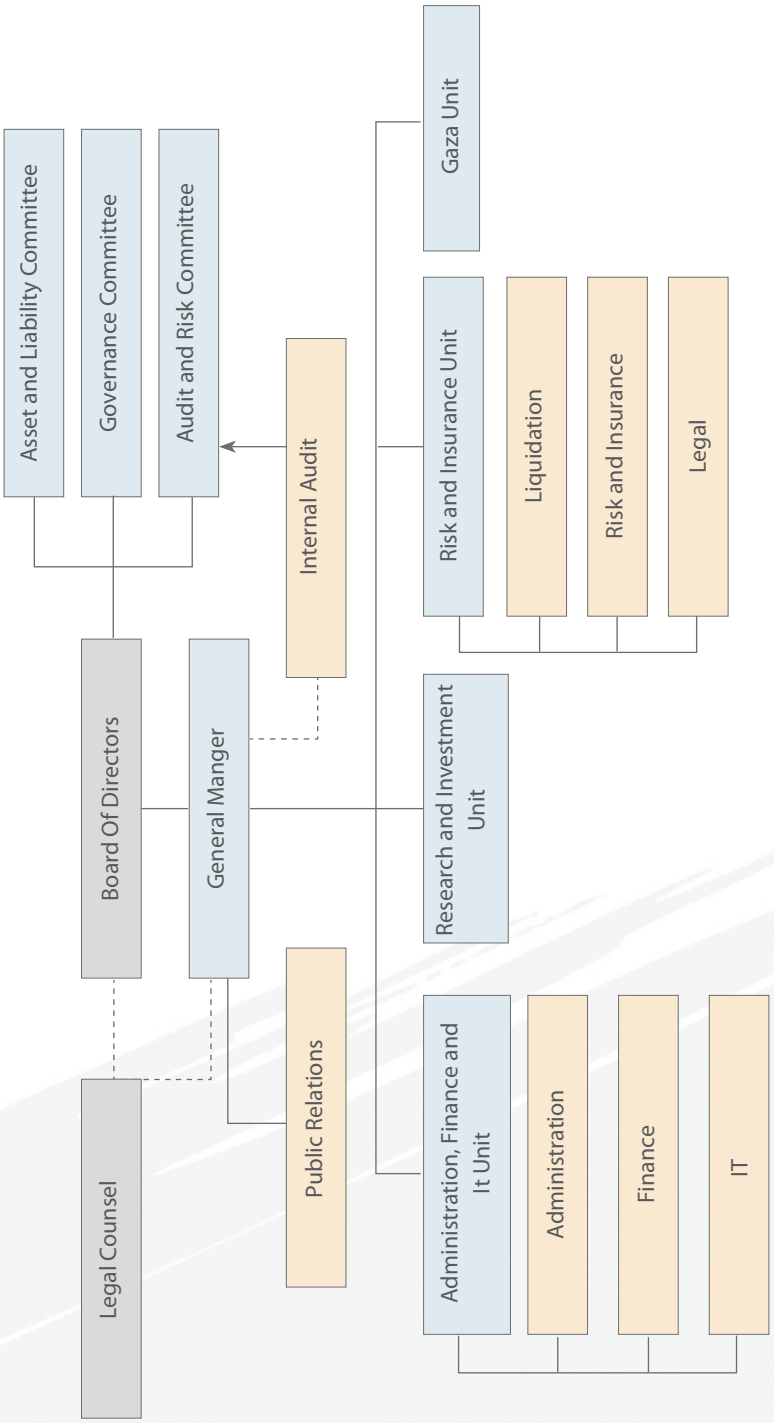

Board member
Mr. Rasim Kamal

Rasem Kamal is a lawyer and is the managing partner of Kamal & Associates - Attorneys and Counsellors-at-Law (Kamal & Associates) in Al-Bireh - Ramallah. He is specialized in business, banking, finance, corporate, labour and real estate laws. He provides legal and consultancy services to dozens of Palestinian and international clients coming from government agencies, international organizations, diplomatic missions, civil society organizations, donor-funded projects, multi-billion dollar cross-border corporations, family businesses as well as private net wealth individuals. He also co-authored and participated in the drafting (as well as advocacy) efforts of numerous Palestinian laws and by-laws. Mr. Kamal taught law at the Birzeit University School of Law between the years (2007 - 2009). He is also a licensed translator; and a founding member and BOD member of the Palestinian Licensed Translators Association.

Mr. Kamal is a holder of a Master of Laws (LL.M.) degree from the University of San Francisco in California, U.S. (where he was enrolled in his graduate studies as a Fulbright Scholar), as well as a Bachelor of Laws (LL.B.) degree from the University of Jordan in Amman. He is also currently enrolled in an Executive Master of Business Administration (MBA) Program at the Kellogg School of Management – Northwestern University (in Chicago – Illinois, U.S.), and is expected to graduate in June 2016.

Board member
Mr. Ahmed Al-Sabah

Mr. Al-Sabah held several positions with the Ministry of Finance. Since 2013, he has held the position of Accountant General with the Ministry of Finance, and Director of Governmental Property Accounts. Over the period 2007- 2008, he served as Director of General Accounts during 2003- 2007, he was Director General of the Treasury, and prior to that, he was Director General of Payments.

Mr. Al-Sabah is a member of the Board of numerous national institutions, including the Establishment for the Management and Development of Orphans Fund, the Supreme Council for Civil Defense and the Palestinian Electricity Transmission Ltd.

He holds a graduate degree in Business Administration from Birzeit University, (2007)

Board member
Dr. Bassem Khoury

Dr. Khoury's biography is rife with achievements in various areas. He established Pharmacare plc., a pharmaceutical manufacturing company, and has chaired its Board of Directors ever since.

He also established Premium Pharmacare in Malta in 2009 and the National Company for Agro Industries in 2007, in addition to being co-founder of the Palestine Insurance Company in 1996.

In 2009, Dr. Khoury was appointed Minister of National Economy. He held several other positions, including Chairman of the Palestinian Federation of Industries (2006-2009), Chairman of Union of Palestinian Pharmaceutical Manufacturers (2001-2004) and Head of the Scientific Committee in the Palestinian Pharmaceutical Association (1992-1994). Dr. Khoury also served as member of the Technical

Committee for Trade and Industry which advised the Palestinian peace negotiators (1990-1992), and member of the Board of the Palestine Trade Promotion Organization and the Palestine Trade Center (Paltrade) (1993-2002).

Dr. Khoury is member of several organizations. He is member of the Birzeit University Board of Trustees, member of the Board of Directors of the Edward Said National Conservatory of Music, member of the Board of Directors of the Palestine Capital Market Authority and member of the Board of the Society of Saint Yves for Human Rights.

Dr. Khoury holds a degree in Industrial Pharmacy from the University of Oklahoma, USA (1983).

Board member
Dr. Hatem Sarhan

Dr. Sarhan is currently Companies Controller in the Ministry of National Economy. He held several positions in MOE, where during the periods (2006-2010) he was Director General for Policies, Analysis and Statistics; during the period (2005-2006) he was Companies Controller; and during (1995- 2005), he was Head of Companies Registration Department

Dr. Sarhan participated in several seminars and courses, held both locally and abroad. He participated in the Administrative Development of Administrative Skills seminar (Arab Experts) in 1996, and in Industrial Property Rights course held in Geneva in 2000, in Arbitration and Mediation seminar in 2002 and in a several seminars and conferences on commercial agencies, and in the draft Income Tax Law and Companies Law in the West Bank and the Gaza Strip. In 2006, he attained a Commercial Accreditation from the Palestinian Ministry of Justice.

Dr Sarhan holds a PhD in Law from Moscow University (1994).

Board member
Mr. Mohamed El Aydi

Mr. Aydi is an ex-banker who has both central and commercial banking experience. He started his career with the Central Bank of Jordan, working in the Banking Supervision and Economic Research Departments

In Palestine, he worked as an expert in the Banking Supervision Department and participated in preparation of the first Banks Law with the IMF experts. He also joined the Arab Palestine Investment Bank as a manager of credit operations.

In the Gulf, Mr. Aydi worked as an operation manager of the main branch of the Commercial Bank of Kuwait. Later he worked as a senior credit manager of the Construction Contracts finance units at both Al Ahli Bank of Kuwait and the National Bank of Qatar. He also held two senior positions as manager of inspection and a financial manager for two of the leading companies in money change and construction contracting companies in Kuwait, respectively.

In Jordan, he worked for Bank of Jordan as a manager of the bank's computer & automation company founded specifically to automate the bank's operations. He also joined the Industrial Modernization Programme"EJADA", funded by the European Union, as a senior financial advisor and ran a loan guarantee fund for industrialists. He also worked for Al Mouasher Group as a Financial Advisor.

In Syria, he worked for the Credit Facility II to Syrian SMEs, financed by the European Investment Bank, and run by Frankfurt School of Finance & Management- Consultancy Arm.

Mr. Aydi holds a bachelor degree in business administration from Beirut Arab University and a Diploma in statistics from London Polytechnic, UK.

Board member
Dr. Said Haifa

Dr. Said Haifa was born in Al-Mazraá Al-Sharqiyya in Palestine in 1951.

Dr. Haifa attained BSc in economics and statistics from the University of Jordan in 1974. In 1979 he received his MA in economics and international economics from McGill University, Montreal, Canada and a PhD in economics with a concentration in critical theory from the same university in 1984.

Dr. Haifa joined Birzeit University in 1980. He was appointed Head of the Economics Department (1984 -1986), Dean of the Faculty of Business and Economics (1986–1989), then Head of the Economics Department (2006 -2011), and again for the period from (2012) as Coordinator for MA in Economics Program (2007- 2011) and again (2012).

Dr. Haifa was member of the Palestinian delegation - Regional Economic Development Working Group- and additionally coordinator for the World Bank Macroeconomics Team, (1991 – 1994).

Dr. Haifa has served as board member in several local and international institutions and conducted several studies aimed at promoting and developing the agriculture and industry sectors in Palestine. He was member of the PMA Board of Directors (2009 – 2012).

Dr. Haifa currently occupies the position of Head of Economics Department and Director of the MA in economics program in Birzeit University.

Universitys' Board of Trustees. He is also a member of the Boards of several other organizations, including the Businessmen Association; the Young Presidents Organization (YPO); the Mahmoud Abbas Foundation; the Palestine Power and Generating Company; Yasser Arafat Foundation; and Palestine Education for Employment. Mr. Shawwa is also a member of the Union of Arab Bankers. Previously, Mr. Shawwa chaired the Boards of several institutions such as Reef for Microfinance, NatHealth, Gaza Sporting Club, and Atfaluna Society for Deaf Children.

Mr. Azzam Shawwa was born in Kuwait in 1963, and later on in the year, he relocated along with his family to Gaza city, Palestine. In 1988, he graduated from Lemoyne-Owen College in Memphis, Tennessee, where he received his Bachelors of Science in Mathematics with honors. Mr. Shawwa is married to Amal Bseiso, and together they have two sons (Tamer and Nadim) and one daughter (Aida).

Board Chairman
Mr. Azzam Shawa

Mr. Azzam Shawwa was appointed by President Mahmoud Abbas by a Presidential Decree on November 20, 2015 as the Governor and Chairman of the Board of Directors of the Palestine Monetary Authority.

Mr. Shawwa is a prominent, accomplished Palestinian banker and public sector figure. In 2003, he was appointed as Minister of Energy in the Palestinian National Authority, where he spent over three years of active, outstanding public service. Mr. Shawwa revealed a strong proclivity for leadership early on in his formative years, including as head of the General Union of the Palestinian Students at the U.S. university where he did his undergraduate studies.

Mr. Shawwas' banker career was marked by a number of pioneering, audacious initiatives and reforms. In 1989, he joined the Bank of Palestine as its Foreign Relations Manager; and as such, he successfully expanded the bank's presence, role and network in Palestine and beyond. In 1994, Mr. Shawwa assumed the position of the Regional Head of the Gazan Branches of the Arab Bank (Palestine), the largest banking group in Palestine, and a member of the Arab Banks' vast regional and international banking network.

In 2007, Mr. Shawwas' banking career achieved a new high as he took over as General Manager of the Palestinian Al-Quds Bank. There, Mr. Shawwa effected a fresh start for the bank, involving embarking on a wide-ranging restructuring of its most critical departments; launching of several new or enhanced products, and services; and substantially boosting the banks' role and overall business image.

Throughout 2012, Mr. Shawwa chaired the Association of Banks in Palestine, which he substantially invigorated and enabled to render enhanced services to its members and the Palestinian banking community at large.

In March, 2013 Mr. Shawwa joined the Palestine Commercial Bank, where he succeeded to significantly expand its geographical reach, market share and customer base. In 2014, he took the crucial step of raising the bank's capital and market share by issuing convertible bonds, an innovative, unprecedented measure (within the Palestinian banking sector), which strengthened the bank's finances and significantly contributed to the developing and deepening of the local capital market.

Since its inception in 2002, Mr. Shawwa has been a distinguished, active member of the Board of Directors of the Palestine Investment Fund (PIF), Palestines' sovereign wealth and investment fund. As the states' principal developmental investment arm, PIF operates as an independent public sector corporate entity, primarily aimed at promoting sustainable economic development by mobilizing local and foreign investments; and securing and managing remunerative, long-run returns on the funds' investments, for the ultimate benefit and welfare of the Palestinian state and peoples' present and future generations.

Finally, Mr. Shawwa currently chairs the Boards of Directors of both the Palestine Avenir for Childhood Foundation, and the Weight Lifting Association, and sits on the Al-Quds Open

Board of Directors

Our vision

To reach a leading professional position in deposit insurance at the regional and international levels.

Our mission

To build confidence in the Palestinian banking system and protect depositors with member banks.

Our Core Values

Credibility and transparency: Adhering to the highest ethical and professional standards when carrying out duties effectively and efficiently.

- **Loyalty:** Promoting the values of responsibility, loyalty and dedication towards the PDIC, staff and stakeholders
- **Professionalism and excellence:** Applying the best international standards, practices, skills, knowledge and expertise
- **Teamwork:** Working collaboratively in good spirits and maintaining effective communication lines with parties involved
- **Continuous training:** offer staff continuous training so as to advance technically and professionally, and keep abreast with international best practice

Our objectives

- To build up an appropriate level of reserves in order to ensure the provision of protection to depositors with member banks
- To manage the compensation and liquidation processes efficiently and effectively
- To foster a risk-informed culture in the banking sector
- To foster public confidence in the Palestinian banking system and contribute to maintaining its stability
- To build greater awareness of the deposit insurance system in Palestine

Glossary

Member Banks

All Islamic and conventional Palestinian banks and branches of foreign banks operating in Palestine licensed by the Palestine Monetary Authority (PMA)

Deposits Subject to the Provisions of the Law

All kinds of deposits held by member banks in all currencies except:

1. Government and governmental entity deposits, PMA deposits
2. Inter-member deposits, whether with banks or other financial institutions
3. Cash collaterals within the limits of the value of extended facilities guaranteed by the said collaterals
4. Deposits of persons related to a member in accordance with the provisions of the Banking Law in force
5. Deposits of a member-bank auditor and/or deposits of a member of the sharia supervisory board of a member bank
6. Restricted investment funds as specified by the Board
7. Deposits of insurance companies and financial brokerage companies

Deposits subject to prompt reimbursement

Total deposits subject to the provisions of the Law per depositor per bank, not exceeding the coverage limit of USD 10,000 (ten thousand US Dollar) or its equivalent in other currencies subject to prompt reimbursement upon liquidation of a member bank

Fully insured deposits

Deposits subject to full reimbursement according to the provisions of the Law equal or less than the coverage limit of USD 10,000 (ten thousand US Dollar) or its equivalent in other currencies

Partially insured deposits

Deposits subject to the provisions of the Law that are in excess of the coverage limit of USD 10,000 (ten thousand US Dollar) or its equivalent in other currencies

Coverage limit

The maximum level of insurance sum per depositor per member bank when a member bank is liquidated equal to USD 10,000 (ten thousand US Dollar) or its equivalent in other currencies

International Association of Deposit Insurers (IADI)

A non-profit organization, incorporating a separate legal entity, domiciled at the Bank for International Settlements in Basel, Switzerland. The Association's objectives are to contribute to the stability of financial systems by promoting international cooperation and exchange of expertise in the field of deposit insurance. IADI currently represents 79 deposit insurers, 7 associates and 13 partners

The Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems

A set of 18 basic principles for the operation of effective deposit insurance systems issued by the International Association of Deposit Insurers (IADI) and Basel Committee on Banking Supervision (BCBS)

List of Tables

Table (1): Deposit Distribution by Sector for 2014 - 2015 19

Table (2): Deposit Distribution by Currency for 2014 - 2015 20

Table (3): Commercial Bank Deposits Versus Islamic Bank Deposits for 2009 - 2015 20

Table (4): Key Financial Performance Indicators for 2010- 2015 30

Table (5): Number of Local Banks in Palestine, End-2015 31

Table (6): Number of Foreign Banks in Palestine, End-2015 34

Table (7): Key Deposit Indicators for Customers and Depositors with Member Banks for 2009 – 2015 39

Table (8): Medium-Term Key Indicators 40

List of Figures

Figure (1): GDP in Palestine (2012 - 2015) 16

Figure (2): GDP per Capita in Palestine (2012 - 2015) 17

Figure (3): Aggregate demand in Palestine (2012 - 2015) 17

Figure (4): Unemployment Rates in Palestine (2012 - 2015) 18

Figure (5): Historical Development of Deposits (2009 – 2015) 19

Figure (6):Distribution of Deposits by Sector (2014 – 2015) 19

Figure (7): Deposits in Commercial Banks in Comparison with Deposits in Islamic Banks 20

Figure (8): Depositors Holding Deposits in Commercial Banks in Comparison with Depositors Holding Deposits in Islamic Banks 20

Figure (9): Net Income for Banks Operating in Palestine (2008 – 2015) 22

Figure(10): Total Assets of Banks Operating in Palestine End of 2015 23

Figure (11): Change in Total liabilities and Shareholders Equity for Banks Operating in Palestine (2006 – 2015) 23

Figure (12): Financial Safety Net in Palestine (12 26

Figure (13): Financing Sources of the Deposit Insurance System in Palestine 30

Figure (14): Bank Branches and Representative Offices End of 2015 31

Figure (15): Deposits Subject to the Provisions of the Law 32

Contents

Glossary 3

Vision and Mission 4

Board of Directors 5

Organizational Chart 11

Message from the Chairman 12

Message from the Director General 13

Chapter 1: Economic Indicators 15

- Palestinian Economic Indicators 16
- Palestinian Banking Sector Economic Indicators 18

Chapter 2 : Palestine Deposit Insurance Corporation 25

- Deposit Insurance System in Palestine 26
- Palestine Deposit Insurance Corporation 27
- Foundation 27
- Management 27
- Equity Rights and Funding Sources 29
- Membership 30
- Membership Fees 31
- Depositor Compensation 32
- Liquidation 35
- Reserve Management 35

Chapter 3: PDIC Achievements and Activities during 2015 37

Chapter 4: Financial Statements 41

- Independent Auditor's Report 42
- Statement of Financial Position 43
- Income and Other Comprehensive Income Statements 45
- Changes in Equity Statement 46
- Cash Flow Statement 47
- Notes to the Financial Statement 48